

فانه قال اذا دعت على زوجها طلاقا بانية فصالحه على بانية ودم على ان يطلق واحدة بانية  
فوجاز به ويكون في زعم الزوج ابتداء خلع وفي زعمها بدل المال لدفع ظلمه وان اقامت منه بعد  
ذلك على ذلك الطلاق وشهدوا انه طلقا ثلثا او واحدة بانية رجعت عليه بالرجل الذي اعطته  
وذكر في صحيحنا في الامام في اليراع دعت المرأة ان زوجها يطلق ثلثا فانكر الزوج فصالحها  
على بانية ودم على ان تبرأ من الدعوى للصح وللزوج ان يرجع عليها بما اعطاه من البدل  
ونكول المرأة على دعواه وكذلك لو ادعت تطليقة او تطليقتين او خلفا وفي حق القدر  
واذا ادعى رجل على امرأة انكاحا دعوى تحمد فصالحته على ما لذته حتى تترك الدعوى جاز  
وكان في بعض الخلع اذا دعت امرأة على رجل فصالحها على ما لذته لم يرد في الفوائت للجمع  
الصغير الخاني اكرم دي بنده خود را مكاتب كرد بهر اراد ورم تايك لبعده برانصد ورم  
صالح كرد ورا بشد وقياس انت كه روانا بنده و في الكبرى دفع الى اخره بضاعتهم فقطع  
عليه في الطريق فاخذ ما له وبضاعة الدافع فصالحه المستبضع اللص بقول انما صالحه على  
ما له المستبضع يقول انما صالحته عن بضاعتى فان كان وقت القبض يحس الدافع ان من  
جملة ما وجب عليه فهو من الجميع على قدر املاكهم وان كان ببعض شيئا فهو من ذلك الشيء ولا يلزم  
فيه غيره وان اهما ولم يفرقا كان اللص حاضرا فالقول قوله عن اى مال ادى اذ اكرم كين  
ذلك ذكر الصلح وان كان غايبا لا يقدر عليه والتق المبضع والمستضع انه لم يسم عا دافع فهو  
عن الجميع لانه ليس البعض بولى من البعض فجعل مقابلا لكل وفيه ايضا اسكاف سرق  
من حانوته فخاف لا تقوم فصالحه الاسكاف مع السارق فان كان السارق قايما بعينه لم  
يخر الصلح الا باجازه اربابه وان كان مستهكما جاز من غير اجازة بعد ان يكون الصلح على ارم  
وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة لان الموعود ان يصالح ويستوفى غير ان فعله فعل وكسوف  
كان فيه حظ كثير لم يخر على موكله لانه ما وكله مطلقا انما ثبت ذلك من حيث الحكم نظر اليه  
فيقيد بثل القيمة او بفن ليس يخلو الوكيل المطلق بالبيع عند ابي حنيفة رحمه الله وفي الفصول  
الفصل الثامن من الغش في مبيع الوفاء واقفة الفتوى فروشده مع جاز باخذ مع  
جائز ووقتى كه مع جائز را هنوز فسخ نموده اند مال وفا را بر مقدارى صلح كردند اين صلح درست

بوجودي ينبغي ان لا يصح الصلح لما ذكرنا ان المال لم يحجب بعد على البايع وانما يحجب بعد البيع  
ولم يكن على البايع دين فلا يصح الصلح وسمعت من والفقهاء قالوا وقت هذه السنة  
قبل هذا فاتفقوا اجوبة اولها وشيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله انه لا يصح الصلح وعليه  
قول من يحيل البيع الجائز منها لا شك ان يصح الصلح والضمان وفيه ايضا في سبيل بيع الوفاء  
وسبيل رحمه الله من ادعى على اخوانه اشترى هذه الدار من فلان مائة دينار واربعة مائة  
اشترى ثمانية مائة من فلان ايضا فادعى بطلان البيع فصالح المشتري بالبيع البات معه على  
بدل يجوز قال ان كان الصلح على الاكاري ينبغي ان يجوز ويلزمه لانه امكن تقسيمه لان صاحب  
اليدين قد يدفع الثمن عن نفسه وهو يقتضيه على ظن انه يقتضيه دين غيره بغير امره وان كان  
الصلح عن الاقرار ينبغي ان لا يلزم بدل الصلح لانه لو كان على مال نفسه يصير بمنزلة الرشوة  
لاجل اجازة وان كان شرط ان يكون بدل الصلح من الثمن الذي على البايع يصير هذا وعدا ويدا  
غير لازم والله اعلم **كتاب البتة في المستفاد** البتة عبارة عن التملك بغير عوض الاصل  
في هذه المسائل انه اذا اتى بلفظ ينفي عن تملك الرتبة يكون متب وفيه ايضا تملك الاحيان  
بغير عوض متب وملك الاحيان بعوض بيع وملك النافع بعوض اجارة وبغير عوض عارية  
وفي خزانة الفقه شرط جواز البتة ثلثة اشياء واليجاب والقبول والقبض فان قبض في المجلس  
بغير امر الوجه جاز وان قبض في مجلس اخر بغير امره فلا يجوز وفي البيع البتة تقبح باليجاب  
والقبول والقبض اذا صدر من اهل وهو مالك له وامله ان يكون الوجه حرا عاقلا بالغ  
وان كان عبدا او مكاتبا او مديرا او اموالا او كان في لفظ شيء من الرق او كان صغيرا  
او مجنون او لا يملك الشيء الموصوب فانما لا تقبح البتة الا ان اصحابنا رحمه الله قالوا لا بأس  
ان يصدق المرأة من بيت زوجها بالبيع كالرقيق في نحوه ولا يجوز بالكثير وفي لفظ البتة  
البتة لا تقبح الا بالقبول والقبول استحس في صحة الصدقة من غير قبول والقبول طريان العادة  
كأنه الاصدار بالتصدق على الفقير من غير اظهار ثم القبول والقبول في خزانة الفقه خمسة من  
العقود لا يصح من غير قبض البتة والصدقة والامن والصرقة والسلم وفي المتفق لابد للمواهب  
في البات من لفظ ينبغي بالبات في التي يحيل المعايير ثبتت ثوابه للرجحان في تحقيق

يشترط للمبته لفظ بيني عن البتة لانه عليك فيعقد لفظ الصريح كالبيع ويحفظ المحمل لا يثبت الا  
 اذا نوى لان الملك لا يثبت بالمحمل الا بالبنية فالفاظ الصريح هيست وكلت واعطيت وطعك  
 هذا الطعام وحملت هذا الثوب لك واعطيتك هذا الشيء وكسوتك هذا الثوب وهذه الجارية لك  
 ما غارسية اين مرزا وجميع اهلكه لعدان ومن الكليات حملت على ان البتة  
 والرفقة الى هذه الدابة فان المحمل يحمل العارية ويجعل البتة فلا بد من التفسير وهذه الجارية حمل  
 لك لان يكون قبله كلام على ان البتة وفي البناء وفي الرخصة وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله  
 قال ابو بكر رحمه الله لو قال رجل وهبتك عبدك هذا منك العبد حاضر وقبض الموهوب له  
 العبد جاز وان لم يقبل قبضت وكذا لو كان العبد غائبا فقال وهبت منك فسد قبضه  
 يجوز قال الفقيه رحمه الله وما خذ وفي الفصول وكذا لو وهب صوفيا على غنم وسلط على حرا  
 وذر غنم محصورا وسلط على حصاه يصح ويصير كانه وبته حين قبضه ولا يحكم الا بالقبض  
 وكذا التمر على الشجر وسلط على خذاذه واما اللبن في ضرع الشاة فقد اختلفت الروايات  
 في رواية يجوز كما في هذه الاشياء اذا سلط على حملها وفي رواية لا يجوز وفي الخلاصة البتة  
 لو وهب مهر من امهيا ان امرته بالقبض صح وفي مطلق القنية وهبت لزوجها جميع املاكها  
 لا يدخل المهر وفي الخلاصة من المنة رجل وهب جارية لامرته وللجارية في الدار وليست  
 بحفرتها فقلت قبلت لم يخرج حتى يكون بحفرتها وفي القرائن في باب البتة وفي الرخصة  
 وفتاوى ابى الليث رحمه الله قال ابو بكر رحمه الله اذا قال الرجل لغیره وهبت عبدى هذا  
 منك العبد حاضر فقبض الموهوب له العبد ولم يقبل قبلت جازة البتة وفي الهداية و  
 ان كان العين في يد الموهوب له ملكها وان لم يجد وفيها ايضا قبضا في البناء يريد به  
 اذا كان العين في يده ودلوة او عارية او معصوبة او مقبوضة بالعقد الفاسد اما لو كان في  
 في يده هنا يحتاج الى تجديد القبض في التذريب ولو وهب العصب من الغاصب لا يحتاج  
 الى قبض اخر لانه نائب المضمون عن غير المضمون ولو باع الدلوة من المودع والعارية من  
 المستعير يحتاج الى قبض اخر لانه لا ينوب غير المضمون عن المضمون وفي التجريد رجل قال  
 لاخو وهبت الى الف درهم قال بعد ما سكنت لم اتقبضه كان القول قوله لان البتة البتة

بدون القبض فلا يكون الاداء باقرار بالقبض وكذا التصديق في الكبرى مسبب لصل ثبوت في  
 صندوق متعلق ووجه اليه الصدوق لم يكن قبضا وان كان الصدوق مفتوحا كان قبضا لان  
 في الوجه الاول لا يمكن القبض اذا اراد في الوجه الثاني يمكنه في القرأين الخواني من النظرية المرفعية  
 لوقال لآخر على وجه المزاج مسبقا هذا فقال ومبتدأ قال الا ان قبلت وسلم اليه جازت البتة  
 لا يحتاج الترتيب في السراجه ومسبب من رجلين منهما يجوز وعليه الفتوى في الفصول ولو لم يجل  
 ووجه الثاني لا يجوز في التنديب ولو صدق قطعه فترة على فترتين جاز اتفاقا وفي الينج لو  
 قال ومبتدأ من هذا الدار والموتوب له فترتان تحت البتة بالاجماع وفي التنديب انما يستبأ  
 من اثنين غنيين لم يخرج منه خلافا لما وفي المصنف الصدقة للمغني بته والبتة للمفقر صدقة مستقارة  
 اذ كل واحد منهما غير بدل في السفن في جعل الوضيفة رحمه الله كل واحد منهما مجاز عن الاخرى في جعل البتة  
 في فضل القوي في زاعم الصدقة حيث جواز البتة لهما مع الينج وجعل الصدقة على الغنيين مجاز عن  
 البتة حيث لم يجوز الصدقة على الغنيين كما لا يجوز البتة لهما ورفق بين الصدقة والبتة في الحكم  
 الى فرق في رواية جامع الصغير بين الصدقة والبتة حيث جواز الصدقة على فترتين ولم يجوز  
 على الغنيين وفي الاصل سواء اي جعل حكم البتة حيث لم يجر الصدقة على تخصيص مطلقا بقوله  
 وكذلك الصدقة اي لا يجوز الصدقة على رجلين عند ابى حنيفة رحمه الله كما لا يجوز البتة لرجلين عند  
 الطاهر ان المراد من قوله وكذلك الصدقة اي على الفقيرين فكان لفظ الصدقة هنا حقيقة وذكر  
 في المبسوط قال الحكم بحمل ان يكون مراده من قوله وكذلك الصدقة على الغنيين فيكون ذلك بمنزلة  
 البتة لان فضل البتة للمفقر صدقة والصدقة على الغنيين يكون بته والظاهر ان في المسند واثنين وجه  
 رواية الاصل ما بين ان تمام الصدقة بالقبض كالبتة وقبض كل واحد منهما بلا في جزئها فلا يتم  
 الصدقة كما لا يتم بته البتة ووجه رواية الاخرى ان المتصدق يحل له ان يتصدق على فقير ولا يملكه الفقير  
 من جهة نفسه وانما يملكه الفقير فيكون كناية له عن الله تعالى تمت الصدقة من جهة واذ الصدقة  
 على رجلين فلا يشوب في الصدقة لانه جعل جميع العين المتصدق حالها والله تعالى واحد لا شريك له  
 بخلاف البتة وفي القرأين الخواني من النظرية المرفعية رجل قال لرجلين ومبتدأ لهما هذه الدار لهما  
 نصفين ولهما نصفين جاز ومكذا اروي عن محمد رحمه الله ووقال لهما هذا ومبتدأ لك نصفين ولها نصفين



لم يخر في الفصول من فتاوى القاضي الامام طهير الدين رحمه الله لوقال رجلين هبت كمانه  
 الدار نصفها ولهذا النصف لم يخر في السراجية اذا هب اثنان من واحد دارا فانه يصح بالاجماع  
 وفي التهذيب ولو هب من واحد جاز الفاقا وفي مجمع البحرين واذا هب اثنان من واحد  
 دارا جاز هبة الواحد من اثنين لا يجوز ولو هب لاحدهما شيئا ولا لآخر الثلث اجازة في  
 رحمه الله وفي المصنف قوله اثنان اراد به اثنين او الهبة من الفقير صدقة والصدقة من الفقير  
 جائزة وفيه ايضا والاصل فيه ان الشروع في الصدقة لا يمنع لان المتعقب بالصدقة وجه الصدقة وهو  
 واحد والهبة يتعقب بها وجه العباد وهي اثنان وفي الفصول في الفصل السابع والعشرين ولو هب  
 الكل لاثنتين فان اجل بان قال هبت الدار لكما لم يخر عندنا في حنفية رضي الله عنه خلافا وان فصل  
 فان كان التفصيل بالنصف بان قال هبت نصف لك ونصف لك فهو على هذا الاطلاق  
 ايضا ذكره ابن جماعة في نوادره وان كان التفصيل بالثلاث لم يخر عندنا خلافا لمحمد رحمه الله  
 وذكره الصدر الشهيد رحمه الله في كتاب الشروع وفي فتاوى ابي الليث في سبل الوتر رحمه الله  
 ان رجلا هب لابنه دارا والابن صغير والدار مشغولة بمباعدة يجوز قال ولا حاجة الى تفريق  
 وفيه ايضا سبل الوتر رحمه الله عن قال هب دارا من اثنين احدهما صغير في عياله  
 والاخر كبير قال كان محمد بن سلمة رحمه الله يقول الهبة فاسدة هبة الصغير فيفقد ساعة العقدة  
 وهبة الكبير يحتاج الى قبوله فصارت هبة الصغير باقية على هبة الكبير وفدت كلها قال في التفتية  
 انه في قولنا خيفة رحمه الله لانك ان الهبة لا يجوز لانه لو هب من كبيرين لا يجوز وانما في  
 قول ابي يوسف محمد رحمه الله ولو هب من كبيرين وسلم اليها جاز فلما كان احدهما صغيرا في  
 عياله والاخر كبير لم يخر في قولها قال ابو حنيفة رضي الله وفي الخلاصة رجل له ابن صغير فوسر كما  
 ان قال جلته لاني يكون هبة وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله سئل عن رجل له ابن صغير فوسر كما  
 فقال انفس هذا الكرم باسم ابي قال هذا لا يكون هبة ولو قال جلته باسم ابي قال هذا اوقية الهبة  
 من الاول ولو قال جلته لاني قال هذا لانك فيه انه هبة سئل النقيبة ابو جعفر عن رجل قال رجل  
 هذا العبد لك ليكون اقرارا او هبة قال ولو قال بالعارية اين ترست يكون اقرارا ولو قال  
 ترافعه هبة ولا يجوز الا بالقبض وقد مر في باب الاقرار وفي القسمة قال الباب رحمه الله

وممكن فهو ملك لولدي هذا الصغير فمذاكرته لا عليك بكتاب الوعينة فقال هاتوني الذي ملكه ودار  
 لاجبي الصغير فهو متهمة وفي السراجية قوله جميع ما ملكه لعلان فمذهبه حتى لا يجوز بدول القبض وفي  
 فتاوى الى السبب رحمه الله سيل الواعظ من رجل قال جميع ما ملكه لعلان قال هذا الذي يوافقونه  
 متهمة ولا يجوز الا بالقبض ولو قال جميع ما يعرف الى اوسيب فهو لعلان فهو اقرار وقدم نحوه  
 باب الاقرار وفي مختصر القدوري واذا اوسيب اللاب ابنه الصغير متهمة فكيف بالعقد وان اوسيب له  
 اجنبي ثم قبض اللاب وفيه ايضا واذا اوسيب للبن متهمة وقبضها عليه جاز وان كان في حجره  
 فقبضها له جاز وان كان في حجر اجنبي برية فقبضه له جاز وفي قوله انما الفقهاء اربعة لا يجوز قبضهم  
 البرية للبن اللاب والام والولي والاجنبي اذا كان البن في حجره ويريه والصبي قبضه بغيره  
 منقطع المقتضى اذا كان الصغير في عيال الجد والاب والعم والام والاجنبي والاب حاضر فقض  
 من في عياله تختلف المذاهب رحمه الله ذكر في الجنب الصغير انه لا يجوز عليه الفتوى وفي مختصر القدوري  
 وان كان الصبي قبض البرية منه فهو لعلق جاز وفي البناء وهو لعلق من ان قبض للصغير ما اوسيب له  
 لو كان الصغير لعلق او يجوزنا نحن القبض الى وليه وهو ابوه او وصي ابه ثم الى جده ثم وصي جده ثم  
 من نصبه القاضى فان لم يكن واحدا من هؤلاء فولاية القبض لمن في عياله وفي السراجية  
 ولو اوسيب من عبده فاقبول القبض اليه الى المولى الما اذا كان صغيرا وفي قوله انما الفقهاء اربعة  
 بشرط العوض تعتبر فيها التقاض جميعا واذا حصل التقاض صح العقد وصار في حكم البيع  
 بنى العيب وخيار الروية ويجوز فيه الشفعة كذا في مختصر القدوري وفي السراجية اذا دفع الى اخ  
 ثوبا وقال اكسر نفسك كان متهمة بخلاف اذا دفع اليه درهما وقال انقبض حيث يكون  
 قرضا وفيها ايضا رجل اتخذ لولده ثيابا وتلميذه ثم اراد ان يبيع ثوبه لولده الاخر وتلميذه  
 الاخر ليس له ذلك الما اذا بين الاتحاذ انها عارية وفي منقطع القيسية اشترى ثوبا فقطعه  
 لولده الصغير صار واهب له بالقطع سمي اليه قبل الخياطة وان كان كبير لم يصير سمي اليه الا بعد  
 الخياطة وفي السراجية متهمة المهر من الزوج الميت ليحج آتينا وفي فتاوى الى السبب رحمه الله  
 سيل ابو بكر رحمه الله عن امرأة وهبت مائة الذي لها على زوجها لامين لها صغيرا قبل ال  
 اس يجوز قال لاني في هذه المسألة واقف بحل كما انه لو كان عنده عبد ووليعه فابقى فوهمب سيدة

هو المكان الصغير من الامكن

من ابن المودج جاز وسيل هذه المسئلة مرة اخرى فقال البتة باطله لانها بية غير مقبوضة لانه  
 بنية المستهلك قال الفقيه رحمه الله وبها خذ وفي التبريد في كتاب الكفاية امرأة قالت زوجها  
 وهو مريض ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض  
 فتولس باطل على الزوج لان هذه مخاطرة وهكذا اقولت مهرى عليك صدقة لانه لم يملك  
 ان كان لرجل على رجل دين فقال الطالب ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في  
 حل فله باطل لانه وان قال ان مت انا فانت في حل فله جاز لان هذه وصية وفي الخلاصة  
 امرأة قالت لزوجها وبنت مهرى منك علي ان كل امرأة متروكها تجعل امرها بيد الله  
 ما ضيعة وان لم يجعل كذلك عند البعض والخيار ان المهر يعود وفي نسخة المتقط ولولا ان  
 امرأة ان تهب مهرها لزوجها ثم يعود المهر على الزوج تصاع المرأة على لولوة او ثوب عالتر  
 فبهرى الزوج ثم رات ذلك الشئ فترده بخيار الروية عاد المهر كما كان ولو ماتت المرأة ثم  
 العقد وبطل الخيار في الروية كذا في الكبرى وفي الخلاصة المرأة اذا وصبت دارا من زوجها  
 ساكنة فيها والزوج معها يصح البتة وفي السراجية رجل قال لامرأة تولى وبنت مهرى منك فقلت  
 ذلك هو تحسن العريضة لم يصح كذا في الخلاصة وفي الكافي في باب الشهادة او انهم شاهدان على  
 البتة ومعانية القبض جازت البتة وان شهد على اقرار الوهب بالقبض وهو يعلم لم يحررهما وقا  
 وكذلك في الرهن ورجع ابو حنيفة رضي الله عنه عن هذا القول وقال الشهادة جازة وهو قول  
 ابي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله **في البتة الفاسدة في خزانة الفقه عشرة اشياء**  
 يمنع جواز البتة تنقصت عا او وثيقا في خط او دمن في حسم او شجرة في ارض او جنب في بطن  
 او لبن في فم او طم في ثنية او غر على ركوس الاشجار او زرعا في ارض قبل الحصاد فان كان  
 جازا وصوب بناء الدار وان طعن او غصم الدمن وحسم لم يحرر البتة وان جزء الثمن من الشجر وسلم  
 او قسم الشئ وسلم جاز وفي مختصر القندوري ولا يجوز البتة فيما يقسم الامحور مقسومة والميت  
 فيما لا يقسم جازة ومن ذهب تنقصت عا فالبتة فاسدة فان تيمم وسلم جاز وفي التهذيب ثم خيابة  
 والافراز شرط عندنا فيما اكس حتى لو لم يمسح فيما يجعل القسمة لا يصح خلافا وفيما لا يجعل القسمة يجوز  
 اتفاقا وفي السعيا في قسمه بقوله فيما لا يقسم ان لا يكون القسمة بحيث لو قسم قسمته لملك كذا

العبد الواحد ويعيب كافي الدرهم صحيح وفي خلاصة المصنفات قوله لا يقيم أي لا ينفق بل هو  
القسم من جنس انتفاع كان قبل القسمة كالبيت الصغير أو الشيء الذي لا يتبع منتفعا أصلا  
كمعد واحد وواحدة ونعني بالمقسوم أن يكون متعلقا بالمالين قبل القسمة وبعد ما كالاخص فانهما  
صاحبة للزراعة والبناء قبل القسمة وبعد ما في الفصول اعلم أن الشايع يقسم على اثنين باحتيال  
القسمة كنصف الدار ونصف البيت الكبير وشايع لا يتحمل القسمة كنصف العبد ونصف الحمام  
ونصف الثوب ونصف البيت الصغير والفصل بين القيمتين حوت واحد وهو أن ينظر إذا كان  
هذا العين بين التخصيص حوت واحد وهو اثنين وطلب أحدهما القسمة إلى الآخر أن اجر القسمة  
على القسمة كان من القسم الأول وإن لم يحره كان من القسم الثاني إذا لم يحره على محل والقبول المحل  
ذلك الفصل كذا في السخاقي وفي تارخاني من الجامع الصغير لو سب عشرة دراهم عن اثنين عبد  
إلى خيفة رضي الله لا يجوز وذكر الشيخ أحمد الطرطوسي رحمه الله في شرح كتاب

الهيئة إذا سب الرجل لرجل نصف درهم صحيح من الدرهم العبدية أنه يجوز وهو الصحيح وجعل هذا  
بمنزلة تامة المشاع فيما لا يتحمل القسمة وذكر في الأصل فقال كل ما يجب قسمة نقصاناً فانهما لا يتحمل  
القسمة وإن لم يجب نقصاناً فهو لا يتحمل القسمة فعليه هذا القول إن كان الدرهم الواحد  
ينقص القيمة بالقسمة لا يجوز مئة نصفه وذكر الصدوق شهيد رحمه الله في دقايقه إذا سب رجلين  
درهم صحيح تكلموا فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح وفي السراجية وعليه الفتوى وفي الكبرى مسب من  
رجلين صحيح تكلموا فيه قال بعضهم لا يجوز لأن تبضيف الدرهم لا يفر فكان من شأنه لا يتحمل القسمة و  
الصحيح أنه يجوز لأن الدرهم الصحيح لا يكثر عادة فكان من شأنه لا يتحمل القسمة وفي المصنفات قوله لا يجوز  
الهيئة فيما يقيم لا يجوز مقسومة وهذا عندنا قال الشافعي رحمه الله يصح في منسأ والصحيح قولنا  
لو صحح هذه الهيئة لبثت الملك ومن ثبوت الملك ثبت له ولاية المطالبة بالقسمة تحميها المنفعة  
الملك وإذا يجب القسمة قالوا سب للبتر ثم القسمة لاهربا ولا دلالة لأن الموهوبة ليس لها  
الهيئة التي ينبغي عن إثبات الملك وليس من ضرورات إثبات الملك التزام القسمة فيها  
من هذا أنه يورى إلى أن يترجم الواهب شيء لم يترجم فوجب أن لا يترجم وفيه للضرورة  
السراجية وبه المشاع فلا يتحمل القسمة لا يجوز سواء كان من غير كره أو من غير كره وفي السخاقي



واذا واسبب الشئ من تركه فيه روايتان وفي رواية المشهور انه لا يجوز في الكبرى  
 في مئة الشئ هل ثبت الملك للموهوب له بالقبض فكلم الشيخ فيه والخبر انه لا يثبت فيه  
 نص في حج الهبة من الاصل انه لو واسبب نصف دار من اجل مسلمها اليه فباعها للموهوب له  
 لم يجر اثر اليه انه لم يملك حيث البطل البيع الواقع بعد تسليم وفي المضمرات من الجزية  
 ولو قبضها هل يفيد الملك ذكره حماد الدين رحمه الله في كتاب الواقعات ان المتخار  
 انه لا يقبل الملك وذكر في موضع اخر انه يفيد الملك ملكا فاسدا وبه ينفي وفي السنن في وذكر  
 في فتاوى قاضيان رحمه الله في اذ افسدت الهبة بحكم الشيوع اذا ملكت الهبة عند  
 الموهوب له هل يكون مضمونة عليه ذكر ابن رستم رجل دفع درهمين الى رجل وقال هذا  
 هبة لك الاخر امانته عندك فملكها جميعا ليضرب درهما وهو في الاخر امين قال انها ليضرب  
 لانه اخذه هبة فاسدة ثم قال ايضا انها يكون مضمونة ولو واسبب نصف الدار ونصف  
 وسلم ثم ان الواهب باع ما واسبب ولصدق ذكر في وقت الاصل انه يجوز بيعه لانه لم  
 يقبض ولو باعه الموهوب له لا يجوز لانه لم يقبض وفي الفصول في الفصل الخامس والعشرين  
 وذكر في الفتاوى ومضاربة المحيط المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون وذكر شيخ الاسلام  
 رحمه الله ان صورة الهبة الفاسدة كثيرة منها اذا واسبب لاثنتين شيئا يحمل القسمة فاذا  
 قبضا ما ثبت الملك لما قبل القسمة ويكون مضمونا عليهما ومكذافي الفتاوى والصغيري به  
 يفتي وذكر في الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ان لا يثبت الملك للموهوب له بالقبض  
 فهو المتخار والصدقة الفاسدة كالهبة وذكر في فتاوى القاضي الامام ظهير الدين رحمه الله  
 لو واسبب نصف الدار غير مقنوم ودفع الدار اليه فباع الموهوب له ما واسبب له لا يجوز بيعه وهو  
 بمنزلة من باع هبة ولم يقبض وهذه المسئلة دليل على ان الهبة الفاسدة لا يفيد الملك عند  
 انفصال القبض وذكر غفر الله له في مضاربة المبسوط ما خالف هذا وذكر في واقعات  
 الناطقة ان ثبت الشئ فيما يقسم لا يفيد الملك عند الى حليفه رحمه الله وروايته في طريقه  
 بعض الشيخ رحمه الله لوجوب المضمان في الهبة الفاسدة روايتان وفيه ايضا روايت  
 في فوائد بعض الشيخ رحمه الله الهبة الفاسدة يفيد الملك بالقبض وبه ينفي ثم اذا ثبت

الملك مثل مثبت دلالة الرجوع للمواسب في اذا واسب بته فاسدة لدى ثم محرم منه  
قال كانت المسئلة واقعة الفتوى وقرينة بين الهبة الفاسدة والصحة ونسبت بالرجوع و  
المواسب تقيم لان على قول من لا يرى الملك بالقبض في الهبة فظاهر وعلى قول من يرى الملك  
فاسد ايضا لان القبض حكم الفاسدة مضمون على ما مر فاذا كان مضمون القيمة بعد  
المعداك كان ليحق الرد قبل المعداك فيملك الرجوع والاسترداد وفي خلاصة المضمر استثنى  
الكبرى والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض فانه نص في المضارب به اذا دفع الى اخر الف  
درهم وقال نصفه بته لك فملك الالف في يده ضمن المضارب حصته الهبة وهذا الهبة فاسدة  
لانه بته المشاع فيما يحتمل القيمة ومثل مثبت الملك للمواسب له بالقبض تكلم المشاع في الهبة  
وفي القافية هو المختار وذكر الصدر الشهيد فالشع من الطرفين فيما يحتمل القيمة مانع من الهبة  
وقام بها بالاجماع ومن طرف المواسب له مانع جواز الهبة عند ان حنيفة رضي الله عنه لما  
والمختار انه لا يثبت وفي الشافعي بته المشاع فاسدة والمراد بالشع الشع المقارن  
لا الطاري بخلاف الرمن فان الطاري بطل الرمن كالمقارن والشع الطاري هو  
ان يرجع الواهب في بعض الهبة شاعيا اما الاستحقاق فيفد الكل لانه مقارن للطاري  
وفي الفصول وفي فتاوى القاضي الامام ظهير الدين رحمه الله بته الشاعل يجوز وبته المشاع  
لا يجوز والاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال المواسب بملك الواهب يمنع تمام الهبة  
لان القبض اشتغال بملك الواهب بالمواسب فلا يمنع تمام الهبة شاعلا ولو لم يملك  
في جواب جاز وعلى هذا نظايره وفي زيادات القاضي الى حنيفة الاستدلال رحمه الله لو ذهب  
دابة مسرعة وسبها كذلك لم يجر الهبة وبمثل لواسب اللحم والسمك دون الدابة وسبها  
كذلك جازت الهبة لان الدابة تصير مشغولة بالسمك واللحم لا يصير مشغولا بالدابة وفيه ايضا في  
الفصل الثامن والعشرين اما اذا صدق بالشاع فمذا وبته المشاع في جميع ما ذكر سواء  
الافني خصله واحدة وهي انه اذا واسب الكل لاثنين وهو شاعل القيمة وسلم اليها فخذ  
الى حنيفة رضي الله لا يجوز روايته واحدة من غير اختلاف عليه قوله وفي الصدقة اختلاف المشاع  
رحمه الله على قوله منهم من قال لا يجوز ايضا ومنهم من قال في المسئلة روايتان على رواية الاصل

لا يجوز وعلى رواية الجاهل الصغير يجوز وهو الصحيح وفي المتن لا موجب لغرض على وجه الصدقة  
 لا يجوز القسمة وما لا يتحمل يجوز وفي القسمة في الصدقة والبيعة جميعا لا يجوز وعند أبي يوسف  
 الصدقة بشرط مساواة وعند محمد رحمه الله يجوز في الحولين وفي فتاوى القاضي الدائم  
 رحمه الله والظاهر ان في السنة روايتين وذكر الحق وقيل يجوز الصدقة على العنين لانها  
 محل صدقة التطوع وفي فوائدها صاحب المحيط نفقة الموهوب بته فاسدة اذا قبض له  
 من يكون فيه روايتان في رواية على الواهب في رواية على الموهوب لبناء على البيعة  
 الفاسدة هل يفيد الملك اذا اتصل القبض بها فيه روايتان في رواية لا يفيد فيكون على الموهوب  
 له وفي رواية لا يفيد فيكون على الواهب في حق القدر من هبة جارية لا تحل تحت  
 البيعة فيها ولو اتفق الحل اودره ثم وسب الجارية لم يرد ذكر الكرخي رحمه الله ان جاز وفيه ايضا  
 وسب المردون النخل او النخل بدون الثمر لا يجوز وفي السراية بته الحسن والدين في السهم  
 لا يجوز وقد مر نحوه وفيها ايضا البيعة لا يبطل بالشرط الفاسدة وبيته على انه بائي جاز  
 البيعة والبي بطل في بته المريض في السراية اذا وسب في مرض الموت ولم يسلم  
 حتى مات بطلت البيعة وفيها ايضا البيعة في مرض الموت تنفذ في الثلث وصد مرض الموت  
 مائة غالب وفيها ايضا مريض وسب عبدا ولما لم له غيره مات وجبت ورثة في الشقين لا  
 يبطل البيعة في الباقي وفيها ايضا مريض وسب عبدا ولما لم له غيره فاقعة الموهوب له او عبده  
 ثم مات المريض صح تصرفه ضمن ثلث قيمته لو رثته وفي المتن القنية في باب الدعوى اختلف  
 الموهوب لمع الواهب والوارث مع وارث اخوان البيعة كانت في الصحة او في المرض قالوا  
 قول من يدعي الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما يقتصر بعد الموت وقد خالفه قالوا  
 لمن يكر النقص وقيل القول لمن يدعي المرض لانه يكر لزوم العقد والملك في جميع الجوزين ويجوز  
 العمري للعمري في حيوته ولو رثته من بعده وبطل الشرط وفيه ايضا ويجب الرقي وبطل ما يجب  
 عند أبي يوسف رحمه الله الرقي او البطل الوضيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله وفي العتق والعمرى جازية  
 صورته ان يقول لربي اعزتك هذه الدار حال صونتك فاذا امت يعود الدار الى فيه العمري  
 وبطل الشرط وفيه ايضا والرقي باطل صورته ان يقول لربيك هذه الدار وعني الرقي من

رجل كسبه  
 لان الكسب  
 للمملوك

المهر  
 فغيره

التم بامر

ويشعر  
 وبالسهم

المن في السراية وم  
 بطلت بته او عملا

ففي لك فادلهما فهي عارية عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وقال أبو يوسف إنها بته صحبة  
باب الرجوع عن البتة في مفيد مستفيد من التبريد بكرة الرجوع في بته وها  
كان جائز في الحكم وفي جوامع الفقه الرجوع في البتة مكره في الأحوال كلها ولا يصح إلا أن يوضه  
ومر أن يقول هذا عوض فبذلك في الحديث قال عليه السلام العايد في بته في قبته في خطرة العدة  
ولا يصح الرجوع في البتة إلا بترضاها أو بكم القاض الحاكم وفي التبريد لو سب رجل ثوبا وقبضه أو  
لم ثم أخذ له الوهب فاستهلك فانه يزوم قيمته للموهب له لم يقض القاضيه بالرجوع أو لم تبرضا  
بلفظ لان حكم العقد قد ثبت والرفع بعد الثبوت يتوقف على فسخ من له ولاية الفسخ وهو  
القاضي والمتعاقدان كالأردب والعيب بعد القبض ولم يوجد ذلك في خزانة الفقه التي غلبت  
ينقطع به حق الرجوع إذا كان فورم حرم أو كانت زوجته أو كان زوجه أو عوضها أو قال  
هذا عوض عن منك أو بدل منها أو جزاء عنها أو مكافاة عنها أو في مقابلتها أو ما أشبهها  
أو خرج عن ذلك أو زاد فيها زيادة متصلة بان كان عبدا صغيرا ففكر أو كان مهر ولا فسخ إلا كان  
أرضيا فيه فيها أو كان ثوبا مخطا أو صبغة فريدا أو غيره من جالبه بان كان خطه مخطا فخطها أو بقيا  
فخرها أو سوليا فلتة لبس أو كان لبنا فاتخذ حبنا أو سنا أو اقطا أو كانت جلدية فجلدها  
الفران والكتبتة والمنشط وفيها اليضا وتسعة أشياء لا ينقطع به الرجوع أو أزيلت قيمته أو ولد  
المووبة يرجع في اللوم دون الولد أو أنثرت الشجرة يرجع في الشجرة دون الثمرة أو كان ثوبا  
فقطعه لم يخط أو كان دارا فهدم شيئا منها أو سب ابن عمه أو في مرضه لو شته أو مات وثمة  
فلو شته الرجوع فيه أو سب لاجيه ولا جني عبدا يرجع في نصيب الجاني أو استحق العوض يرجع  
البتة أو استحق البتة يرجع في العوض في الزماني ومجموع موانع الرجوع به بلغت خمس وست وأين ما  
جمع كروند وريك بيت وان ثبتت وماله الرجوع في البتة ما جاحي جردت وحده فخره الدال  
الزيادة واليهم موت أحدهما والعين العوض والمخا والخروج عن تلك المووب له والزيادة والزيادة  
اتفاق القرابة والها الملك في يد المووب له وفي السراجية العوض يمنع الرجوع وان  
قلق فيها اليضا وإذا وسب شيئا وأزاد في يد المووب له زيادة متصلة متولدة من الأصل ونحوه



مسئلة فانه تبطل الرجوع واذا وهب من ذى حم محرم للابن الرجوع وفي التذنب ولو انما  
 الهبة زيادة متصلة تبطل الحق الرجوع وفي البيع قول زيادة متصلة اقتران من الزيادة للنصف  
 فانه لا يمنع الرجوع في الاصل مثل ان يهب لرجل جارية فولدت عنه فان للهوب ان  
 ان يرجع في الجارية دون ولد فاكذاني جمع الميوليات الثمار وغير ذلك في السراجية  
 اذا اراد الواهب الرجوع فقال للهوب له زادني بدي خيرا او قال للهوب وهبت كذلك  
 قال قول للهوب في البيع ولو علم للهوب له الجارية القتران والكتبة لا يسقط الرجوع  
 عند الميوليات ورفرجه الدد وقال محمد رحمه الله يسقط وروى الحسن بن عبد الله بن فضال  
 وفي الكبرى ولو وهب من غيره جارية فعلم للهوب له القتران والكتبة لا يسقط  
 للهوب ان يرجع فيها هو الحق لان هذا زيادة متصلة كما ذكرنا وفيه ايضا وهب من اخيه  
 كافا فاسلم في يد للهوب له ليس للهوب ان يرجع فيه لان الاسلم زيادة متصلة  
 وفي التذنب ولو امنت في ناحية منها فخل او بنى منها او كانا او ايا بحيث لا يرجع فيه  
 ولو كان وكانا صغيرا فغير افلا عبرة له ولو كانت الارض عظمى بحيث لا يبعد زيادة في كل  
 وانما بعد ذلك في تلك القطعة يرجع في غير تلك القطعة ولو كانت الزيادة بناء فانه يعود  
 حق الرجوع وفي السراجية ولو زال للهوب عن ملك للهوب له تبطل الرجوع فلو كان  
 الى ملكه عاد الرجوع وفي البيع ولو وهب للهوب له من اخيه ثم رجع في هبة كان للاول ان  
 يرجع فيها وفي فتوى الى البيت ولو وهب لرجل درهما ثم استقر منها منه فاقضها جاز ليس  
 للهوب ان يرجع ابلان الهبة صارت مستملكة وصار دين على الواهب في السراجية اذا  
 وهب متاعا في بلدة فنقله الى بلدة اخرى تبطل الرجوع اذا كانت قيمته في البلدة التي نقلها  
 اليها اكثر وفي التجريد اذا كانت القيمة في الموضعين سواء قبل ان يرجع لان حق الرجوع قائم  
 وفي كسر الدقايق ولو عوض النصف رجوع يعوض في التذنب ولو اخذ العوض من نصف  
 الهبة له الرجوع في الباقي وفي كسر الدقايق ويبيع نصفه رجوع في النصف اي لو باع للهوب  
 له نصف رجوع الواهب في النصف وفي كسر القدوري وان عوضه اجني عن للهوب له  
 استبرأ فقبض العوض سقط الرجوع وفي التجريد ولو وهب لرجل شاة ثم شاة يعوض للهوب له ذلك

المشي الاول فان كان في وقت واحدة لم يجر وان كان في وقتين فمن الى يوسف رحمه الله  
روايتان والخبر انه لا يجوز لال الوهاب حتى الرجوع فكان لاخذ رجوعا للعوض حتى لو كان  
توبا فصبة الوهاب له او كان صدقة فجدل عوضا عن الهبة جاز وفي السعدي وينبغي ان يكون  
العوض من المال الذي هو غير الموهوب اما اذا عوض شيئا من الموهوب لا يجوز لانه ذكر في المنسوط  
وان كانت الهبة الف درهم والعوض درهم واحد من تلك الدرهم لم يكن عوضا وكان الموهوب  
ان يرجع في الهبة وفي البنين قال التوفيق ان ياتي الموهوب له بلفظ عليم الوهاب ان هذا عوض  
هبة مثل ان يقول خذ هذا عوض منك وجزا عنك او بدل منك او في مقابلة هبتك اما  
لو وهبه ولم يقل للموهوب شيئا من هذه الالفاظ او بماثلها فكل واحد منهما ان يرجع في هبة او لم  
يحدث في الموهوب ما يمنع الرجوع كذا في كنه الدقائق وفي الفتاوى الخاتمة رجل وهب  
لعبدان هبة فقال العبدان لا نرجع لك ان ترجع في الهبة وقال الوهاب بل انت  
ما دون فاقام العبد البنية على اقرار الوهاب انه يجوز تقبل هبة وفي الفصول في فصل  
من يصح خصها لغيره ومن لا يصح رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم اراد الرجوع ومولى العبد  
غائب فان كان العبد ما دون يقص له الرجوع وان كان مجورا لا يقص له بالرجوع  
فلم يحضر المولى فان قال العبد انما تجر وقال الوهاب لا انت ما دون فاقول قول الوهاب  
مع عينية استحقا وان اقام العبد البنية لانه يجوز لا يقبل هبة وفي السراجية ومبشرين  
عبدانية او اضية او مملوك زوجة له الرجوع وفي التذريب ولو وهب من عبد او مولا  
او كلاًهما ذور حرم لم يجر الرجوع خلافا لهما اذا كان المولى دار حرم حرم منه او كلاًهما وفي البنين  
ولو وهب لرجل شاة فصحة الموهوب له لا يقط الرجوع عند خلافا لا يوجب حرمته  
وعلى هذا النذر التصديق وفي السراجية اذا وهب للتصغير فحرمه الاب من مال الصغير  
لم يصح وللوهب ان يرجع في هبة وفيه ايضا ولو وهب لاجبة ثوبا وهو عبد اجني له الرجوع  
كذا لو كان عبدا امرأته وهي مسلمة عجنه وفي كنه الدقائق ولو اودعها الهالك صدق اي ياكل  
وفي ملقط القنية كانت ترفع زوجها ورعا عند الهبة الى النفقة او ثوبا اخر وهو نفقة عليه  
عليه ليس لها ان ترجع وفيه ايضا وهب لرجل ثوبا لغيره وسلم اليه فاجاز رب الثوب

البهية جازت من ذلك وله الرجوع وان عوض الوهب اذا كان بينه وبين الموهوب له  
 قرابة رجم محرم لا وفي المجلس السابع والثلاثين اما اذا وهب لسلطان فان المقصود  
 ذلك الرشوة والغرب اليه وقد حصل ذلك فلا يكون الرجوع وفي تلفظ القبة النعمان  
 يدفع كل واحد منها لصاحبه شيئا وفي رشوة لا يثبت الملك فيها فيرجع ما دفع لانها رشوة  
 في سبيل الاستحقاق ونحوه في التهذيب ولو استحق العوض له الرجوع في البهية  
 كانت قايمة والا فلا يضمن شيئا ولو استحق بعض العوض لم يرجع وعند زهرية لا يرجع ولو  
 استحق بعض البهية يرجع بغيره من العوض وان كان العوض كافيا في قيمة وفي مختصر القدر  
 واذا استحق نصف البهية يرجع بنصف العوض وان استحق نصف العوض لم يرجع في البهية الا  
 ان يرد ما بقي من العوض هذا كله اذا كانت البهية هي القيمة ان كان مما لا يقسم ان استحق بعض  
 احداهما يرجع في الكل وفي الثانية رجل وهب من رجل دارا وسلمها فاستحق نصفها بطلت البهية  
 في كونه القايمة وتلفت الموهوبته واستحقها حتى عوض الموهوب اليه يرجع على الوهب بغيره  
 وفي التجريد اذا وهب لرجل عوضه بغير شرطه انحلت البهية فله ان يرجع في العوض ان كان  
 قايما وفي قيمته ان كان مستهلكا لانه انما عيى ليقطع حق الرجوع في البهية الاولى وهذا المعنى مطبق  
 في الاستحقاق وان استحق العوض فله ان يرجع في البهية لانه بالاستحقاق لطل العوض فاحقه  
 في الرجوع كما كانت قايمة بغيره فله ان يرجع وان كانت ملكا او مستهلكا الموهوب له  
 لم يضمن كما لو ملك قبل التوليع وكذا اذا اراد ان يخرجه في الفضول في سبيل الاستحقاق  
 ولو اشترى شيئا وبهية غيره فاستحق من يد الموهوب له يرجع الوهب عليه باي وجه كان الموهوب  
 له يد الموهوب في الابتداء لان الملك انما يثبت بالقبض فلا بد ان يثبت له اوصى بغيره  
 بملكه وفيه ايضا ولو اشترى جارية ووهب لرجل ثم وهب له الاخرى استحق من يد الموهوب  
 احد البهتين لان البهية الثانية انقضت والبهية الاولى لم ينفع كذا في فتاوى رشيد الدين رحمه  
 الله وفيه ايضا وفي فتاوى رشيد الدين رحمه الله رجل قال لاجني ولم يكن بينهما خلطة او دفع  
 الي فلان الف درهم فدفعت اليه لارجع ما دفع علي الامر ورجع الدرافع بها على المدفع اليه و  
 لو ابعده ان يقصد في غنة عشرة دراهم ففصل لارجع علي الامر بشي الا ان يكون خيطا وبقيا

التفسير الخلط ان يكون المأمور في السوق بينهما اخذ واعطاه وبها موضوعه على انه متى جاز رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم او يقرض فانه يرجع على الامر بالاجماع لان الضمان في الخبطين غير شرط لان العرف فيها  
 بين الناس ان اذا كان بين اثنين شركة واخذوا عطاء واذا امر احدهما صاحبه ببيع ما له  
 غيره فانه لا يملكه ويدين على الامر والمعروف كالمشروط وكذلك اذا كان المأمور في عيال  
 او كان المأمور يقول الامر يرجع على الامر بالاجماع وان لم يقبل على اني ضامن وان لم يشترط الرجوع  
 وان لم يوجد شئ من هذه الثلاثة وهو اما الخلط والضمان او شرط الرجوع فالما هو لا يرجع على الله  
 عز وجل في خيفه ومحمد رحمه الله وعنه الى يوسف يرجع وفي الخبر في باب ابى يوسف رحمه الله قال  
 اذا قال رجل اخي ليس يخطب له ولا هو في عيال الامر اقض فلانا الف درهم ولم يثقل فمقتضاها  
 لم يرجع بها على الامر عند ابى خيفه رحمه الله ومحمد رضي الله وهو قول ابى يوسف الاول ثم رجع قال  
 بما عليه وفي الفصول في سبيل الاستحقاق امر رجل ان يودي زكوة ماله عنده من مال نفسه فادى المملوك  
 فانه لا يرجع على الامر ما لم يشترط الرجوع وكذا لو قال سبب فلان درهما او قال المملوك لعل  
 عوض الوهب عن يمين من ملك ففعل للرجوع من غير شرط الرجوع وفيها ايضا ولو قال انفق  
 او على عيالي او على اولادي او في بناء وادى فانفق قال نفوس الائمة السري رحمه الله يرجع ان  
 شرط الرجوع وقال شيخ الاسلام المعروف بخواجه زادك لا يرجع وفيها ايضا ولو امره بقضاء  
 دينه فقبض المأمور من دينه يرجع على الامر بغير شرط **مسألة** في سبيل التبرع ونحوه في القبول  
 من كفالة الفقير او الصغير اذا تبرع انسان بقضاء الدين غير رضا من عليه الدين صح وفيه  
 ايضا من فوائد صاحب المحيط اذا تبرع باء الدين الى المحتال فانه يجر على القبول وذكر في كتاب  
 العدة الاب اذا تبرع بغير لاب ثم لم يجر الابن النكاح حتى ارتفع النكاح عاد المهر الى ملك  
 الاب وكذلك في سائر الديون اذا تبرع انسان بقضاء دين غيره ثم طرأ له لا دين عليه  
 الدين الى ملك المتبرع وفيه ايضا ولو تبرع انسان بقضاء دين غيره جاز ولو تقضى ذلك  
 بوجوب الوجه يعود الى ملك القاضي لانه يقطع بقضاء الدين وبمثل لو قضا بامر يهود الدين الى  
 ملك من عليه الدين وعنده القاضي مثله وفيه ايضا ولو تبرع بقضاء المهر ثم خرج من ان يكون مهر المهر  
 قبل الدخول يرجع الى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالتمتع اذا انقسم البيع رجوع في الثمن وفيه ايضا



وكيفت الميت بترقا فاقرب البيع او جعل للميت بغيره او بغيره وضرب الميت على الكفوف الكف  
وفي فتاوى رتبة الدين رجل دفع ثوبا الى اخيه وقال له ادفعه الى البيع عوضا عن الثمن الذي  
وجب عليك فذقه فلا يكلوا الا ان دفع اليه بغيره او قضا فان دفع اليه بغيره صح وان قيل  
البيع عاود النوب اليك المتبرع كمن تزوج امرأة ثم تبرع بها لغيره ثم وقعت الفرقة عاود  
المهر الى المتبرع وان دفع اليه كان غاسدا لان قرض النوب فاسد ويكون مضمونا لقيمة  
غيره عليه قيمة واذا فسخ البيع قبل القبض او بعد بعضه القاضى على النوب اليك المتبرع  
لان حكمه كحكمة الوضو كان له ان يدفع الى المقرض ان لم يورثه قيمة اليه قبل الفسخ وبما في ضمنه  
الحق في باب الاستقراض وكتاب الرهن الثاني والعدد كما نوع اخو في ملقط القيمة  
احد الورثة حصته من الدين للمدبوع قبل الغنمة وفي الشركة نفوذ ووضوح صح استحقاقا وفي  
السر اجبة وبهتة الدين لمن عليه الدين يصح من غير قبول ومبرور بالرد وكذا في نوادر الفتاوى فيها  
البضاعة وبهتة الدين من غير من عليه الدين لا البيع الا اذا سلط على القبض وفي التمسك بمثل  
وزاد فيه فقطض جاز استحقاقا والا فلا وعند زور حله للكل وفي الرخصة للان عند القبض  
الهيئة عينها وتام الهيئة بالقبض فصار كانه قال قبضه ثم اجعل لنفسك بهتة فكذلك انما وعند الاخذ  
بغيره كان المالك قال لا اخذ بهتة لك وقت الاخذ والاخذ والموهوب له معلوم  
وفي الخلاصة ولو باع الدين من رجل للكل ولو باع من المدبوع جاز او بهتة منه جاز وفي الشركة  
في باب الغصب من الواقات الحامية رجل له على اخو دين فاجران الغريم قدام  
فقال جهلته في قبل او بهتة منه ثم طهرانه حتى فليس له ان ياخذ بهتة منه وبهتة منه مطلقا غير  
مقيد وفي الفصول وذكرني وصيا المتقار رجل مات عليه ديون الرهن فادى رجل من  
عليه لان للدين ركة الغناء وكذلك اذا ادى وارث الميت او وريث من له من  
الميت فان خرج للميت من اموال يترك الغناء الوارث فيما خرج من الميت  
باب الصدقة وفي الجريد رجل تصدق بدار وفيها متاع وان من اهل  
لم يزد ذلك حتى يفرغها لان الموهوب مشغول بما هو ملك الوهب فيمنع التسليم وان تصدق

في القس قطاعة لانا لاسم امانة تجلالت الاول وفيها ايضا رجل تصدق بدار  
 على ابن صغير لا يجوز عند الى خيفة الله عند ما يجوز لها ان لا تجلس فيه الشيوخ لا وقت  
 التصديق ولا وقت القبض او ما وقت التصديق قطاعة واما وقت القبض فلان القبض  
 لها هو الاب لانه تلك الكل منها تلك النصف النصف من كل واحد منها ولا وجه سوى هذا  
 وهو باطل وفي الخاصة ولو تصدق به ارسل ابنه الصغير والاب كنه لا يجوز عند ما يجوز وعليه  
 الفتوى وفي محضر القدوري وفي التذنب وصدقة كاهنة في ذلك لا يصح الاب القبض كذا  
 في كثره الدقائق وفي السراجية لا يجوز الصدقة حتى يقبض في كثره الدقائق ولا يصح في شئ  
 بحمل القيمة ولا راجع فيها وفي الفضول ولو تصدق على انسان فسكت المصدق عليه فمست  
 الصدقة ولا يحتاج الى ان يقول المصدق عليه قبلت فاما الهبة فلا يصح لم يقل الموهوب له  
 قبلت وفي السراجية ولو تصدق على غني لا يملك الرجوع وفي التذنب ولو كان يفظ القدر  
 لا يملك الرجوع وان اصدقه على غني وفي السراجية في باب الصدق الصدق فمن العبد  
 المحتاجين افضل من الاثافي وفي البنات ان اصحابنا رحمهم الله قالوا لا بأس للمرأة ان تصدق  
 من خبر زوجها بالبر كما رغبت ونحوه ولا يجوز بالكثرة وفي السراجية اذا اخرج الخمر الى المسكين لم  
 يجزه فان شاء ادى الى غير الخمر وان شاء لا وفيها ايضا في باب الصدق رجل اخرج الهم  
 من الكيس او من الحجب ليدفع الى مسكين فكاشى عليه من حيث الحكم وفيها ايضا ان يقول  
 عليه ليرحم من المؤمنين جاز وفي التذنب في الفضل الخمس من كتاب الصلوة لوصلي او صام او  
 اعق او فعل شيئا من القربات ليصل النواصي الى البيت يجوز ويصل اليه وفي كتابه الشعي  
 ابن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه وسلم اذا تصدق الرجل منه المسكين اصدقه  
 جبريل على السلام ان يحمل الى قبره مع سبعين الف ملك في ايدى كل ملك ثم ينجحون الى قبره  
 فيقولون السلام عليك يا ولي الله هذه هدية فلان ابن فلان اليك قال فيقال لا قبره واطاه  
 الله الف مائة في الجنة وزوجه الف حورا والبيه الف مائة وقضى الف حاجته في الكبرى  
 في الفضل الثامن من كتاب الهبة لو تصدق عن الميت او وعنه بعث الله تعالى الى الميت  
 ذلك على طبق من نور وفي السراجية يستحب ان تصدق عن الميت بعد الموت الى سبع ايام وفي

وفي الصحيح قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ياتي على الميت ليلة ائتم من اول ليلة فارجه الموت  
 ينشئ من الصدقة وفي الصحيح من نذر ان يصدق بجميع ماله فله ان يصدق بحسب حاجته فيه  
 الزكوة فهذا الذي ذكره استحقاقا اخذ به اصحابنا رحمهم الله والعربس ان يصدق بجميع ماله وبه  
 اخذ زفر رحمه الله ثم لا فرق بين ان يكون ما وجب فيه الزكوة ذهب او فضة وبين ان يكون  
 سائمة او مال التجارة وكذلك اذ نذر بجميع ما يملك **باب الهدايا في السر والنجوة**  
 احكام الهدايا ينبغي ان يجعل بين اولاده في الوطايا والعدل عند النبي يوسف رحمه الله ان يعطى  
 على السواء وعند محمد رحمه الله يعطى على سبيل الميراث للذكر مثل حظ الانثيين وان كان بعض  
 اولاده مشغولا بالتعلم دون الكسب لئلا يباس بان يفضل على غيره على جواب المتأخرين ولا يباس  
 بان يعطى من اولاده من كان عالما ويا ولا يعطى من كان منهم فاسقا فاجوز الزكوة في نزع  
 الطي و في المنقوشة في المقالات للامام ان في كتاب الهدية والعدل بين الابن والابن  
 اذا اعطاهما في النصف لاني الثلث وصورة المسدة اذا كان لرجل ابن ونبت فاعل  
 بينهما ان يمس لكل واحد من الثلث وهو المختار وقال محمد رحمه الله لكل الثلثين للابن  
 والثلث للابن وفي منقطع القنية لا ينبغي ان يعطى ولده الفاسق اكثر من قوة لانه اذا  
 على المعصية وفي كسر الدقائق في كتاب الكرامة في فضل البيع جاز قبول هدية العبد الذي  
 واجبه دعوة واستعارة وابته وكره كسوت الثوب وهدية القدين وفي خشية وجاز قبول  
 هدية العبد الماذون بالتجارة اذا كانت بيرة استحقاقا والقياس ان لا يجوز لانه يخرج في  
 الجامع الصغير اقلت رجل بعثته مولاي هدية ليعه اخذها وفي الحق نزع المتفق في الخط  
 والابطح وقيل في الهدية والاذن قول العبد والبارية والحي لان الهدايا بعثت عادة على ايد  
 مولاه حتى لو قالت جارية لرجل بعثته مولاي اليك هدية وسنة ان ياخذها لانه لا فرق بين  
 ما اذا اخبرت بهاء المولى غيره او نفسه وكذا لا يمكنهم استحقاق الشهود على الاذن عند الفق  
 في الارض والبايعة في ان لم يبال ولم يبلغ لابس وفيه ايضا رجل اهدى الى جارية من المملوك  
 في ثاها فاراد ان ياكل في هذا الاثاء فان كان ثريدا او نحوه يباح وان كان فقيرا من الثاها لانه لا راد  
 ان يكون منها انباط وفي الصحيح ولو ان رجلا اتخذ نولمة للمختار وهدى اليه بالانفس

فخرج فيها قال بعضهم هي للوالد سواء قالوا هي للصبي أو لا لانهم يقولون سلموا الى اللاب أو  
 الام لانهم هو الذي اتخذ الوليمة وقال علي السلام الخراج بالضم ان وقال بعضهم هي للولد لان  
 هو الذي اتخذ الوليمة له وقال بعضهم اذا قالوا هي للولد فهي له وان لم يقولوا شيئا هي للوالد قال  
 الفقهاء ابو الليث رحمه الله ان كانت المديونة مما يصلح الصبي من ثياب الصبي او مني يستعمل  
 لصبي في الصبي وان كانت دراهم او دنانير او شيئا من متاع البيت او الحيوان فان اياه  
 اخذ من اقرب والاب او من محاربه ففي الوالد وان ابداه واحد من اقرب الام او محاربه ففي  
 الام ومن ابي القاسم رحمه الله فخذوا به او به فخذوا في السر اجته رجل اتخذ ضيافة لثمن كان  
 اليه الخمس هرايا ووضعوا من يدي الابن او اذاهم ما الى الوالد او الى الوالدق او كان  
 ذلك في عرس فخذوا الى الزوج او الزوجة او الى اب الزوج وامه والى اب الزوجة  
 وامها في يصلح للصبي يكون له مثل ثياب الصبيان او مني يستعمله الصبي وكذا ما يصلح الزوجة فهي لها  
 وما يصلح للزوج فهو له وما سوى ذلك فاما كان من اقرب اب الصبي ومعاذ فلا يصح  
 وما كان من جهة اقرب الام ومعارفها فلام الصبي وفيها ايضا ولو وجد صبي او جارية يستعمل  
 غير ما قلنا فخذ على ذلك **باب التوفيق** في خواتمه الجارية من النظرية ذكره الشيخ  
 السرخسي في السير الصغير من ايجان رحمه الله من قال ان الافضل للمراة ان يتركها لمن عتق في عطا  
 التامة انت بالبطريق التودد والتجرب الى الاخوال قال شمس الائمة رحمه الله لكن نقول هذا في  
 الزم الاول لانه اعانة على الطاعة اما في زماننا فانما يوجد اكثر التوايب بطريق الظلم من اموال  
 عن نفسه فهو خير له من اموال الاطع فليعوط من هو عاجز عن دفع ذلك الظلم نفسه عن اموال  
 المال لفقرة حتى يستعين على دفع الظلم الى المال المعطى التوايب في السر اجته في باب يكون به  
 وما لا يكون يتب دابة فقال من فليأخذ فاختار رجل لم يكن لكاتب الا ان يقول ذلك لعموم  
 معين وقد مره فوه في باب اللفظ وفيه ايضا رجل قال لا خير لي في كل حق لك علي  
 فابراه به ارضا وكذلك وباتة عند ابي يوسف رحمه الله خلا فاحمد رحمه الله وعليه القصة  
 وفي السر اجته وكذلك قال اصحابنا رحمه الله لو ان رجلا قال احمل لي في حل ولم يهن له فليبه  
 فاذا جعله جعل فانه يصير في حل والابقى له قبله شي لانه ابل كماله وحسب له شي سواء علم او لم يعلم





المقابلة فقلت هذا هو الضلع وان لم يقرب قلت لا حتى لم يوهب المسئلة في العقب للعب  
 في كثر الدقائق هو محسوس حتى يمكن استيفاء منه كالدرك في  
 خزانة الفقه شرط جواز الرهن ثم استبها بالجاب القبول القبض وفي تحضر العقد  
 الرهن من قبضه بالجاب والقبول يتم بالقبض فاذا قبض الرهن محرز فارغا فتم اتم العقد  
 وما لم يقبضه فالرهن بالجاب ان شأنا وان شأنا رجوع الرهن وفي المذهب الرهن  
 انما يتم بالقبض حتى يرجع الرهن قبل التسليم والاصل فيه قوله تعالى وان يقبضته وفي  
 المشهور انه يرجع قابضا بالخلعة وعن ابي يوسف محمد بن محمد بن القفل وفي الرهن من الرهن قال  
 محمد بن محمد لا يجوز الرهن الا مقبوضة وفيه اشارة الى ان القبض شرط الجواز وفي الفتاوى والراجح  
 الرهن بالدين مضمون وقوله مضمون على وجه التكيد والالفتح الدين مضمون كذا في شرح  
 الاقطع والمنقح بل هو اخص من ضمان الدرك وفي المبسوط الرهن بالدرك باطل لان  
 الدرك باطل حتى يمكن استيفاءه من مالته الرهن ولو ملكته يد المدين لم يضمن لان  
 ضمان الرهن ضمان استيفاء لا سبق الوجوب ولا يصح ان يقال قوله مضمون اخص من  
 بدل المكتبة لانه في قفاخي ن رجعه ان المولى اذا اخذ من مكانه رهنه بدل  
 المكتبة جاز وان كان لا يجوز اخذ الكفين بدل المكتبة لان حكمه ثبوت بدل الاستيفاء  
 بتد الوجوب فلا بد من وجوب سابق على الاستيفاء وفي الشافعي قوله برهن مضمون المالك  
 واجب للمال لا بد من سميت حتى لا يصح الرهن بالدرك في سمي الواجب مضمون لانه مضمون  
 بالمثل اذ الدينون يقبضه بانها وفي المذهب وانما يجوز الرهن بالدين والعين مضمون  
 بنفسه كالمضروب والمهر وبديل الخلع وما ل الصلح من دم عمد ونحوها حتى لا يجوز بما هو كالموت  
 والعارية وما ل الشركة ونحوها ولا بما هو مضمون بغيره كالبيع في بد البائع ولا يجوز بالقصص  
 والشفقة والعبد الذي ثبت في رقبته جناية او دين ولا ضمان الدرك او قال ما بيعت  
 فلا نفو على واخذه رهن وفي الفصول ان الرهن بالاعيان باطل مضمونه كانت الاعيان  
 او غير مضمونه وقال شمس الداية السرخسي رحمه الله الرهن بالاعيان على ثمة اوجه احدها  
 الرهن بعين هو امانة كالودعة وكل شيء امانة وانه باطل فلو ملكته يده قبل ان يملك

وامانة ولو ملك بعد الحسن ملك مضمونا عليه التي في الرهن بعين مضمون نفسه كالعضو  
وانه محج فان ملك الرهن في يده قبل استرداد العين لا يصير تقيما للعين في يوم الاقل  
من قيمة ومما رهن به وليست العين ولو ملك العين قبل الرد فله ان يحبس الرهن بضمان  
وان ملك الرهن قبل استيفاء الضمان يصير مضمونا للضمان اذا كان في قيمته وفاء  
به والثالث الرهن بعين مضمون بغيره كالبيع في يد البائع وانه لا يجوز قل وذكر محمد  
الله في كتاب الصرف ان المشتري اذا اخذ من البائع رهن بالبيع جازله حتى يقبض المبيع  
فان ملكه في يده قبل قبض المبيع ملك بالاقبل من قيمة ومن قيمة المبيع ولا يصير قابضا  
للمبيع بهلاكه وله ان يقبض المبيع اذا اوفى ثمنه وعليه ضمان الاقل بهلاك الرهن في يده  
فلم يملك المبيع قبل القبض والرهن قائم لبطل المبيع بهلاك المبيع قبل القبض في  
المشتري ان يرد الرهن ولو ملكه في يده قبل الرد فعليه ضمان الاقل للبائع ولا يبطل  
ضمانه بهلاك المبيع وبطل البيع وفي الفروق والرهن بالدرك جائز والفرق بينهما  
لان الكفالة يصح تعديها بالاحطار والشروط العسرة بخلافه فيجب له بعد ذلك ان  
الرهن لان الرهن لا يصح تعديها بالاحطار والشروط العسرة فلا يجوز في دين يجب في  
الفصول الفضل الحسن والعشرين من الاصل اذا كف عن نفس رجل اعطاه رهنه بذلك  
وقبضه المهرتين لم يجوز فذلك الرهن بخلافه في قصاص دم عمد لان الرهن يتعد مضمونا  
ليكن استيفاءه من مال الرهن وكذلك الرهن بالدرك باطل بخلاف الكفالة كما ذكرنا  
كذلك الرهن بالشفقة وبالعارية والوديعة والاجارة باطل في بعض وجهه كس الاستيفاء  
من مال الرهن وفي من فتاوى قاضي خان الامام في الدين حرم الله لو استعار له شيئا لرجل  
وموته فاخذ المغير من استقر رهنه برد الثمن والدم باطل والرهن ثمن المهرين لم يملك المهرين  
او ثمن المهرين باطل وفي التذويب ثم لا يجوز الرهن فيه فهو امانة في يد المهرين وفي المحقق  
وما يبطل رهنه يكون العين امانة في يد المهرين كما اذا رهن بالدرك فيما ذاب عليه فانه يبطل  
الرهن فلم يملك الرهن عند المهرين ملك امانة وكذا الرهن بالمبيع باطل حتى لو ملك  
وهو بغيره كما لم يهرن باجناحه او غنمه لو ملك لم يكن مضمونا وفي السراجية واذا قبض

المثلث من جوار المقعد ورافار عا مئة اتم العقد في مختصر القدر في ذلك من التمر على وس الخيل  
 دون الارض ولا الزرع دون الارض ولا الارصاد واما في الفصول ولو كان في الفحل  
 لم يدخل في الرهن فانه تابع لا تقبل به فيدخل تبعاً لصحي للعقد بخلاف البيع لان بيع الفحل  
 بدون التمر جائز فلا ضرورة الى ادخاله من غير ذكر بخلاف المتاع في الدار حيث لا يدخل  
 رهن الدار من غير ذكره لانه ليس متاع وفي البيع قوله فارغا احتراز عن القول بمتاع الدار  
 كره من الدار والمال لكونه دون ما فيه من متاع كذلك من السهم على اية وللمهر على ما  
 فان من في الدار والمال لكونه من المتاع واما في الجوارق من الخطه دون الجوارق  
 وعلى غيرها ومن المثلث من غير مقصود من جوارق في الكبرى رهن المتاع في التيم وفيما لا يقسم لايصح  
 بخلاف بمتاع المتاع في التيم يقسم حيث يصح وفي الفصول لا يجوز رهن المتاع من الشريك ولا  
 من غير الشريك فيما يحل القسمة ولا يحل كذا في السراجية وفي التهنيد ثم ما يجوز بغيره  
 وفيه ايضا والشيوع الطاري يتبع بقا الرهن العدل بيع الرهن كيف يرفع بعض الرهن  
 لا يفيد الام الحراز وذكر الكرخي رحمه الله انه لا يمنع وفي الفصول والشيوع الطاري والمقارن  
 في الرهن سواء تفسير الشيوع الطاري في الرهن ان العدل اذ يبيع بعض الرهن فان كان كليا  
 يبيع مجتمعا او متفرقا بطل الرهن في الباقي وفي كتاب البتة من الفتوى الصغرى ورد  
 عن ابي يوسف رحمه الله ان الشيوع الطاري لا يفيد الرهن ولو استحق بعض الرهن من متاعا  
 يبطل الرهن في الباقي بالاتفاق لان هذا شيوع مقارن للطاري وفي الفصول ما قيل  
 الاستحقاق ورايت في اجناس الناطق ولود من عبدا وغاب العبد مقرا به عديم من ان  
 حر لا يرجع المثلث على العبد بينه ولم وكان نرا يرجع على البائع بالتمس في الحاشية الكبرى لا يخفى  
 الا شريشي رحمه الله قال رجل لاخر استري فاني عبيد فاشترته ثم ادعاه حرة الاصل واقام  
 البتة وقد غاب البائع قال يرجع على هذا العبد بالتمس ويرجع العبد على البائع اذا حضر ذلك الوكيل  
 اذا غاب على وجه لا يدري اين هو يطلب من الموكل وكذا ذكر الديناري رحمه الله ولو قال  
 اجني شتره فانه عبيد والمسلمة بما لا يرجع على الاجنبي وسياق في قوله في باب الاستحقاق  
 انت والدقلا وفي الزمعة رويست ربه حرد ودر وكمكانت دام وليركركم حكمه من



تثبت يد استيفاء في تحقق نسو استيفاء اذ ينسب سم مالىة ودر حقي ماف ودر بائي  
وفي كثر الدقايق اشترى عبد اعلى ان يرس المشتري الثمن شيئا بعينه فانتفع لم يحجب للبايع  
فتح البيع الا ان يرفع المشتري الثمن حالا وقيمة الرهن وفيه ايضا وان قال البايع امسك  
به الثوب بهذا اعطيك الثمن فهو من خلاف لابي يوسف رحمه الله ورفقائه في جواب  
وبية وفي السراجية اشترى ثوبا فقال للبايع امسكه حتى اودي منك ثوبا من ثوبي المحرق  
ابو يوسف رحمه الله قال اذا دفع من وقال امسكه لانه اعطيك تحك فهو وبعته لانه  
وقال ابي حنيفة رحمه الله في البيع الصغير مورس هو قول محمد رحمه الله وفي المحبط اذا مرس  
من اخر من فاسد اعلى ان يقرضه الف درهم ثم تقابلوا ثم تقاضا الرهن بحكم الف و  
اراد الرهن يسترد او الرهن ليس له ذلك حتى يرد على المهرتين باداة المهرتين لان المهرتين  
انما اداة الدرهم مقابل ما قبض من الرهن فلا يكون له ولالة نقض يري المهرتين فلم يرد عليه  
باداة اليه فان مات في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة كان للمهرتين احدى بالرس من غير ما به  
كان احدى من الرهن حال حيواته وفيه ايضا ولو كان رهنه بدين له عليه رهن فاسد او سلم  
ثم تقاضا الرهن واراد الرهن يسترد او الرهن قبل ان يودي دينه فله ذلك بخلاف  
الفصل الاول لان هناك فرض بمقابل الرهن فثبت المقابلة حقيقة اما هنا لم يقبض بمقابل  
المهرتين شيئا حتى ثبتت المقابلة حكما فالف والسبب وكان للرهن ان يسترد بخلاف  
الرهن الصحيح لان هناك ثبتت المقابلة حكما لان الرهن يتعلق بذلك الدين اما هنا بخلاف  
فان مات الرهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة فالمرس لا يكون احدى بالرس من غير  
الرهن كما لم يكن احدى من الرهن حال حيواته وفي الفصول في الفصل الخامس والعشرين رجل  
اخذ من رجل رهن فاسد امان رهن منه نصف داره شيئا او نصف عبده على ان  
يقرضه بهذه الرهن العا فقبض الرهن او اعطاه الالف فاستهلك الزعيم المال ثم قبض الرهن  
الرهن بحكم الف وعلامة ان يحبس الرهن حتى يستوفي الدين الذي رهن به لان المهرتين  
انما استفاد اليه على الرهن بمقابلة الدين الذي اقرضه وكان له حتى يحضره لاستيفاء كما في  
البيع كما في الرهن الصحيح اذا اتى الرهن فله ملك الرهن في يد المهرتين بعد الفسخ بهلك

بالاقول من قيمة ومن الدين لمن يملك الراس بطلان الفسخ والاشارة كان  
 كان مضمونا بالاقول من قيمة ومن الدين فكذا هذا فلو كانت الراس عليه يكون كثيرة  
 فاعترضوا حتى يبين ما هو الغرض من رخصتي بطلان له على المحل مستحقة على ما ذكرنا قال  
 اذا كان الراس الفاسد بمقتضى الدين فلو كان الراس مدين كان على الراس قبل ذلك  
 والمسألة كما لا يكون للمترس حتى يبين المهرمون لاستيفاء الدين كافي الراس الجازي بدين  
 عليه قبلها او اتفاقا الراس لا يكون للمترس حتى يبين المهرمون لاستيفاء الدين والجميع منها  
 استيفاء ذلك البدي بمقتضى هذا المال فلا يكون له حتى الجبس لاستيفاء ما لا يجب بحسبه اخري  
 فان مات الراس عليه يكون كثيرة كان هو اسوة للغرض لانه ليس له على المحل مستحقة على  
 ما روي في ايضا والفاسد من الراس لا يكون منعقد لكن بوصف لفساد وكالفاسد من الراس  
 ونشر الفسخ والرأس ان يكون الراس بالامضون وفي كل موضع كان الراس بالامضون بالامضون  
 فقد بعض شرط الجواز منعقد الراس بوجود شرط الانعقاد لكن بصفة الفسخ والامضون  
 الجواز وفي كل موضع لم يكن الراس بالامضون لم يكن المقابل بالامضون لا يمنع الراس اصلا  
 وفيه ايضا وفي راس الجميع لو كان الدين المقابل بالامضون مضمونا ظاهر الحكم هذا الراس حكم  
 الراس الصحيح حتى يملك بالاقول من قيمة ومن الدين حتى لو اشترى خلا واعطاه باليمن  
 ثم تبين انه خرا واشترى شاة بدو حوته واعطاه باليمن رمانا ثم تبين انه منية فانها تملك مفعلة  
 وفيه ايضا ثم قال لو اشترى عبدا ومن بقيمة رمانا ففسخ الراس ثم طرأ له كان هو المضمون  
 المترس شيئا لانه رمان باطلا والاول فاسد وفي الهداية ولو اتفاقا الراس له حبس الراس  
 لم يقبض الدين او ابراه فلا يبطل الراس الا بالاراد على وجه الفسخ لانه يوجب مضمونا باليمن  
 وفي السراجة واذا اتفاقا عقد الراس ثم اراد المترس حبس له ذلك ولا يبطل الا بالاراد على  
 سبل الفسخ وفي الكبرى المهرنونة اذا انقضت حبس المترس لم يحبس له لان ليس بالاراد  
 لان من له ولو كانت شاة فبالمترس من له ما يجب له لان ليس له الشاة له ما من سوفي  
 كثره القابل وان راس عبدا يالف لا ياتخذ احدها بعضا حصته كالمبيع وفي الهندب  
 ولله في ذلك حكمة والله اعلم بالصواب

وحصة سمي له وان لم يسلم قيم الدين على قتيلا يوم الرمن في الفصول فان سمي لكل  
واحد من اعيان الرمن شيئا من المال الذي رهنه به فكذا تلك الجوانب في رواية الاصل اي  
ليس له قبضة قبضا وحصة وفي الزبادات له ان يقبضه اذا ادى ما سمي له وفيه ايضا ولو من  
عبد من بلف وملك احدهما وقيمة الهلاك اكثر من الدين لا يسطر كل الدين بهلاكه بل  
يقيم الدين على قيمة الهالك فما اصاب الهالك ليقتطع وما اصاب بقي بقي كذا في اوزان  
بلف وخوت الدار في بر الميراث قيم الدين على قيمة البنا وقيمة الوصية يوم القبض  
في اصاب البنا ليقتطع وما اصاب الوصية بقي وفي التهنيد لو من رصلا من رجل  
او من رجل من رجلين جاز وفيه ايضا ولو كان الميراث اثنين فاستوفى احدهما وذهب للآخر  
جس الكل حتى يستوفى وفيه كذا الرمن اذا كان اثنين فادى احدهما حصة الميراث جس  
الكل حتى ادى الاخر وفيه ايضا ثم للميراث ان يجس الرمن حتى يستوفى جميع الدين وان بقي  
ورم وفي البداية والميراث ان يطالب الرمن بدينه ويحسبه به لان حقوقا بعد الرمن  
والرمن زيادة الصيانة ولا يمنع به المطالبة والطرح جزاء الظلم فاذا ظهر ما طلعه عند الفسخ  
بحسبه وفي التهنيد ولو مات الرمن وعليه ديون كثيرة فالمرثس احد من سائر الورثة  
النفلي ولو من الدار فيها جاز فلو استحق بعضه ان كان الباقي يجوز انه يار الرمن عليه حصة  
بقي رمن بحصة والباطل وفي شرح الطحاوي اذا استحق بعض الرمن بعد حصة فانه ينظر ان  
كان الباقي بعد ورود الاستحقاق يحل ان يجوز الرمن عليه ابتداء فلا يسطر الرمن فيه الا  
يكون الباقي مجوسا بجميع الدين ولكنه يكون مضروبا بحصة من الدين ولو كان لو قسم الدين  
على قيمة وقيمة ما استحق منه من حيث انه لو ملك استحق بحصة من الدين وان كان  
في قيمة وفار بالدين لا يذهب بجميع الدين بخلاف ما اذا من الباقي بالدين ابتداء وفي  
وفار الدين حيث يذهب جميع الدين بهلاكه وان كان الباقي بعد ورود الاستحقاق مما لا يجوز  
رهنه ابتداء فان بطل الرمن وفي المحط في باب المنفقات رجل من من افترقا او ملكا في  
يد الميراث ثم استخذه رجل بالبنية كان له ان يضمن اليها فان ضمن الراس ملكا او اقلها  
ساقا على عهد الرمن فقبض انه من ملك نفسه والميراث صك مستوفى وبنية فلا يرجع بالدين

والرأس وان ضمن الرأس يرجع بالضم على الرأس لان الرأس من جنس الرأس  
بما ضمن وفي الهداية وان مات العبد المملوك في يد الميراث ثم استخذه رجل فله الجنا  
ان ضم الرأس وان ضم الرأس لان كل واحد منهما متعدي في حق التسمية او  
بالقبض فان ضمن الرأس فقد مات بالدين لانه ملكه بدار الضمان فصح الايقاع وان  
ضمن الرأس بما ضمن من القيمة وبدنيه اما بالقيمة فلازمه من جنس الرأس واما بالدين فلازمه  
انقص اقتضاه فيجوز حقه كما كان في التزويد فصب من افرقه فملك فخص بمولاه  
ثم يرجع وجه الرأس ولو ضمن الرأس رجح الى الرأس ولعل الرأس وان كان القاصد في  
الى رجل ثم رهنه من المدفع البسبب ضمن الملك الفاصب او الميراث فيرجع عليه الميراث وجا  
الرأس في الوجهين جميعا لان الضمان واجب على الرأس بالدفء وعقد الرأس متاخر عنه  
فملكه الرأس سابقا على عقد الرأس فبين انه عقد الرأس على ملكه فملكه فملكه  
لانه ملك من وقت الرأس لانه السبب الموجب لتضمين الرأس فلا يكون بالملك  
الرأس وفي كثر الدقائق وان مات الرأس عند الميراث فاستحق وضمن الرأس فملكه  
بالدين ولو ضمن الرأس رجح على الرأس بالقيمة وبدنيه وفيه البضا وان باع العبد لآخر  
معه ثمنه فاستحق الرأس وضمن فاعل يضمن الرأس بقيمة او الميراث ثمنه وفي التندب  
ولو ملك الرأس بعد بطلان الدين بالابراء ونحوه ملك امانته حتى ناديه ايضا ولو  
ادى الدين او بطلت فملك الرأس في يد الميراث ليسترد ما ادى الا اذا ائزاد على قدرته  
فلا يسترد الزاوية <sup>التي</sup> واذا برى الرأس من الدين من غير اداء والايقاع اما بالهبة او بالابراء  
ثم ملك الرأس في يد الميراث من غير ان ينجو عن الرأس ملك مضمونا عليه بالقبض في  
الاستحقاق بملك امانته باخذ اعلان الثلثة واما اذا برى الرأس بالايقاع ثم ملك في  
الميراث ملك مضمونا حتى وجب عليه الميراث رد ما استوفى على الرأس كذا في الفصول في الفصل  
والمقبوض في يد الميراث بعد الهبة والابراء امانته حتى لو برى الرأس بالهبة او بالابراء ثم ملك الرأس  
في يد الميراث من غير ان ينجو عن الرأس ملك امانته استحقاقا عند اخلافه لزوجه العدة ولو اهد  
فيه منعهم فقه الرأس والمقبوض في يد الميراث بعد الوالد المضمون حتى لو اصاب الرأس للميراث



بالمال ملك الرهن بعد ذلك ملك مضمونا بالدين قبا مستحقا ولو اراد الرهن  
 المودع ان يخذ الرهن من الرهن من له ذلك قالوا ذكر هذه المسئلة في الزيادات في  
 الموضوعين قال في موضع له ذلك وقال في موضع انه ليس له ذلك كذلك في الخط وفي الفصول  
 والمقبوض في يد الرهن بعد فسخ الرهن مضمون بالمال من قبته ومن الدين لان الرهن لا يملك  
 بالتفويض قبل الرجوع تجري عليه احكام الرهن قبل الرد وكذلك لو تعلق الرهن ثم اراد الرهن  
 حبه له ذلك وفي الخط اذا تبرع النان بقضاء دين الرهن ثم ملك الرهن وجب الرهن  
 رد ما قبض من المتبرع على الاصل الذي قبض وبرده على المتبرع لان قبض الاصل ملك للرهن لانه  
 قضى بغير امره بل قبض على ملك المتبرع وفي العدة ولو تبرع النان بقضاء دين الرهن ثم ملك  
 الرهن رد ما اخذ على المتبرع وفي الخط عن ابي يوسف رحمه الله اذا حال الرهن للرهن على رجل  
 بالملك الرهن بعد ذلك ملك مضمونا بالدين قبا مستحقا ولو اراد الرهن المودع ان يخذ  
 الرهن ولم يسم العرض فاخذ الرهن ولم يقرضه حتى ضاع فليقرضه الرهن وفيه ايضا وفي الخط  
 رحمه الله رجل رهن بجهل ثوبا وقال ارجع اليك واخذ منك ثوبا فضاء الرهن قال في الخط  
 رحمه الله يعطيه للرهن بانته وفي العدة اذا رهن عبد المقرض الفاضل فملك العبد قبل ان يقرضه  
 الالف فعليه الالف لان المقبوض حصة الرهن له حكم الرهن وفي التجريد رجل له على رجل ثوب  
 واعطاه ثوبا فقال هذا رهن مني بعض حقه فملك في يده قال ابو يوسف رحمه الله يملك بانه  
 الرهن لانه لا رهنه من غير تعيين وسم فخر رضي تعينه فيكون القول قوله لانه لو لم يقرضه فوقع  
 الشايع منها فيقول الفوض المطلوب وقال زفر رحمه الله يملك بالقيمة غير ان الشايع  
 ولو ابق العبد المهرول بطل دينه ان كان مثل قيمه العبد او دونه فان وجد العبد عاود منه عاقبة  
 لم يقرضه ويبعث من الدين بحسب الابق ان كان هذا اول اباق منه وان كان العبد عاود  
 قبل ذلك لم يقرض من الدين لانه ارتمته وهو يقرض في نسخة من الزيادات ولو رهن عبدا  
 تساوى الف بالثمن ثم ان الرهن الرهن قضى من الرهن بحسبه ثم ملك مضمونة على الرهن  
 والرهن من رهنه ما دى وهو حسانية لكره الاستيفاء كذا في الفصول وفي الفصول ولو تصادقا  
 على ان الدين عليه او كان المصادق بعد ذلك الرهن كان على الرهن ان يرد مضافا

على الرأس وان كان النقاد قبل هلاك الرأس ثم ملك الرأس بملك مصونا بالامانة  
المستخرج رحمه الله كذا في العدة <sup>المرتب</sup> في الرأس في السراية مع المهرول  
موقوف فان اجاز المهرول جاز فيكون النفس رهن وفي محقر القذوري ولو قضاء الرأس وبني  
بعد البيع وفي الهندس مع الرأس ولما هو المستاجر فاسد وقبل موقوف على اجازتها اودا  
الدين في الرأس ومضى المدة في الاجارة وفي شرح الطحاوي وليس للمهرول ان يبيع الرأس  
بغير اذن الرأس فان بغير اذنه توقفت الاجارة فان اجاز جاز وان كان النفس رهن وان  
لم يجر فله ان يبطله ويجده رهن ولو ملك في يد المهرول قبل ان يجر الرأس ثم يجر الاجارة  
بعده وللا رأس ان يبيع اجازته وفي الفصول الرأس اذ يبيع المهرول من رهن ثم يبيع من غير  
اجاز المهرول البيع الثاني او الاول فله اجازته وفي نسخة من الزهري وقادى القاضي للام  
نحو الدين رحمه الله الرأس اذ يبيع الرأس او المهرول المستاجر لو وقف ذلك على اجازته  
والمستاجر في اصح الروايات الا ان المهرول يملك نقض البيع وملك الاجارة والمستاجر يملك  
الاجارة ولا يملك النقض وردى الطحاوي عن ابي حنيفة محمد رحمه الله ومحمد رحمه الله ان المستاجر  
يملك النقض وظاهر الرواية لا يملك وردى وعن ابي يوسف رحمه الله ان المستاجر لا يملك  
الاجارة والنقض هكذا ذكر في شرح الطحاوي ورايت في اجازات مختلف القاضي ابي حنيفة  
في باب ما وافق محمد رحمه الله ابا حنيفة رحمه الله المهرول اذ يبيع المستاجر فانه يبيع موقوف في ظاهر  
الرواية اي للمستاجر حتى البطالة وهو الاصح كما في مع المهرول وفيه البقاء وعن بعض مشايخنا  
رحمة الله المهرول اذ يبيع المستاجر وسلم ثم اجاز المستاجر البيع والتسليم بطل حقه في  
المهرول واذا اجاز البيع دون التسليم لا يبطل حقه في المهرول وفيه البقاء واذا اراد المستاجر ان يبيع  
قال في القدر المشبه رحمه الله في القادى الصوى ان له ذلك في ظاهر الرواية وفي رواية  
الطحاوي ليس له ذلك هو اختيار المحلواي رحمه الله والقاضى الاسجاني في خمس الاية في شرح  
رحمة الله وذكر في نسخة الاسلام ابو بكر رحمه الله فيه روايتين والقاضى على انه ليس له ذلك في الفصول  
وذكر القاضي الامام في الدين رحمه الله في فناء اذ يبيع الرأس او المهرول بل يخرج من  
ان يكون رهن ولعله انه كان الاول قبضه المشتري او لم يقبضه ولو باع العمل الرأس يخرج



إلى جهة محمد بن عبد الله بن قيس قال الراس ذن له في ذلك كان المجر للراس من مخرج الراس  
 لا يعود من الاتجيد العقد وان كان المخرج من ملك يده العقد ضمن وان ملكته يده فلا  
 عليه لانه وكس بالمجارة والواجب لو كان بالاجدة اذا قبض المجر على هذا الوجه في الكبرى الراس  
 اذا امر المراس ان يوجب النسيان او غيره او يوجبه فالمراس فان اودعه فور من يطل  
 الراس قبله ولو اعاده خرج من ضمان الراس والمراس ويعود راسا وان اجره فالمراس  
 وليس للمراس ان يعيده الا براس جديد اما اذا اودعه باذن الراس فان بدله او يطل لا يطل ضمان  
 الراس كما لو كان في يد العبد في الفوق المراس اذا اعاد الراس باذن الراس فقد اذاع  
 المستعير من العمل يعود والعقد ولو اجره ذن الراس فاستحق مدة المجارة لا يعود الراس بالاتجيد  
 العقد والفوق بينهما وذلك ان عقد العارية ليس لواجبه فلا يطل حتى المراس فلا يتجيد العقد  
 بخلاف المجارة لانه بالمجارة ثبت ضمان المجر اذا اوجب غيره حتى يطل حتى المراس فيجوز وفي الكبرى  
 المراس اذا اعاد الراس من الراس ثم مات الراس رجع الراس الى المراس لا يكون من الراس  
 لان اصله كان مقبوضا وقد كان له استئذنه في حياته فلما من ركنه بعد موته كذا في التجرى  
 المراس اذا ركب الدابة للموتة بغير اذن الراس فخطبت في ركوبه ضمن فحماها كالغاصب وان  
 ركبها باذنه فخطبت فالدين بحاله ولا ضمان عليه وان خطب عنها بهلك راسا في المسمى في  
 الراس اذا امر المراس بالقبول في المصحف المرسوم فان قراءته صاعرة لو ملك قبل القبول  
 لا يضمن الدين بحاله وان فرغ من قراءته ثم ملك بملك الدين وفي المراجعة ولو كان الراس  
 مصحفا او كتابا ليس له ان يقرأ منه بغير اذنه فان كان باذنه فام بقرائه كان عارية فاذا  
 فرغ عنها كان راسا وفي الكبرى وكذا الواو لانه الراس التي تم بالان يجعله في خضرة ففعل بملك  
 فهو امانة وان نزع عن اصبه فملك بملك الدين وكذا الواو لانه الراس النوب في المراس  
 الدابة في ركوبه لان استعمال المراس بملكه لا انك كاستعمال المالك كذا في التمدب  
 وفي المراجعة المراس اذا ليس فتم الراس فرق خاتمة فملك بملك الدين وفي التمدب ولو  
 ارتمى خاتمة فجعل في خضرة ففعل بملك الدين وفي المراس لا يضمن لانه للمخاطبة  
 التجرى والخضرة ليس بالمسرى هو اذ فيه الضمان باب الغصب ولو كان المراس امرته ففعل في



اصبح كان ضمنه لان المهر ينضم الى صاحبه وفي المحظور من منعه رجل حاكم وقال  
 للمهر من ضمنه ثم يهرم به وملك في حالة التضمين ان امره ان يتضمين في الصغير يملك امانته والدين على حاله  
 لانه صادر عارية فمن ان يكون مضمونا بالدين فان اخرج من الاصل ثم يملك بالدين لانه عا  
 ضمان الدين وان امره ان يتضمين في الصغير في حالة التضمين يملك بالدين لانه لا يكون عارية  
 لان هذا امر بالحفظ لا بالاستعمال هو الصواب ولو امره ان يتضمين في المحظور وجعل الفسخ من جانب الكف  
 سمي الصواب وفي التذنب ثم للمهر ان يحفظ الراس بغيره ومن عا له حتى لو فسخ في حفظه او  
 حفظ بغيره او اودع فسخا ضمن تمام قيمته وفي خواتمة الفسخ والمهر ان يحفظ الراس بغيره  
 ولو لم يدره الذي في عياله ومخارجه وفي السراجية تراضي ان يكون الراس في ماله لم  
 يصح الراس وفي محظور الفسخ وري اذا اتفقا على وضع على يد عدل جاز ليس للمهر ان يملك الراس  
 اخذ من يده فان ملكه يده ملك في ضمان المهر من في التذنب اذا اشترط ان يكون الراس  
 في يد عدل جاز وقض العدل القبض للمهر من في الصحة والبلد والضمان واذا اشترط ان يكون العدل  
 مسلط على ماله جاز وليس للرأس من له الا اذا اسلط بعد عقد الراس وفي نسخة من فتاوى  
 الحاصي اذا اسلط العدل على مهر المهر من فامتنع بغير على مع الراس فان امتنع باع الحاكم  
 القاضي وفي الهداية واذا وكل الراس للمهر من او العدل او غيره فامتنع الراس فان امتنع باع الحاكم  
 القاضي وفي الهداية واذا وكل الراس للمهر من او العدل او غيره فامتنع الراس من جعل الدين فامتنع  
 جازية لانه وكل بيع ماله وان شرط في عقد هذا الراس صارت صفاس اوصافه وتحتان  
 حقوقه لا يرى انه زيادة النسيئة فيلزم مبروم اصد ولانه تعلق به حق المهر من في القول او  
 وصار كالوكيل بالخصوص لطلب الدين وفي جامع الصغير للمهر من اذا اسلط على مع الراس  
 الراس فله ان يبيع بغير محظور الورثة لان المهر من صار وكيل عن الراس فلم يتحول بموته وفي المحظور  
 راس من اخر عبد ابوى الف فله بالقبضهم وسلط الراس للمهر من بغير نسيئة وقال الراس  
 لم يتعد ولكن ياتي في يد فان الراس يحلف بالبدل علم ان المهر من يوجب به ويكون القول قوله  
 وفي خواتمة الفسخ ولا يتفع الا باذن وفي الراس في التذنب وكبره للمهر من ان يتفع وان  
 له الراس وفي نوادر الفتاوى في الباب الرابع والاربعين من من راد حانة مهر من

لم يوسست اكر جرحهم ونورى دهره اكر منفعه كره دهره بدمه دام بكره دهره است منقطع  
 عن ابي يوسف رحمه الله الميراث اذا سكن الدار باذن الراهن بكرة والخن في العرف ان لا يكره  
 والا حيا طمى الاجتناب عنه لا فيه من شبهة الربو او في الفتوى الطرية رجل من بني داول  
 الراهن بجلها وشرب لبنها ثم ملك المهرول فله من ان يرجع على الراهن بحساب شرب  
 من اللبن لان ما يقع من الراهن من فاذا اشربه فقد استملكه لكن باذن مالكه فها  
 كما لا يخفى ملك الراهن باذن الراهن فانه يرجع على الراهن بدينه كذا ما في التمهيد من شاة  
 فاجاز الميراث الاشباع بلبها فانتفع ثم ملك الشاة لقيم الدين على قيمته ان الدين فها  
 حصته الشاة يسقط ويرجع الميراث بحصة الدين على الراهن في التجريد ولو كان من شاة فاذا  
 لم ير الميراث ما شرب من اللبن لما ذكرنا ان شرب الميراث باذن الميراث بكرة شرب الراهن  
 نفسه وفي منقطع القيمة من في الشاة وضعت لتبطل على انما رثمة وانما اكل الثمار فها تبع الميراث  
 الصيف اكلها بما على تلك الاباحة لا شى عليه ولا يسقط من دينه في الفصول الفصل الثامن  
 والغريب ليس للميراث ان ياكل غلة الراهن فاذا اكلها ضمنها وفي الرجعة لو غاب الراهن  
 وخاف الميراث ملك الراهن المنقول رفع الى القاضي حتى يجهد ويكسب الثمن وفيها ايضا  
 الراهن اذا كان كرها فالسبع والحارة والطراج على الراهن والحفظ على الميراث وفيه ايضا  
 اذا جنى على الراهن او على الميراث يدرو في التمهيد والاولف الراهن الراهن ان كان الدائن  
 حال لا يلبس بالدين وان كان موجودا باخذ ضمانة فيكون من مكانه وفيه ولو ائتمن اجنبى خذ  
 الميراث ضمانة فيكون من مكانه ~~باب~~ ~~الاستحسان~~ في الرجعة مضمون باقل  
 من قيمة من الدين عندنا وعند الشافعي رحمه الله هو امانته وتغيره اذا كان الدين عشرة فقيمة  
 الراهن خمسة عشرة فقيمة الرايدة امانته عندنا وان كان الدين عشرة فقيمة الراهن عشرة فها  
 يكون مضمونا بقيمة عندنا يكون امانته وفي تحفة القدرى وهو مضمون باقل من قيمة من الدين  
 فاذا ملك في يد الميراث بقيمة والدين سواء اصد الميراث مستوفيا للدين حكما وان كان قيمته  
 الراهن اكثر فالفصل امانته في يده فان ملك لم يضمن وان كان اقل سقط من الدين بقدره  
 ويرجع الميراث بالفضل وفي النافع قوله وهو مضمون باقل من قيمة من الدين فغير ذلك



ورواية اربعة اربعين درهما بخره درهم فاكه السوس وشارت قيمة عشرة فاه بغير درهمين و  
 وفيها ايضا رجل من نخرة فصادوه مع الورق تساوي عشرة قدس ان الورق نقص  
 ثمنه والدين على حاله لانه لم يغير السعر وفي تحفة القدوري اجرت بيت الذي يحفظ فيه الرأس على  
 المرس واجرت الراعي وشفعة المرس على الرأس وفي التمهيد ومخات بقار الرأس كالشفعة  
 والكسوة واجرت فخر ولد الرأس في سقي البستان وبلغ الفحل والخبر او القيام بمصالح واجرة الرا  
 على الرأس الاموات الحفظ على المرس كاجرت الحفظ وموضع حفظ المرس ليس قبل الماتق ومنه  
 واجرت الطبيب ان كان قيمة الرأس اكثر من الدين فقدر المانة على الرأس البائرة الى فطويرة  
 وما جرب على احد ما فاداه الاخر فهو منطوق فيما ادى ولا يرجع الاخر لشي ادى عن ابلد يوسف رحمه الله  
 ومن الى حنفية رحمه الله اذا انفق المرس بامر القاضي يرجع على الرأس ان كان غايبا وان كان  
 حاضرا لا يرجع وقال ابو يوسف رحمه الله يرجع في الوجهين وفي التجريد الرأس ان ابي ان منطوق  
 الرأس امر القاضي المرس بان ينفق عليه لان للقاضي ولاية على كل احد ما فاداه المتبع احد الامر  
 الاخر بالاتفاق حسب انتم تحتها على الضياء واذا قضى الدين ليس للمرس ان يمنع الرأس من حقه في  
 الشفعة لان الرجوع عليه ثابت له بالقضاء فان ملك الرأس منه المرس على حاله وهذا قول المالك  
 رحمه الله ومن الى حنفية رحمه الله اذا كان الرأس غلب فانفق المرس بقضاء القاضي يرجع عليه  
 كان حاضرا لا يرجع وفي الزماني من الكبري والقنوي على انه اذا كان الرأس حاضرا لكان الى ان  
 ينفق فامر القاضي المرس بالاتفاق وانفق يرجع على الرأس بذلك **باب المتفرقات**  
 في السراجية اذا اخذ عماله ليدون بغير رضاه لكونه ممنوعا من ان يرضى في ذلك من اجل  
 رأسه شيئا فقال المرس لمراس اخذت الرأس على انه ضامن بغير رضائي وقال الرأس نعم ان  
 جازر الشتر باطل وبذلك بالدين كذا اني المحبط وفي شرح الطحاوي الرأس اذا شرط للمرس اجرا  
 حفظ الرأس لا ينجي المرس من الماتق بخلاف ما شرط للمودع اجرا في حفظ المودعة وفي منقط  
 القنية التي المرس خاتم الرأس في كسبه وكان مخروفا ولم يعلم فضاء بعض تمام فتمت فيه ايضا فقال الرأس  
 للمرس ان شرط الرأس للذلال حتى يبعه وفقد وحك فاعطاه وبذلك في يده لا يضمن للمرس وفي  
 الفصول في الفصل الثالث والعشرين في الفأري الصفوي الباب او الرضوي لو ربح مال الصغير



بدس ليس جاز استناد القياس لان الجوز وهو قول الجوز من رحم الله وسبحي الله  
 من اللاب الوصي فاقضاء بينهما في مال الصغير فقال لا يرى انها لا يمكن ان قضاء بينهما مال  
 الصغير فكذا لا يكون لهما ان بعض فيحمل ان في المسدودتين وذكر ان طلق في اول رس  
 الواقعت ان اللاب ان يرس مال ولده بدس نفسه وذكر في موضع فسر بن الوليد انه لا يجوز في  
 الجاه الصغير اذ ارس متاع ولده الصغير بدس نفسه فقيمة الراس اكثر من الدين فملك عند الموت  
 فانما يفيض اللاب مقدار الراس لانه زاد عليه ولو كان وصي ضمن بالقيمة لان اللاب ان يرس مال  
 ولده بخلاف الوصي كذا في الفتاوى الصغير وذكر في متفرقات من المحيط ان اللاب الوصي يفيض  
 مقدار الدين اذا كانت القيمة اكثر من الدين لانه في زاد ارس مال الصغير موقوف وله هذه الولاية  
 وذكر القاضي الامام في الدين في موضع فتاواه وذكر خمس الية الشرعية في مال الراس وهو في  
 بين اللاب والوصي وفي التندب ولو ريس النفس ثم تقايلا السبع للباب الجرس حتى تبرز  
 وكملك ملك بالنفس وفيه ايضا ولو اختلفا في اصل الدين فالقول للرأس وفيه ايضا ولو قال في حصة  
 اصلا فالقول له والبنية للرأس وفيه ايضا ولو قال الرأس برئت بحسبة وقال للمترس تمام الا  
 من ابي خيفة رحمه الله تعالى فان تيراوان فان ملك الرأس قبل التحالف كان كما قال المترس  
 وفيه ايضا ولو اختلفا في قيمة الرأس بعد ملكه فالقول للمترس والبنية ولو اختلفا بعد احوارة فالقول  
 والبنية للرأس وفي المحيط كان الرأس ثوبا فاذن الرأس المترس في لية ملك واختلفا في ملكه  
 في حالة اللبس او بعد مزعه وعاد الى الرأس فالقول قول المترس لانها قد اتفقا على خروج جس من الرأس  
 فلا يصدق الرأس في عوده الى الرأس وفي التندب ولو قال الرأس ملك الرأس عندك  
 وقال المترس عندك وقد استرته فالقول للرأس والبنية لالنص وفي المحيط واذا شهد احد الشهادتين  
 على الرأس بناية وشهد للاخر بآيتين فشهدا وتما باطله عند ابي خيفة رحمه الله ولا يقضي بالرأس اصلا  
 لان الدين بهذه الشهادة لم يثبت عنده لانها لم تتفقا على شيء لفظا واذا لم يثبت الدين ثبت  
 الرأس لان الرأس بدون الدين لا يكون وعند ما يقضي بالرأس بناية وان شهد احداهما بناية ولا  
 بناية فمحمدين ان كان قبل الشهادة على الية ويقضي بالرأس بناية وهذا عند جميع لان الدين بهذه  
 الشهادة فثبت بعد الماية عندهم لانها اتفقا لفظا واذا ثبت الدين بهذا المقدار امكن القضاء

بالرس بهذه المقدار بخلاف الشهادة في البيع قال هذا ان هذين اثنان من البيع بزيادة وحده  
بالبيع بزيادة وخمسين والبيع يدعي البيع بزيادة وخمسين فالقاضي للقبول في الشهادة وللقبض  
بالشراء بزيادة وان القبول ان هذان على المائة كتاب **الاجابة** في قرينة القصة الاجابة  
لقد على المنفعة بعض شرط جوار ثلثة اشياء اصل معلوم وبديل معلوم وما جاز ان يكون ثمن في البيع  
بما جاز ان يكون اجرة في الاجارة والمنافع يصير وفي كثر الدقائق هي مع منفعة معلومة واما من منافع  
اجرة والمنفعة تعلم بالمدة كالسكنى والذرة فيجوز على مدة معلومة في مدة كانت ولم يزد في  
الادوات على ثلث سنين او بالتسمية كالاستيجار على صنع الشوب بخياطة او بالاشارة كالاستيجار  
على نقل هذا الطعام الى كذا في الهداية قوله اي مدة كانت اشارة الى انه يجوز طالت المدة او قصرت  
لكونه معلومة وتحقق الحاجة اليها عسى الا ان في الاوقات لا يجوز الاجارة الطويلة ليل يدعى المستجير  
وشي ثلث سنين وهو الخار في حق القعد وري للبيع حتى يكون المنفعة معلومة والاجرة معلومة وفي  
السفاتي وذكر في المبسوط في باب الكفالة بالاجر ويجوز الكفالة في جميع الاجارات بالاجرة وان لم  
يجب فليس العقد فاسبب الموجب قد وجد والكفالة بعد وجود السبب صحيح كالكفالة بالدر كالكفالة  
بدرس يجب صحيح كالكفالة بما يندوب له على فلان في الرهن بالاجر ايضا صحيح لان موجب الرهن موجب  
به الاستيفاء واستيفاء الاجر قبل وجوب الاجر صحيح لان تعجيل الاجر صحيح فالرهن بذلك وان ثبت  
جواز الرهن ثبت جواز الكفالة بالطريق الاولى وفيه ايضا اما صحة الرهن والكفالة فانها وثيقان في التوثيق  
بما علم هذا للدين وفي السراجية استجوابه الى مكان معلوم ليعمل على طهارة ما فندوب الى ذلك المكان  
لم يقطع ما فعله جوة الزمان في السفاتي ومن الفضيلة رحمه الله اذا استجوب في الصرح لخط من القوة  
فندوب فلم يقطع لخط فها وان كان قال استجوبت منك من الصرح حتى اعمل الخط من القوة لخط  
الاجر بالزمان ان قال استجوبت حتى اعمل من القوة لا يجزئ لان الاجارة انما كانت بشرط العمل  
لا غير فاما في الاول فكان العقد على سنين على الزمان الى ذلك الموضع والرجوع منه الى منا وقد ذهب  
الى ذلك الموضع فوجد بعض الموضع عليه فندوب الاجر بجهة كذا في الزخيرة والبيع الصغير التماسي رحمه الله في  
التسديد استجوابه رجلا يندوب بكن به الى فلان ويحي جوابه فندوب فوجد به فزاد به فندوب  
له ومن رحمه الله لاج الزمان في السفاتي وفيه المثل في الجواب لانه لو لم يشرط على المثل في الجواب



مثل وان لم يعلم لا يجب عليه شي وفيه ايضا واذا استجر العلم ولم يكن له العلم بالبيان يجوز في العلم  
 وبعض من استجر العلم لا يتجرب على تعليم القرآن اليوم لانه ظهر له في الامور الدينية  
 الامتناع تصحيح حفظ القرآن وعليه الفتوى في السنن في مناجاة من علمه العلم في الاستيعاب على تعليم  
 القرآن ما اضره بذلك فلهذا فهو الوجوب المسمى وعند عدم الاستيعاب اصلا او عند الاستيعاب دون  
 فكله فلهذا فهو الوجوب المسمى فلو ادناكر تعليم القرآن بالسنن في الصدر الاول لان حفظ القرآن  
 كانوا قبله فكان التعليم واجبا حتى لا يذهب القرآن فاما في زمانه فلهذا فهو الوجوب المسمى في التعليم واجبا  
 في الاستيعاب عليه وفيه ايضا وذكر الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل الحنفي رحمه الله كان المتأخرين  
 من اصحابنا يجوزون ذلك لقولنا انما كره المتقدمون ذلك لانه كان للمعلم طاقات من  
 المال وكانوا يستضيئون به لابلهم من اهل بيتهم وقد كان في السنن غلبة في التعليم بطريق الحسنة  
 الى ان قال في حوز الاجابة وكبر للستاجر على دفع الاجر وكبر بها وبقي وفيه ايضا وكذا بقي يجوز  
 الاستيعاب على تعليم في زماننا وفي السراجية جاز الاستيعاب على تعليم القرآن في قول المتأخرين وكذا في تعليم  
 الخط والادب وفي كثره الدقائق والفتوى على جواز الاستيعاب على تعليم القرآن وفي الفرائض  
 من الظاهرة المغمينة واجمعوا ان الاستيعاب لتعليم الفقه في الابنية الاستيعاب لتعليم الفقه  
 لا يجوز وفي الكبرى وحكي عن ابي الليث رحمه الله انه قال كنت افي ثبته اشيا ورجعت فقلت  
 اني ان لا يحل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت افي ان لا ينبغي لطالب العلم ان يخرج الى  
 قري فيذكرهم شي ليجوز له اشيا ورجعت عن ذلك وانا رجعت فخرجت من ضيق القرآن والحق  
 والعلم وفي الخلاصة وعن اهل المدينة رحمه الله يجوز الاستيعاب على الطاعات لتعليم القرآن والفقه  
 والادب والتدريس والتدريس والحق والفرد ونحو ذلك وبه اخذت في رحمه الله ونصير عثمان  
 ابو نصر رحمه الله وبه كان يفتي الفقيه ابو الليث في الفتوى في مناجاة من علمه العلم في الامور  
 اهل المدينة في جواز الاستيعاب على الطاعات ومنه زمانا رحمه الله استحسنوا ذلك لانه ظهر له  
 في الامور الدينية في الامتناع بوضع حفظ القرآن والعلم وعليه الفتوى في الخلاصة اخذ الاجرة على  
 الاذان لا يجوز وفي النسخة الاستيعاب على الامامة والادان لا يجوز لانه استيعاب على علم  
 فلهذا كرهه فاما المقصود من الاذان والامامة واداء الصلوة بحاشية واذان واقامة وهذا النوع كما



يصل للمسا جو يحصل الما جبر كذا في السراجية وكنز الدقائق في السقا في من الروضة الردية  
كان ابو محمد عبد الله يقول في زمانها يجوز للامام والمؤذن والمعلم اخذ الاجرة كذا في نوادر القضا  
اكرودي وزند خود را باستانا ميدود او را منته با مؤذن و بر آنكه مدني معلوم كار او كنند و انمود  
و ان تعليم كند مزد و اجب شود و في المصنف معلوم طلب ثمن الجبر او الطلب او اللبوس في اخذ ملكه  
و لا تشع رجب الصبي من اداء الوظيفة التي يجب عليه المرام حين حصوله بختنه و عدي في الفسخ للامام  
الاجل كسب في الفتوى بدر صبي شتو كند و لا يترك جواب الرواية و الجدة فيه ان يستاجر  
المعلم مدة معلومة ثم يامره بالتعليم و في صلوة السعدي اكرودي نارسيد به راي اجازت  
كار تر بايد مزد و لازم آيد و اكرودي في ندياري در حق في حرف كرده باشد ان همه ترجع بشد  
از اجرات وضع نشود اما نارسيد به راي طلب نبود بايد كه اجرت ولي را بدهد و اكرودي نارد  
و بقاضي بدهد و في نوادر الفتاوى اكر منده محوري في ستوري خواجه خود را بفرود دهد و سهل است  
كار فاع نشود و مزد مسمي لازم آيد و في الخلاصة و لو است جود عبد المحسن فوجد غير حادث و في اخذ  
لا يكون عذر او في التذويب الاب والجد والام اذا اجر الصبي جاز ثم اذ اذبح ان يشاء من عليه  
و ان يشاء فضع و فيه ايضا العبد المت جوا اذا اعتق له النجى و ايضا لكن اجر ماضى للمولى و اجر ماضى  
للعبد ليس له قبضه الا بكمال المولى و فيه ايضا استا جوسكن و لم يسم بالفعل فيه جاز ان يتبع به  
ما شاء و لكن ليس فيه من يشاء و بغيره كس بالفعل ما يوس النبا و كالحداد و القصار و الارحى  
و في النفع استا جود اقله جران يطالبه باجرة كل يوم لوجود استيفاء النفع الا ان يمتنع  
الاستحقاق باعقد فيكون في معنى ان جيل و من استا جود لغيره الى كنه فليج ان يطالبه باجرة كل  
مرحلة كذا في كنز الدقائق و في الهداية من استا جود رضا و لم يذكر انه يزرع او اى شئ يزرع فالا جرة  
فاسد لان الارض ليستا جود للزراعة و بغير ما ذكره اما يزرع فيها فمختلف فيه بايضا و الارض بايضا  
بها و بغيره فلم يكن الموقوف عليه معلوما و في التذويب استا جود رضا للزراعة و لم يسم ما يزرع فيه لا يجوز ان  
يزرع مختلف فافق بكمال الكس و لو زرع شيئا يحسب في فيه ايضا استا جود رضا فبما زرع  
لا يجوز قطع النزع و كس الارض اليها و يجوز و لو مضى لوم او يومان من المدة ثم قطع النزع  
فالمت جران ناز قبضها و طرح اجر ماضى و ان يشاء ترك و فيه ايضا دفع ارضا لغيره ساجان

والفرس والارض منها لا يجوز والفرس فصاحب الارض وعليه فيه واجرت مثل الفارس سيل  
وبه القسم رحمه الله من رجل استجوا حده الخفظ ارضه كل شهر كذا ثم مات المتزوج والرجل  
الى الوصي فقال له الوصي اعمل عليك ما كنت تعلم فانما اخرج منك الا جوفاتي على ذلك ما  
ثم علم الوصي الضيق في الرجاء الى المنزى فابره بما كان فقال له المنزى انا اطلبك الاست  
على مقدار ما علم في حيوته فالاجر في تركته من يوم قال له الوصي اعمل عليك فالاجر على الوصي من  
يوم قال له المنزى اعمل عليك فالاجر عليه الا ان يحب الميت بحسب التسمية وبالحسب الوصي  
في المنزى فابره قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان يحب اجر المتوفى او لم يعلم مقدار انظر الى ال  
فانما اذا علم الوصي المنزى مقدار ذلك فله التسمية وفي السراجية است جوف الطيرها وكسوتها  
جاءت في الكسوة بيان الاصل وفي التهذيب باب اعادة الطير في العقد متناول حصان الصبي  
والدين تبع لانه لا قيمة لمن مات ادم فان ارضعت لبن الشاة او ربه بطعام غير اللبن  
ولوات جوت الا يغري بحسب سحرنا وينبغي ان يذكر المذكرة المعدومة وحسن الوصف في  
ان يجوز استيجي را بطعامها وكسوتها وان لم يوصف ذلك وله السوط وعندنا لا يجوز  
وفي المحقق يجوز استيجي را بطير باجرة بعينه لقوله تعالى فان ارضن لكم فانوس اجور من ولان  
التعالم كان جاري في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله واكرم عليه عليها القيام بمصالح  
الصبي من اصلاح الطعم وغسل الثوب وليس عليها الطعم لان العمل عليها فالى صل النعمان  
فيه الوصف في مثل هذا الباب في جوف من غلبت الصبي واصلاح الطعم وغير ذلك  
على الظاهر الطعم والد الولد وما ذكره رحمه الله ان الدين في الركان على الظهور ذلك من عادة  
اسل الكوفة وفي التهذيب ولا يجوز ان يتركه الا بالنظر ولما ان تذهب الى ان له وفي الكثر  
است جوف الصبي شهر اخذ القصة الشهيرة ان رضو والصبي لا يقبل شيء غير قال محمد رحمه الله  
على ان رضو باجر مشهود قال الحاكم في المستفي بحمل هذا الباب في العود بهذا العمل وان كان لا يزوج  
فان في ذلك فله ان يراه وان اخاف ان يموت الصبي وان استوجرت الشهرة رضو الزوج فليس  
ان يمينه اذا كان الصبي لا يقبل شيء غير ما يفتي وفي السراجية طير اخصت صبي شهر ثم  
ان رضو ولا يقبل الصبي شيء غير ما لا يجز على ارضاء الامام ابو يوسف رحمه الله استجوا في كبر

ذاك المكن للصبي والابيه بال والقبيل ندى غير الام من ك الام على ارضه ام لا قال الجدوى بال  
 في ظاهر الرواية لا يجوز عندنا روى عن ابي حنيفة رحمه الله والى يوسف رحمه الله في القول وانما  
 وذكر الرضخيه رحمه الله مطلقا انما يخرج قال قاصحان رحمه الله وبه يعني وفي التجريد استباحته  
 لترضع صبي او جديا لا يجوز لان الاجارة فيها المنفعة للمالعيان واللبس غير مقوم فلا يفتق  
 بعقده الاجارة وهو مخالف للمدينة لان المستحق يتم فعل الحضانة والتربية واللبس له فجاز  
 ان يفتق متبعا ومنه بخلافه وفي التهنيد استباحته لترضع صبي لا يجوز وفي المحقق فان حلت  
 او مرضت فلم ان يفتق الاجارة لان لبن الرجل يفتق الصبي لهذا كان لهم الفسخ اذ كانت  
 ايضا وفي ملقط القسنة استباحته المرأة ليرى وجهه انكس واستباحته فيها ما ليرى وجهه  
 انكس لا يجوز لانه غير متعارف وقيل له التعارف الذي ثبت به الاحكام لا يثبت تعارف  
 اصل بلدة واحدة عند البعض وعند البعض وان كان ثبت لكنه احده بعض اصل بخلافه  
 متعارفا مطلقا كيف وان هذا انشئ لم يعرفه عامتهم بل تعارفه خواصهم فلا يثبت التعارف منه  
 القدر وقال استاذنا رحمه الله ما هو الصواب لان الاجارة مع المعدم وجوزت على ما  
 الدليل لما حجة انكس الى استيفاء منافع المستاجر وفي السراجية استباحه لكل للاصطفا وجاز  
 وفي الظهيرية المرفوعة رجل استباحه كل على او باريا وبين لذلك وقت معلوم لا يجوز  
 لا يجوز ذلك اذ لم بين له وقت معلوم وفي السراجية استباحه لاختار الفارة لم يجر فيها  
 استباحه اعيان يجرى غنمه ونظر ان لا يرى مع غنمه افرجاء وفيها ايضا الراعي البقار ليس عليه  
 الاولا وفيها ايضا حتى لو ولدت شاة او بقرة فترك الولد في الجبانة حتى ضاع لم يضمن بملك  
 اجر الواحد ولو شرط على الاجير المنزك ان يرعى ما يولد مع استحقاقه وفي التهنيد وليس عليه  
 الراعي رعي الا اذا شرط وفي الظهيرية والنصرية قال الراعي لا يجرى غنمك الا ان تعطي كل  
 يوم دها ولم يعط صاحب الغنم شيئا او ترك غنمه مع الراعي حب كل يوم درهم وفي السراجية استباحه  
 لغير القرباء وفيها ايضا الاستباحة لغير الميت او لملك لا يجوز وفي التجريد سئل ابو حفص رحمه الله  
 رجل استباحه الغنم الميت قال لا جازله لان هذا مما يجنب به انكس ولو استباحه على ان  
 يجعل الميت او يغير القرباء فانه يجوز ويجنب الاجارة قال الفقيه رحمه الله في اجارات النوازل انما لا يكون

ارجو الفصل واجبالا ان الوجه في المسلمين ان يفسدوا الفقه فويل له من لم يكن كما في التجديد فيمكن ذكر  
 في المجلد في غير من استوجب حمل الخيرة فالاجارة فاسدة لان الحمل على لادرجه وجب فيهم جاز  
 لان الحمل لم يكن عليهم خاصة وقد مر مثل هذا في المجلد الاول في كتاب الخيرة وفي الفرائض في المجلد  
 المرغبية استوجب حملها ليعلم ليطيور او يربط ففعل طالب له الاجارة الا انه ما تم به وفيه ايضا  
 ولو استوجب حملها لكتب له غنار بالقدسية او بالقرية طالب له الاجارة وفيه ايضا من التوازل  
 سيل ابو بكر عن رجل استاجر قمل لكتيب قال الاجارة جائزة اذا بين الوقت والكتبه وقال  
 ابو بكر محمد بن مسلم رحمه الله شكى عصام ابن يوسف رحمه الله قمل يدنيا بعد ان كتبه في مجلس  
 الا انه لم يرض ان يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه  
 في الطهارة المرغبية ولو استاجر قمل لكتيب قال ابو بكر محمد بن مسلم رحمه الله قمل يدنيا بعد ان كتبه في مجلس  
 على وجه الهدية من غير تقاض في خلاصة المضمرات من الكبرى استاجر حملها ففعل الطالب  
 ان كان للمولاهم لا يرضه فان كان للغير او الفاعلية يجوز وفي الزخيرة ولو استاجر ضمنية  
 فانكرت اذ لا يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه  
 لان الطالب يكون على المواجه وفي التجديد استاجر طريق ليعرفه الن من فوجاز وفي الايضاح  
 ولو استاجر طريق ليعرفه الن من فوجاز وفي التجديد استاجر طريق ليعرفه الن من فوجاز وفي الايضاح  
 ان ما جاز المشاء لا يجوز عنده وعند ما يجوز وفي التذنب ولو استاجر طريق في الدار ليعرفه او استاجر  
 من المبنى عليه لا يجوز صفا لانه لم يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه لانه لم يرضه  
 جاز لان الكس تعلموا ذلك لو استاجر ففعل او تجر الجوف عليه ثيابا لم يرضه لان هذا ليس بمقتضى  
 مقصودة من الشجرة وتعد الاجارة يجوز لكان الحاجة الى جهة الحاجة انما تحقق في الساع المقصودة و  
 الوقت شاهد لا ذكرنا فاذا لم يكن مقصودة الغرض الى جهة فبق على الاصل وفي عرفه بارنا  
 ينبغي ان لا يجوز في الفضل جميعا لعدم التعارف وفي التذنب ولا يجوز اجارة ما في نهر او  
 قناة او بيرة وان استاجر النهر والقناة مع الما لم يرضه لان فيه استهلاك العين اصلا والفتوى  
 على الجواز لعدم البلى وفيه ايضا ولو استاجر ارض مع الما لا يجوز تبعا وفي الفروق استاجر نهر  
 ياب لم يرضه في الما لا يجوز ولو استاجر نهر ياب ولم يرضه في الما لا يجوز لان لا يجوز

فيه من المجهول لانه قد يعطى وليس يزيد وينقص مكان مجهول فلا يجوز خلاف ما دللنا على سبب نقده  
 استأجره بعد ما باجر معلوم يجوز وفي الشهر استأجره اياك لسوق الا وفيه الى رضاء ولا يجوز  
 وفي التجريد ولو استأجره ارضاً لم يضر فيه شيكاً للصيد لا بأس لان المقصود عليه معلوم وفي الشهر  
 استأجره ولو اذكرة ليس في غنمه لم يضر ولو يفسد المدة يجوز وفي كثر الدقايق والاجرة لا تملك بالقتل  
 بالتعجيل او بشرط التعجيل او بالاستيفاء او بالتكسب من فدان غصب سقط الاجر وفي الواتى والاجرة  
 لا تملك بغير العقد بل تملك بتعجيل الثمن جرس غير شرط او بشرط التعجيل او باستيفاء المقصود عليه او  
 بالتكسب بان قبض الدار فعليه الاجرة سواء سكن او لم يسكن وفي الذخيرة رطل الجاري دار الشهر  
 وراهم فكنها يوم او يومين ثم تحول الى دار اخرى كان تكسب ان يطالبه بارجع الشهر لان  
 الاجارة لازمة في الشهر فلا يملك نسخها وفي الفصول اذا اجر داره كل شهر كذا ينقضي العقد  
 عند اس كل شهر ويكون لكل واحد منها خيار الفسخ عند تمام ركس الشهر فافسخ احدهما بغير حرة  
 صاحب الجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف الاصح انه يجوز ايضا وفيه ايضا من الهدية  
 اذا استأجره شيك كل شهر بدينهم فالعقد صحيح في نفسه وواحد فاسد في بقية الشهر واذا تم الشهر كان  
 لكل واحد منهما ان ينقضي الاجارة وذكر فيها ان في ظلم الرواية بقي التي لكل واحد منها في الهدية  
 الاولى من شهر ولو بها وذكر القاضي الامام طهير الدين في فتاوى ان في وقت الفسخ احتكام  
 الفسخ بخرجه الله قال بعضهم بفسخ العقد في الايام الثلاثة من الشهر القابل اعتبارا بايام الحين ولو لم يكن  
 بسبب يد الفتوى على انه يفسخ في الهدية التي استعمل فيها الهدال ولو بها الذي طمبها وفي كثر الدقايق  
 في باب الاجارة الفاسدة فان اجر دار الكل شهر بدينهم صح في شهر فقط الا ان سيجي الكل وكل شهر  
 سكن ساعة منه صح فيه اي في ذلك الشهر ولم يكن للموثر ان يخرج به الى ان ينقضي البعذر وفي حاشية  
 من الملاحظ ان الفسخ في اليوم الاول والهدية الاولى واليوم الثاني والثالث وفي كثر الدقايق  
 ايضا وان استأجره ما شئ صح وان لم يسلم اجر كل شهر وفي حاشية لان المدة معلومة لا يرب  
 ان اجارة شهر واحد يصح وان لم يسلم اجر كل يوم كذا في الهدية وفي الهدية ايضا ومن استأجر دارا  
 فلكموا اجران يطالب به اجر كل يوم لانه منفعة معقودة الا ان من وقت الاستحقاق في العقد  
 لانه بمنزلة ان قيل كذا اجارة الاراضى لا يبين وفي كثر الدقايق ولرب الدار والارض طلب الاجر



كل يوم وفيه الضيق في باب الجارة الفاسدة وابتداء المدة وثبت العقد فان كان العقد بين  
بعض المالكين والافا لايام اي عند ابى حنفية رحمه الله وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله وعند  
محمد رحمه الله وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله بالايام واحد عشر شهرا بالامدة وفي الثانية رجل سافر  
وارا شجرة فكنها ثلثين ذكر في الاصل انه لا يزعم اجر الشجرة التي لم يفصل بين المالكين استقلال غيره  
فانه ذكر المسئلة في الحزم واجب كما ذكر في الدار والحزم معد لكل استقلال في بعض الروايات  
قال يدره اجر الشجرة التي ومن الجباة فروا بين الروايتين وقالوا اذا لم يكن معد للاستقلال لا يدره  
اجر الشجرة التي في سواها استجرهما ما اودارا وارضا وعليه الفتوى وفي التهذيب لو حدث بعد التسليم  
من الانتفاع بان يعضب العين او يقطعها عن الرعي او من الضيعة سقطت الاجرة بقدره وفيه  
ولو ادعى المستاجر المانع ان كان المانع موجودا في الحال فالقول للمالك جرد المانع جرد مبيعه على علم  
لا على التثبت وفيه ايضا استجرها فانها ليست ثم يراه قال محمد رحمه الله يحجر على تسليم في الضيعة  
لا يحجر تسليم وفيه ايضا اذا انتفع الآخر من صلاح البيت او باللوحة للملك جردان يبيع ولو فعل  
المستاجر قيل لا يرجع على الآخر ولا يحجب من الاجر وفي منقطع التجر اذا عمر في الدار لم يستجر على راس  
بأذن الآخر يرجع بالحق وان بشرط الرجوع حرجا وكذلك الفيم وفي الخلاصة استجره اذا سكنها  
ثم انتفعت فالاجر للآخر جردون السحق وفي منقطع الضيعة اجر الفضولي واما ما توفقه واستوفى الاجر خرج  
المستاجر من المدة اذا كان ذلك اجر الشئ ثم قيل ان اجبر للعقد انما هو العقد فقال به  
الى الواقف وفي التهذيب فضولي اجر مال الغير فوقف على الاجارة المالك كالباع فان اجاز بعد بيعه  
المدة لا يبيع لان الاجارة معتبرة من المابتداء والاجرة للعقد ولو اجارة وقد مضى البعض فاجرة المالك  
والباقي للمالك عند ابى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله المضي للمعصوب والباقي للمالك وفيه  
وفي مزارعة الفضولي لو اجاز للمالك فسد البيع ومن يجوز الاجارة والذبح للضيق والاعلم  
يسمى يجوز والذبح للمالك وفي القرائن لا من الخلاصة رجل سافر فاقتدوا به ثم ظهر  
انها زوفا لبيته ولو كان البعض زوفا لبيته ولقدره وفيه ايضا رجل قال لبيته هذا الف  
وعشرة وراحم فقتلهم وجد العشرة بعد ذلك منه ستون لليض ولكن يزوم من الاجرة بقدره  
الزبد صير في اتقده وراحم باجرهم وجد فيها زوفا استوفى الاصل عليه لانه يملك في احد

لكن يريد الاجابة بسبب ما خرج زيفاً حتى لو خرج الكل زيفاً يرد كل الاجرة وان كان اقل من ذلك  
 ثم يحل ما طلب منه وهو القيمة في الكبرى الحكم في مودة الزیوف والبنهجة والسوقه قال ابو نصر رحمه الله  
 الزیوف دراهم مئتمنة اما البنهجة التي تقرب في غير دار السلطان والسوقه صنم موه  
 بالفضة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله الزیوف ما يثبت المال كما يقال بالعارسية في عرفه فطر في  
 لا غير البنهجة لا يقبل التجار كما يقال بالعارسية في عرفه فطر في معيوبه والسوقه فارسية موه  
 وهي سه قود في الحانية ان قد باجر اذا غدر الدرهم فكمسه قالوا ايضاً اذا غدر غير اذن صاحبها  
 كان باذنه لا يضر في هذا يضره الكسره وان كان لا يضر للفيض في البناء استاجر صاحباً يضر  
 بن فاللبن والزميل على صاحب اللبن الا ان يكون عادة الناس كما في غير ارضي العادة من  
 استاجر صاحباً يضر به لبناً اتحق الاجرة اذا قام به يريد بالاقامة النصب عند الخفاف الذي ذكر اذا  
 كان في ارض الموهرة الا ان كان في ارض الموهرة الذي ذكر اذا كان في ارض الموهرة الذي ذكر اذا  
 رحمه الله تلف من مال المواجه وعند هامن مال المواجه وان تلف بعد التشريع فموس مال المواجه والمال  
 وان كان في ارض المواجه لا يتحق الاجرة حتى يسلمه منسوباً عند الموهرة حتى يغيره عن الموهرة عند هامن  
 قبل التسليم الى المواجه فموس مال المواجه سواء كان بعد التشريع او قبله وفي المسطورة في باب الموهرة  
 الله تسليم المالك ان يقبها وجعل التشريع تسليماً وفي العلابي قال اذا استاجر صاحباً يضر به  
 كذا البني في دارة فله فائدة المطر قبل ان يرفعه او كسره فلا اجرة له لعدم التسليم فان اقامه لم يسلم  
 فموس تسليم وقال رحمه الله التشريع من اقام التسليم فيكون عليه كالأقامة وفي البناء مع ولواستاجر صاحباً  
 على حفره فموس له الحق وقبها بخور وفيه ايضا ولو حفر بعضها واراد ان ياخذ بعضها من الاجرة ان كان  
 في ملكه استاجر فله ذلك وكلما حفرها صار مسلماً الى المواجه حتى لو انه البير وادخل السيل والريج فيها الشراة  
 وسواء ما مع الارض لا يقطع شئ من اجرة وان كان في ملك غيره ليس للماجير ان يطالبه بالاجرة ما لم يفتح  
 من الحفر وتسليم المير حتى لو انارت واستلكت بالتراب لا يتحق الاجرة وفي الفرق رجل كسره  
 من اخر لحمل عليها طعناً الى موضع معلوم فماتت النعينة في بعض الطريق صدرت الريح وودتها الى  
 الموضع الاول فان كان المستاجر هو صاحب الاجرة بقدر ما سارت وان لم يكن معها فالحق في حق  
 القدر وهي وان استاجر بعمره لم يزد من مقدار ما يزداد من منه في الطريق حذر ان يزداد ما كان في كنه

لا يضر

الدقائق وان استبرجها الى مكة ولم يمسكها في النسخ ففقد البعض في السيرة استبرجها وادخل  
 بها من كان فعل الاجر كذا في كثر الدقائق وفيه ايضا استبرجها واعلى على ما ذكره في موضع اخر  
 ان ذلك العمل فلا اجره منهم وكانا متطوعين في نصيبه فيها ايضا الخياط والقصار لا يطالبان الاجر عالم  
 غير غا من العمل وفي التجريد دفع الى الخياطون بالخط بدم في طم فقه بجر على ان بعيدا لانه فقه صارت  
 لعله فاستبرج كان لم يخط بعد وان فقه رجل قبل تبيد لاجل صاحبه فلا اجر له ط لانه لم يمسك العمل لا يرب  
 الثوب والجب عليه ان بعيدا لان العقد الذي جرى فيها انتهى تمام العمل وهذا الجنب الاول لان  
 الاجنبى من انفق المنفعة بدليل ان حبيب الضمان وكذلك الملاح والاسكاف فهو التمسك في  
 ثوبا الى خطاط فخط فقيصا وفقه قبل التسليم بجر على اعادة لانه اختلف في الضمان على الا  
 وان فقه غيره لا يرب ولا اجر له وفي الفرائض ان من نواذ الفادى سيل الوكيل في الاسكاف الجنب من  
 الخط عليها وعلى الاجر فان نظر الى معاملات ان سغ ذلك العدد وفي التجريد يستبرج رجلين كلان  
 له خشي الى منزله بدم فمهما احدها فله نصف بدم ان لم يكونا بجر يمكن في العمل لانهما اذا كانا بجر  
 على العمل احدهما كعهدها وفيه ايضا اكثرى واية من رجل فقال ان كرتب في موضع كذا فبكذا ونهى فمهما  
 جازى استبرج ما ولا يجوز اكثر من ثمة كذا ذكر محمد رحمه الله والاصل ان الاجارة متى دفعت على الصداق  
 او ثمة شيا وسمى لكل واحد اجرا معلوما بان قال اجرتك هذه الدار بخرصة وراى هذه الدار بخرصة  
 او هذه الدار بخرصة فمما كان ذلك القول في الخواص ثمة او العبيد او المساكات الخلف وان  
 قال هذه الدار الى واسط بكذا او الى الخند او الى الكوفة بكذا فكذا لك جازية انما جازى بدم الله وفي  
 القينة استبرج عبد الخيرة ان يواجره من غير ما كالدار ولها جازية ثوبا ليس له ان يواجره من غيره وفيه  
 استبرج بخرصة العمل لاي عمل في السبا جرح وفي التمسك والاستبرج لامة الامت السب لا يجوز  
 والعمل اجاز باب **الاجارة الفاسدة في التمسك اجارة المشاع فاسدة فيما يفرق فيها لا يفرق**  
 خلافا لها والفتوى على قولها وفي حاشية المنظومة في باب الجيرة رحمه الله من فادى الخاتمة  
 والفتوى على قوله بخلاف النسخ الطاري بن اجر جلا من جليل ثم مات احد المتجرين او اجر  
 رجلا ثم مات احد المتجرين فانه تقع الاجارة في نصيب الباقي وهذا ظاهر الرواية وفي السيرة  
 اجارة المشاع من غير ذلك لا يجوز بالاتفاق ولا كما كان في نواذ الفقه انه القصار لا يجوز

واما اجارة المتاع فلما فرق عند أبي حنيفة رحمه الله بين ما تحمل القسمة والحواب عنه في الكل واحدا  
 العين ان كان بين اثنين فان اجر احدهما نصيب من تركه جاز بالاجماع في ظاهر الرواية عند  
 رضي الله وروى عنه انه لا يجوز البضاعة لو كان العين بينهما فاجر احدهما نصيبا حتى اختلف المتباين  
 رحمه الله على قول اخيه حتى ابطاه البس ان يجوز وكل منه غيره انه لا يجوز والله بالشمس  
 السرخسي الشيخ الامام الاصل برهان الدين رحمه الله ولو كان العين كله اصل فاجر النصف  
 من رجل اجني لم يربح عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما ذهب اليه الشيخ رحمه الله منهم قال لا ينعقد  
 الحجب الا باملا منهم من قال انه ينعقد فاسد حتى يحجب اجر المتل وهو الصحيح وان كان الكل من  
 اثنين فان اجر واحد اجزت الدار بينهما جاز بالاتفاق فان فصل فالتفصيل لا يجوز اما ان كان  
 بالنصف ان قال اجزت نصفها منك ونصفها منك او بالثلاث ان قال اجزت ثلثها منك  
 وثلثها منك ففي هذا الوجه يحجب ان يكون المسد على قول اخيه رحمه الله على الاختلاف الذي ذكرنا  
 وفيما اذا كان الكل بينهما فاجر النصف احدهما من اجني فعلى روى عنه ظاهر ينبغي ان يجوز وعلى روى  
 عنه غيره ينبغي ان لا يجوز فالشروع الطاري لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عن اخيه رحمه الله و  
 روى صالح بن صبح عنه انه يفسد هذه الجملة في كل البيع المنسوب اليه السيد رحمه الله وفيه ايضا  
 في الفصل الخامس والعشرين من الهداية الاجارة تفقد بالتزويط كالفقد البيع لانها بمنزلة الاريق  
 يقال يفسد وفي التجريد البرهاني كل جملة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة ونفس العقد لها سواركة  
 الجملة في الاجارة او في مدة الاجارة والوجه في الاجارة الفاسدة اجر المتل للحي وزبه المسمى  
 فتاوى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله مني فسدت الاجارة في جميع الاجارات ان كان الفاسد  
 لهما له من الاجر او لعدم التسمية بحجب اجر المتل بالغايعة وان كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد  
 ونحوه مع كون المسمى معلوما بحجب اجر المتل بالغايعة وان كان فساد الاجارة بحكم شرط او نحوه مع  
 كون المسمى معلوما بحجب اجر المتل وللجاذبه المسمى وفيه ايضا من فوايد صاحب المحيط في الاجارة  
 الفاسدة ان كل واحد منها يستبد بالبيع كما في البيع وذكر في الجامع الصغير الاجارة الطويلة او اضع احدها  
 في مدة التي يغير بغير شرط صحاح البيع الشيخ عند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله لم يعلل صاحبه في مدة التي  
 وذكر في العدة ان القسوى في الاجارة الطويلة على قول ابو يوسف رحمه الله في القسوى في فوايد القاضي

في الدين رحمه الله اذ اوضح الوجه في خبر من صاحب الجوز لانه يودي الى البطلان حتى قلت جردا في نسخ التلخيص  
بعبية الوجه الجوز لانه لا يودي الى البطلان حتى الوجه وقال بعضهم لو كان الوجه المستبر بالفسخ حتى يصح بغيره  
منه والوجه ان الوجه لو كان غيره بالفسخ حتى لو كان الوكيل بخضرة المستبر جاز ولو شرط في عقد الاجارة انه  
لا يفسخ كل واحد منهما الا بخضرة صاحبه قال صاحب المحيط في فوائده على قول الحكم لعينه لان هذا شرط لا يقتضيه  
العقد وعلى قول بعض المشايخ رحمه الله لا يفسد لان هذا شرط العقد في السرية وفيه على ما في حاكمك  
له بالثلاث اولى في فائدة على رواية جامع الصغير في التلخيص اللام السرخسي رحمه الله بخبره اخذ ابو  
والقاضي اللام ابو علي نفسه رحمه الله للعوف والعادة وفي الهداية ومنه في حاكمك على التلخيص  
فله خبر منه وفي التواييس الجامع الصغير الثاني اكره في خياط را حله داد وكفت اكره في خبره في التلخيص  
واكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص  
وهو خبره في نقصان كنهه في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص  
هو ان الوجه بخلافه في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص  
عليه السمعت حرام وقيل سمعت لا يحل كسبه وقبل كل حرام اكله العا ونحوه الكلب والخنزير سمعت وفيه ايضا  
ويجوز اخذ اجرة الام والحلم على الام فلتعارض الناس ولم يعتبر لهما التلخيص المسلمين قال عليه السلام  
المسلمون من قوم عند الله حسن والحلم على الام فلتعارض الناس ولم يعتبر لهما التلخيص المسلمين قال عليه السلام  
عن جابر بن عبد الله في رواية الفقيه في الكسبي استبرأ الذي في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص  
وبما خبره في رواية الفقيه في الكسبي استبرأ الذي في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص  
الله خلافا لما في مفيد السقيفة من الثاني في باب الكسبي في الفصل الخامس من حمل الذي في التلخيص  
فانه لطيف بالباحث في خيفه رحمه الله وقال محمد رحمه الله هو كرهه وفي الظهيرة ولو اجترأه لم يحكمه  
ذلك في الكسبي في خيفه رحمه الله في الكسبي استبرأ الذي في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص  
لعمد عاصم بن حميد في التلخيص السليمان اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص  
السواد في الكسبي استبرأ الذي في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص  
روى في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص  
ومعصية متحتمة لعقوبات الحكم في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص اكره في خبره في التلخيص





لواجره وانما من رجلين او مستاجرهما جاز ولو كانت احداهما بطل العقد في حصته دون المجرور ذي الصيانة  
تدخل فيها ولو رضى الوارث وهو كبير ان يكون حصته على الاجارة ورضى المستجر فوجاز فكذا يكون  
الرواية التي جعل الشئ الطاري غير العقد وفي التمسك بالاجارة والمتجر بطل الاجارة و  
كسر الدقائق وحاشية وان عقد الاجارة لغيره لا يفسخ بوجوب العاقد كالكوكيل والوصي والوكيل  
الوقت اى اذا عقد الكوكيل للموكل او عقد الوصي للصبي ثم مات لا يفسخ لبقاء الشئ عليه وفي التمسك  
لو مات احداهما وفي الارض ربع تبركت بالمسعى وبعد القصد المدة باجر المتسل ولو كان في الارض خمس  
لا تبرك كذا في كسر الدقائق فصل في الاختلاف في الاجارة في السراجه والبال  
اترك ان يخطه قبا ودق الخياط امرنى قميصا اول امرك ان تصبغ امر نصبت فقلت فقال الصبا  
امرنى ان اصبغ اصفر فقال الصبا العيب مع اليدين وفي التمسك ثم الخياط فقلت فقلت ولورضى  
رب الثوب بحجب ابر المتسل لا تجوز به المسمى وكذا البصاع وغيرهما وفي السراجه اختلف القصار ورب  
الثوب في الاجارة ولم يخذ في العمل فلو وزاد او ان فرغ من العمل فقال رب الثوب في التمسك  
ولو اختلف في قدر الاجارة قبل القيس او في تخالفان وفيه الاجارة وفي التمسك وكبرى دفع القصار  
ثوبا ولم يث رطه لاجر ففرغ القصار من غسله قال الدافع عير عيرته مجانا قال الوضيف رحمه الله ان كان  
القصار جريفا فله اجر المتسل والا فاقول قول الدافع وفي رواية اخرى اغير الخطه وهو قول ابو يوسف رحمه الله  
لان المنافع لا تقوم بدون العقد وذلك انما بالتلفظ او بالبدل ولا بد للمكسر جريفا ولا يخطط ولا بد  
العقد فلا تقوم المنافع اذا اتفقا على انه لم يسم له لاجر وقال محمد رحمه الله وللجعل مجانا جريفا كان القصار  
او غير جريفا بعد ان تقصر المكسر لان دفع الثوب كمثل امواجة المتسل من اقوى دلالة العقد ونحوه  
كذا امن في الصبا والخياط وقتا في السراجه اذا دفع الى خياط ثوبا ولم يشترط لاجر الا اذا اذاع  
للاريك ملك لاجر وفي كسر الدقائق والقول رب الثوب في القيس والقصار والجرة والصرة والاجر وعمة  
وفي الكبرى ثوب يخط قال رب الثوب انا خطته وقال الخياط انا خطته فان كان يدير رب الثوب  
فالقول في السراجه لانه يكره ما يديره الخياط فاذا اختلف لاجر عليه وان كان في الخياط او في غيره جريفا  
قول الخياط مع عينة لان الظاهر شاهد له فاذا اختلف فله لاجر عير رب الثوب وفي التمسك من  
يوسف رحمه الله اذا اختلف رب المال مع الخياط بعد العمل قال رب المال ليس هذا مستعنى فالقول

المحال لانه حينئذ لا يكون له على المالك المنة لم يعرف استيفاء المنفعة فيه ايضا واذا اوجب جميع الاجزاء  
 المستأجر او ابراهه او تصدق بها عليه قبل استيفاء المنفعة لم يحضر فيها كان او دينا عند أبي يوسف  
 رحمه الله ولا يكون نقضا للاجارة وعند محمد رحمه الله ان كان دينا جاز وان كان عين يطل  
 الاجارة كما لو وجب البيع على البيع قبل القبض بطل البيع كذا هنا ولو وجب بعض الاجارة او ابراه  
 جازا معا وفي الحق اختلف في تسليم المستأجر الاجارة بعد المدة فالقول للمستأجر لانه هو المالك وان اختلفا  
 في قدره قبل القبض او في قدر المدة يتحالفان وينسخ الاجارة لان التحالف في البيع على وقف  
 الميسر عليه امر فالاجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض البيع والاصل في ذلك قوله  
 عليه السلام اذ اختلف للتبايعان والصلقة قائمة تحالفا وتراد من نسخ الكرخي ان اختلفا بعد  
 استيفاء بعض الحقوق عليه فالقول قول المستأجر في الماضي في الباقي يتحالفان لان العقد ينقضي ساعة  
 فيصير في كل جزء من المنفعة كانه ابتداء العقد عليها بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فاذا تعذر  
 في البعض تعذر في الكل بعد الانتهاء والقول للمستأجر مع ميمنه ولا عيس على الواهب لان التحالف يثبت  
 والمنفعة التي استوفيت لا يمكن فتح العقد فيها فلم يثبت التحالف الموضوع للفتح من نسخ الكرخي و  
 في الترتيب ولو استوفى المستأجر بعض المنفعة ثم اختلفا فالقول للمستأجر في ماضي تحالفا فيما بقي وتكونا  
 بعد الانتهاء فالقول للمستأجر وفي السراجية ادعى رب البيت الاجارة قال الساكن كانت عارية فالقول  
 للساكن وفي البياض ولو دفعه الى حايك امره ان يبريد عن عنده رطافا قال زدت وقال رب الثوب  
 لم تزد فالقول قول رب الثوب مع ميمنه عليه السلام لان الصانع يدعى عليه الضمان وهو يكره في الفصل ولو اختلفا  
 فقال رب الثوب بدان شرط اداها مكمه دروه روز تمام كني وقد انقضت المدة وسلك الثوب لي  
 عليك الضمان وقال القصار لابل دفعت مطلقا لا قصر ولم تعين مدة فالقول قول من كان له المصلحة  
 واقعه الفخاوي وينبغي ان يكون القول قوله وفي الفخاوي الديباري كازري راجحه داود وسهم داد كنه  
 قصار كنه دور ورمين دهي تصارت كنه دور ورمين مملوك شفا من بود وفي الفصل سيل الفاضل  
 الا انهم سالا في جندى عن دفع ثوبه الى قصار ليقتصره اليوم فلم يصعد اليوم حتى ملك الثوب بل  
 بعض قال نعم وفيه الصانع انما شرط على القصار ان يبيع اليوم من العمل ولم يفرع ونفقه بعد ايام بل  
 حكم الاجارة ان لا يحكم لانه لم يمتنع الاجارة بذلك وجوب الضمان على القصار المملوك فقصار

كما اذا جحد الثوب مقصورا وقد قصره بعد الجحد لانه لما جحد صار عاصبا فاذا قصره بعد ذلك قصر  
 بغير اجر فلا يجب الاجرة في الزني اكر اختلفت خبره وريان خصم جاد واجبر شتر كما جحد بغير اجر  
 جاد بغير اجر بغير اجر وادم خصم منكر يستصدق كونه ثوبا ليقول الجاني في حمله الدزير انك او اميت  
 دزيريك صار يصدق كونه ثوبا لانه لم يفت الاستكفالت في التوبة الكبرى دفع الي  
 قصار ثوبا فكمس القصار اليه قال ليس بثوب قال محمد رحمه الله القول قول القصار مع منبه في قول  
 من يضمن القصار وفي قول من لا يضمنه لكن لا يصدق في الاجر ولا لانه ان اعتبر ضمير ليقول  
 قول الضمين في مثله كالتصايب ليقول هذا هو الذي غصبته وان اعتبره اينا فكذلك كالمودع اذا  
 قال هذا هو الذي اودعني والمخبر انه يكره ما يدعي اليه صاحب لانه لا يثبت الاجر لان الضمين والامين  
 يصدقان في حق دفع الضمان عن نفسه اما في احكام الضمان على غيرهما فلا لان المدعي في ذلك  
 الاجر والمكره هو المالك لانه لا يملك بنفس العقد وانما حكم باستيفاء المنفعة والمفعول به العلم  
 استيفاء وفي الكبرى ولو قال القصار ردوت عليك الثوب لا يصدق لانه وكذا ان راى الشريك  
 اذا قال ذلك او قال المالك كونه اكله في رواية مشتم من محمد رحمه الله وروى بنجر لم يثبت عن ابي يوسف  
 رحمه الله في القصار اذا قال ردوت عليك الثوب فالقول قوله لانه ليس بضمير مودع من جميع الكو  
 قال بنجر هذا مذهبهم وينبغي في قياس قوله ان لا يصدق كذا ذكرهنا وفيه ايضا وفي الفتنة قال  
 الوضيفة رحمه الله اذا قال اذا قال القصار قد ردوت فالقول قوله مع مینه وهذا ما رآه على ان  
 الاجير يدانته عن كونه المودع وعندنا ضمان كيد الغاصب وفيه ايضا وقد ذكرنا ان الفتوى في هذا  
 على قول الجنيفة رحمه الله كذا في التجريد وفي القصور في الفضل السادس والعشرين وفي الفتنة غصب  
 ارضه واجر فقال المالك اجرتها بامري وقال الغاصب غصبته منك واجرتها فالقول قول  
 رب الارض وفيه ايضا في فوائد صاحب المحيط بجمع غصبه واجرته من غير يجب عليه الاجر لان  
 صار غاصبا لان الاجر انما يجب بمقتضى الانتفاع وقد وجد الانتفاع بها فيجب الاجر وفيه ايضا  
 من الرخوة الغاصب اذا اجر للغصب ثم اجاز المالك في انشاء الدعة فعند ابي يوسف رحمه الله الاجر  
 في ما مضى للغاصب لانه هو القاد وبقاقي المالك لانه فضولي في حق المالك وفي السطوة في  
 ابو حنيفة رحمه الله وعاصب العبد اذا استملك بقبض من غلة ان يؤزما قال ابو حنيفة رحمه الله اذا اجر

التبع المخصوص لنفسه وقبض المأجور فاحذر منه الغاصب والكل لا يقبل قول لا يقبل ذلك لما ذكره وقيل  
 بالاستسداد لانه لا شك ان المالك ياخذ اذا وجد قايما وفي الفتاوى الصغرى اذا اجر المالك  
 ومضت سنون ثم ادعى المالك الى كنت اجرت مقده لا يقبل قول لا يقبل ولو قال كنت امرته  
 قبل وفيه ايضا لو باع ملك الغير وملك المبيع في يد المشتري في المالك وقال كنت امرته يقبل  
 غير منية ولو قال اجرت حين ينفى انه باع لا يصدق الاينة وفي كثره القابض ولو اختلف في ابا  
 العبد ومضيه حكم الحال في عتية اي ولو اختلف الموهوب والمستأجر بان استأجر عبد الله لم يقض  
 في اهل الشهر ثم جاء في اخو الشهر والعبد مريض او الباقى واختلف فقال المستأجر الباقى ومريض صحت  
 قال ب العبد لم يكن ذلك الا قبل ان تاتي بساعة فالقول للمستأجر ولو كان صحيحا في الحال وغير  
 الباقى فالقول للموهوب حكم الحال وطريقه ان ينظر الى العبد ان كان مريضا او باق حلة المقادير فالقول  
 وان كان صحيحا او حاضرا فالقول للموهوب حكم الحال على ما مضى **باب** ضمان الجير في بيع المستأجر في  
 الفصول فوايد صحت المحيط الموهوب اذا باع المستأجر من آخر ثم باع من المستأجر اتي حيا المحيط  
 انه يفقد البيع الثاني دون الاول لان البيع الاول موقوف والثاني بابت فيبطله وقال غير من  
 المتأخرين رحمه الله يفقد البيع الاول به انفي القاضى الامام في الدين رحمه الله وقال اجماع القضاة  
 رايت رواية انه يفقد البيع الاول دون الثاني وفي الخلاصة فان باع الدار بغير اذن فابيع  
 موقوف بذول المستأجر وفي شرح الطحاوي اوباح الدار للمستأجر في اثناء مدة الاجارة فابيع  
 جاز فيمن الباي والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازما للمشتري وليس ان يفسخ  
 الاخذ الا اذا طلب المشتري الباي بالتدبير قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك ففسخ القاضي  
 البيع منهما فانه لا يوجد جاز ايضا المدة وفي السراجية ولو فسخ المستأجر باع الاجارة قال الشيخ الامام لا يفسخ  
 رحمه الله لا يفسخ وبما خصم الدين رحمه الله وفي الزخيرة والغنى على انه لا يفسخ وقد مر نحوه في باب  
 الرهن في مستخرج الرهن ولتجر **باب** ضمان الجير في نوادر الفتاوى اجماعا  
 اجماعا مشترك واجير خاص اجماعا مشترك اجماعا مشترك ريز ودرزي وكوبان وشبان اجماعا مشترك  
 جكري كبرماي خدمت كند وفي الزماني فرق ميان اجماعا مشترك واجير خاص اجماعا مشترك  
 دربار عام خلاصا اجماعا مشترك اجماعا مشترك اجماعا مشترك اجماعا مشترك اجماعا مشترك



وكونه مشتركاً انت كقولك انك عملت امر مشترك واجبر واحد قولك انك عملت امر مشترك كقولك انك عملت امر مشترك  
 واجبر مشترك واقع برتسيم عن برتسيم من واجبر واحد واقع برتسيم عن برتسيم  
 نسيم عن برتسيم مشترك متحق اجرت نشود ما كان من واجبر خاص متحق اجرت نشود برتسيم  
 نفس وضمان بروى نيابة وفي الخلاصة الاجزاء على ضربين اجبر مشترك واجبر خاص والاجبر مشترك  
 من لاسحق الاجرة حتى يعين كالصبيغ والقصار والمتاع امانة في يده فان ملكه في يده لا يضمن  
 عند ائتمنه رحمه الله وعند ما يضمن لان الاجرة مضمونة على المتجر وكذا لك التوب على الاجبر الصالح  
 قول الجميع رحمه الله لان عوض الاجرة العمل لا التوب والعمل مضمون على الاجبر والمتلف بحمله تحرق  
 التوب من دقة ذوق الحال وانقطع الجلب الذي يشبه الكاري المحل ذوق السفينة من مضمون  
 قال في رحمه الله غير مضمون لانه مأمور به فلا يكون مضموناً عليه كالجمام ولنا انه تلف بغير امره لا يضمن  
 بالاصلاح لا بالافاء ومن غرق من السفينة او سقط من الدابة لم يضمنه لانه غير فاعل وفي التوب  
 الاجبر مشترك من يقدر على ومن ذكر المدة فانه متحق الاجبر بالعمل ولو ملك المتاع في يده لا يضمن  
 يضمن عند ما يئتمنه رضي الله وزر والتم في رحمه الله لانه قبض باذنه فكم يجب الضمان عليه وعند ما  
 يضمن فله ملك من شئ غالب لا يمكن الاقرار منه كالرق الغالب والعدو والمكابر لا يضمن احدهما  
 ولو تلف من فعل المتاع وكما القصار اذا تحرق التوب من دقة والملاح اذا غرقت السفينة من وجب  
 الضمان خلافاً لروايت في لانه ما ذون به فان كان حسب المتاع مضمون في السفينة او ركبا على الدابة  
 التي عليها الحمل فلا ضمان عليه فمتلف لان المتاع في يده صراحة لا ضمان بدون ثوب واجبر فمتلف  
 فوالله انما تلف بعد تسليم العمل وفي الفصول من الفتوى الصغرى اذا غرقت السفينة ان كان  
 من ربح اصابتها او فوج او جبل صدمتها من غير الملاح وفعله لا يضمن بالتفاني وان كان بفعله  
 خالف بان جاوز المتاع ويضمن بالاجماع وان لم يجز لا يضمن عند لانه اجبر مشترك فان دخل  
 المارة في السفينة فانه المتاع ان كان بفعله يضمن عند ما وان كان لا يضمن ان لم يكن التجر  
 عنه لا يضمن احدهما وان كان بسبب يمكن التور عنه عند ابي حنيفة رحمه الله لا يضمن وعند ما رحمه الله  
 يضمن وهذا كله اذا لم يكن حسب المتاع او وكيد في السفينة فان كان لا يضمن في جميع ما ذكرنا  
 اذا لم يخالف بان لم يجز والتم وان محل العمل غير سلم اليه وفي كثره القايق ولا يضمن في آدم

وفي السرية وان ملك المتاع بغير ضربة بشي يمكن الاحتراز عنه في الجملة قال ابو حنيفة رحمه الله لا  
ويأخذ ابو الليث ومحمد بن الدين رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد بن احمد بن يوسف والافني يضم  
بالصحة على نصف القيمة هذه المسئلة وكذا في كل اجرة ترك الصباغ والنيط والبهار والاربع وفي  
الخلاصة وبعض الائمة ان في الصلح على النصف اجبا وان لم يرض الضمان في التواخي في من القبا  
الاولى والجملة وان الاجرة المشتركة ضامن لما جنت به وما ملك للصحة منه يضمن ايضا عند ابو يوسف  
ومحمد بن احمد وهو قول عمر بن علي رضي الله عنه في خيفه رضي الله الضمان عليه في ذلك هو قول  
علي رضي الله عنه في رواية ولا جمل اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في المتاخون الفتوى الصلح على النصف  
كذا ذكره في الائمة السخري رحمه الله وفي حاشية المصنوع اختار المتاخون الفتوى الصلح على النصف  
لاختلاف الصحابة ولانه اختار الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث رحمه الله قوله فيكون الصلح على النصف  
على ما يقدر الامكان وفي الفصول في المجد الثاني وذكر في نوادر صاحب الحيط انه يظن ان كان الاجرة  
مصلحة لا يجب الضمان ان كان بخلافه يجب الضمان كما هو منه بها وان كانت مستوحاة الى الوضوح  
وفي ايضا اذا اشترط على الاجرة المشتركة ان يضمن لملك عند يضمن في قوله وانما لا يضمن عند  
ابن حنيفة رحمه الله اذا لم يشترط فان شرط عليه الضمان فانه يضمن قال الفقيه ابو جعفر الشرط وغير الشرط  
سواء لان اشترط الضمان على الامين باطل وبناضد في التندب الى الخاص فهو ان يتاجر رجلا  
يوما او شهرا او نحوه لمدة او ضاعة او عمل او لم يقدر العمل فانه يستحق الاجرة تبليغ النفس لا بالعمل  
وملك المتاع في يده لا يبعد او يبعد المتاع ولم يضمن وفي الفصول في التوحيد البراني الاجرة الخاص  
لا يضمن الا بالتعدي فيه ايضا وفي العدة ذكر في مختصر القدر في الضمان على الاجرة الخاص فيختلف  
في يده ولا ينفق من عمله اذا لم يكن مستعدا بخلاف الاجرة المشتركة فانه يضمن اذا حصل الملاك  
بفعله وفي منقطة القيمة ملك المتاع في يد الاجرة المشتركة ثم يتحقق عليه ضمن القيمة لا يرجع على المتاجر  
بما كان في العارية وفي التندب اجرة القصار الذي يعين بالخدمة او تلفت النوب بفعله المتاع ويضمن  
للمالك لانه اجرة مشتركة للضمان الاجرة لانه اجرة خاص في السفاتي ذكر في المبسوط والعمل الذي يعملون  
بيت المتاجر ضامنون لما جنت ايدهم مثل يضمنون في يومهم لان العمل اجرة مشتركة سواء  
عمل في بيت لنفسه او في بيت المتاجر فيكون المتاجر المقصود عليه العمل وعقد المتاجر يقتضيه

[illegible]

ليس لعملة اثري العين من غير ان يحس من غير صفة لا يسقط الاجرة بخلاف الاجر الذي لعملة اثري  
العين اذ املك من غير ان يحس فانه يسقط الاجر لان الذي لعملة اثري العين بمنزلة المغفوع عليه  
المغفوع عليه قبل التسليم يسقط الاجر بخلاف ما لا اثر له العين لانه ليس من كعين مقصود عليه في  
فان قتل في القصر عليه ازالة الدرر والونج لاني احداث اليه وضع الثوب اليه ليقطع  
اصيلة قلنا نعم ولكن لما غلب عليه الدرر والونج حتى استر به صار في حكم العودوم حين نظر القضا  
بعد جعل ظهوره مضافا الى عمله فيكون اثر عمله قايما في البسوط وفي الفصول من اجابات الذخيرة والمجوس  
في يد المتاجر بعد فتح الاجارة لاستيفاء الاجرة المجردة غير مضمون عليه ولو ملك لا يسقط شي من  
الاجرة المودعات سواء كانت الاجارة حائزة او فاسدة يعني لو استأجر دابة او دارا وعمل الاجارة  
ثم فسخت الاجارة في ثلث المدة فله ان يحس العين لاستيفاء الاجرة المجردة ولو ملك في يد غيره  
ملكه اتمه ولا يسقط شي من الاجرة المجردة كذا في الذخيرة وفي مختصر القندوري وان كان الدابة على  
او ضربها فطويت ضمن عند اخفائه رحمه الله وفي البيان بعبه اذ كان الكلب والضرب متعارفا  
اما اذا كان خارجا عن العادة ضمن في قولهم جميعا وفي المقتط المخفض ليس بواجب الدابة ان يضر بها  
عند اخفائه رحمه الله فان ضربها وعطبت ضمن وقال لا يضمن بالضرب المتقود وليس على المالك ان يضره الله  
انه قال لو استأجر كلبا يضرها فمست ان كان يضرها باذن صاحبها واصاب بعض المقتط  
لا يضمن اجماعا وان اصاب غير الموضع المتقود يضمن بالاجماع الا ان يكون ما دونه في ذلك الموضع  
وفي الخلاصة البقرة او امر على القطرة فدخل وجهه في الثقب فاكسرت او دخل في اليد والبقرة لم يعلم  
ما لم يسمع ضمن في الكسرة وفي الفصول ولو مرت بقرة على قطرة فدخل وجهه في ثقبها فاكسرت  
في كسرت البقرة لا يعلم ولم يسمع ضمن اذا اكل هو قن او فيه ايضا وكذلك لو اورد ما يضره البقرة  
شاة منها لا يضمن عنده وعندنا يضمن كذلك لو اكلها سبع او سرقته فحذرت الخراف ولو رقا  
الى الماوية فمقت يضمن بخلاف بين العلم والشبهة وكذلك لو سرقته فحطمت منبثة لببق  
ان استعمل عليها فمقتت واكسرت رجلا وانفق ثمنها فعليه الضمان عند علماء الشريعة رحمه الله  
خلاصة المضمرات ولو سرق الدابة على السرعة فادخلها على القطرة فدخل بعضهم فوقها في  
وعطبوها ضمن قيمته لانه من جنابه يده وفي الدابة راعي البقرة والغنم والمال اذ اسقطت فمقتت بعضها

بعض من سوتة او على بعضهم بعض من سوتة او وقع في نهر من سوتة او غيره فقطع قطب ان كان  
اجير واحد لواحد لا يفيض النكال للثاني يفيض لمخطة الاحالة وفيها ايضا الراعي اذا كان اجير لشركه  
كما هو الحق وفي الربا يتفق بعضهم بملك شيء من الدواب بفعله من فوق او سقى اراد به او امان بفعله  
في السقي فذلك كد باب فروفت يا انكاح وغير ذلك اذا ملك عند السقي فانه وسماويه فله  
الى نية واداسق البقر البقرة فطبت واحدة من سوتة بالستين على السوق ففترت ففترت  
رجل او فترت غفقا او ساقا في الماء يشرب فوقت في الماء يفيض البقر ان كان شربا وان كان  
خاص لا يفيض بلفظ يده بفعله او لم يمتد الف وروى في الخلاصة رجل سلم بقرة الى بقاريلير بها بيت  
المليدة فزعم انه ادخل القربة وطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد ايام قد نفقت في الشهر ان كان اصل القربة  
كله وان بقي لكل بقرة الى منزل صاحبها ضمن ان يضمن في البقرة القربة فحب لا يفيض الا بالملك  
وفي الطيرة والنوازل رجل سلم بقرة الى بقاريلير بها بيت المليدة فزعم البقر ان ادخلها في القربة  
فطلب صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد ايام قد نفقت في الجبنة فزعم اهل وجين ان رضى اهل  
القربة من البقر ان ادخل البقرة في القربة فحب لا يفيض والقول قوله لانه امن فلا يجب عليه الضمان  
وان كلوا البقر بان ياتي كل بقرة الى منزل صاحبها يفيض لانه خالف في الفصول في المجد الثاني  
وذكر في الذخيرة اهل موضع جوى الف بينهم ان البقر اذا ادخل من السرح في السكك يرسل  
كل بقرة في سكة صاحبها ولم يسلمها الى صاحبها ففعل الراعي كذلك فصارت بقرة واحدة قبل  
يصل الى صاحبها الاضمان عليه لان المردف كالمشرد وكذا قال ابو نصر البكوسي رحمه الله وقال بعضهم  
ان لم يجد ذلك خلافا للاضمان عليه في القرائن التي من الظيرة وليس للبقر ولا للاربع ازا في القول  
على اللغات فان فعل كان ضامنا وان الراعي لم يفعل ذلك امكن العمل الذي كان فيما نراعي  
بعضنا فطبت لا يفيض على قول ابي حنيفة رحمه الله وفي الخلاصة ولو مدت شاة وخاف ان يضيع بها  
لا يفيض تبرك ما مدت كذا في السراجية وفي الثانية ولو بد بقرة من البقرة وخاف البقر ان يضيع  
ما يضيع البقر في كان في وسوان لا يفيض عند احنيفه رحمه الله لانه ضامنت بغير فعل ولا يفيض فيها  
وكذا لو فترت فزعم لم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يفيض لتركه وفي اللقطة  
راعي بقرة ففترت فزعم فتركها وخاف على البقرة الضمان لا يفيضها وقال صاحب الذخيرة ما



في بعض النسخ الاضمان عليه التي مدت فلم يحبس تبعها ليردوا او سجنه بغير صاحب بذلك ولو تفرقا  
 ذوقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتح البعض وترك البعض لا يضر لانه ترك حفظ البعض وعند البعض لانه  
 ترك الحفظ ويمكن الاحتراز عند هذا المحلة في الذبيرة وفي السراجية اذا مرضت بقرة في فم البقر عليها  
 الموت فديجها لا يضر ولو لم يذبحها حتى ماتت لم يضر الضياع في خلاصة المضمرات من البصايج  
 والبقر اذا خاف املاك شاة او بقرة قد جها ذكره الاصل انه يضر في ذكر في النواذر انه لا يضر  
 استحقاقا وعليه الفتوى بخلاف اذا راي شاة سقطت وخيف عليها الموت فذبحها يضر وان اختلف  
 الراعي وصاحب الغنم فالقول قول الراعي وفي الثانية وان اختلف الراعي وصاحب الغنم على جواب  
 الكتاب قال صاحب الغنم ويحبها وهي ميتة وقال الراعي ويحبها وهي ميتة فالقول للراعي ولو ان صاحب  
 البقر والغنم نظر البقر او الراعي اياها ملك من الغنم فانه لم يضر هذا ويكون القول في املاك قول الراعي  
 وان لم يمت وفي النسيئة سيل عن اصل قرية الفتوى اعلان كل واحد منهم يحفظ لواءه سلبه ثم بالنسبة فلما  
 كانت قربة احدكم ساجدا جبر الحفظ وانجس الاجر الى الغارة ورجع الى ميتة لا كل فضاء بعضها  
 قال ان ضاع عند غيبته فالاجرة ضا من ترك الحفظ وان عاد اليها بعد الاكل ثم ضاع فلا ضل  
 عليه لانه ترك الخلف بالعود فخرج عن الضمان والاضمان على صاحب النسيئة بحال لانه لم يخالف  
 ولم يضر والتسليم الى الاجر ليس بخلاف لان له ان يحفظ باجرا وفيه اليسايس عن تعاقب حفظ بقرات  
 اصل القربة باجرة فترك البقرة عند السائل يحفظ ورجع الى القربة ليحفظ فيخلف من البقرات فضاء  
 بعض ما كان من البقرات التي تركها عند السائل فضاء من يضر من البقرات قال نعم اذا لم يكن هذا الرجل الذي  
 تركها عند الحفظ من في حال البقرة لانه قد اصابه تركه عند الاجنبي وفي الفصول في فوايد صاحب  
 المحيط البقرة اذا ترك البقرة عند اجنبي الحفظ من يكون ضمانا ان تركه مدة لينة مثل ان يكل  
 يكون او يتوضا او نحو ذلك لا يضر لان هذا القدر عفو في الفتوى الكبرى بقوله لعل قربة ورجع  
 بين شحها ونفقة لا يقدر البقرة في نظر الى جميع الدواب فذهب ابنه من دواب سرخه لاضمان عليه  
 لما لا ياربى فو علم في هذا الموضع لا يضرهم وانما يحفظون البقرة بما في وسعها فاذا لم يكن في وسعها النظر الى  
 جميع الدواب في ذلك لم يضره فلا يكون تاركها حفظا لانه فلا يضره وفي اللبابة حارس البقرة  
 لا يكون تاركها لحفظه فلو لم يضر البقرة وان كان ناعيا وان مات عن البقرة يكون تاركها لحفظه وفي

بما ترك البقرة في الجنة وغاب عنها فوقت البقرة في ذلك فافدت لا يضمن البقر  
الا ان يكون البقر اسرا في البقرة في الذبح ولو اخرج البقرة من القربة وهو مذنب بها حتى قوت  
البقرة في الذبح ما اختلفت الالبان في شيتها يضمن البقر وفيها ايضا لو كانت البقرة تركها  
رعاء في موضع فطبت فقال صاحبها ان شرطت عليك ان ترعاني في موضع اخر وقال الراعي لا بل  
شرطت على الراعي في هذا الموضع فالتقول فيه لصاحب البقرة وفيها ايضا البقر اذا راى اذ نام  
حتى ضاع بعضها ان نام مصطحيه من ان نام جالس فان غاب البقر عن عينه ضمن والافلا وفي  
الكبرى اصل قرية يريون دوابهم بالنوبة فذنب منها بقرة في نوبة احدتهم قال ابراهيم بن سميون  
رحمه الله موضوع من في قول من يضمن الاجر المشترك وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله عنده انه  
لا يضمن في قولهم جميعا لان كل واحد منهم في رعيه معين لا اجرة لانه لو جعل اجرا كان ذلك باطلا  
بما كان معينا لا اجرة للمعين لا يضمن قال القاضي فخر الدين رحمه الله الصحيح ما قال ابراهيم بن  
يوسف رحمه الله لا تعلم منهم بالضرورة انهم يفعلون ذلك على وجه المعاوضة وفي الخليل  
قرية كانوا يريون دوابهم بالنوب فصامت بقرة في نوبة رجل فكلوا فيه قال الفقيه ابو الليث رحمه  
الله لا يضمن هذا الواحد عند الكل لان هذا ليس باجارة بل هي اعانة واعادة وفيها ايضا الراعي اذا  
احتفظ الغنم بعضها بعض فان كان يقدر على التميز لا يضمن القول في التميز انها لعل قوله ان احتفظ  
ولا يقدر على التميز يضمن قيمتها والقول في القدر قيمة للراعي وفيها ايضا وان دفع غنم صاحبها  
فاهلكها المدفوع اليه او اقر الراعي به يضمن الراعي فلا ضمان على المدفوع اليه ولا قبل النكاح الراعي  
اقر وقت الذبح انها لمدفوع اليه وفيها ايضا وما اكل الراعي من الالبان يكون ضمانا وفيها ايضا  
الراعي ضربه فقها عينا ما اوكسر رجله ذكر في الاصيل يضمن قال شيخنا رحمه الله عنده انه  
قول الجاني رضي الله عما على قيس قولها لو ضربها في الموضع المعتاد وضربا معتادا ينبغي ان  
لا يضمن وفيها ايضا وقيل ينبغي ان يضمن بالضرب في الشاة في قولهم جميعا لان الغنم في العادة يربى  
بالصباح وما الصنع باليد فان ضربها باخشبة يضمن عند الكل وفي التجرى في كتاب السير ولو  
امسك العكر من يحمل رقعا ضارفا وكبارا على دابة الى مكان معلوم فقال مالك عنده ان مالك  
من سبب ياقه فلا ضمان عليه اجماعا وفي التمدب ولو استاجر عيالا من محل غنمة افقره فخل

احد من قطب الدابة فخير من احد من قمتها وكذا اذا ان يركب واحد فادرك اثنين  
 فعليه الضمان ولا يعبر التحسين في احد مما دل على ان الماطيق الدابة يضمن كل واحد في كونه الدابة في دن  
 عطف بالارواح ضمن النصف بالارواح على كل السبي فادرك في البناء به اذا استجاب دابة ليس كيهما  
 فادرك من جمل قطب ضمن نصف قمتها برده اذا كانت الدابة بقدر على حملها اما ان لم يقدر  
 ضمن سبع قمتها وعلى ان اذا حمل عليها من الجوب اكثر مما سمي فطبت في التذنب لو عين فاكب  
 غيره او البس غير يضمن وكذا كل شئ يختلف باختلاف استعمال السكة لا يضمن دون ما ذكرنا اي  
 من الحداد والعقار ونحو ذلك في البناء لو استجاب دابة الى مكان معلوم وكبش الى مكان انقطعت  
 ضمن قمتها وان كان ذلك اقرب من الشروط عليها لكن تلك الطريق لا يسلكه الا من فهو  
 مخالف فيجب عليه الضمان وفي السراجية استجاب دابة الى موضع كذا فركبها في المصير في ولو كان  
 هذا في التوب لا وفي التفرخ الى من النظرية استجاب فضل في الطريق فتركه المستجاب ولم يطلبه حتى  
 ضاع فله على جهين ان في سب الحمار وهو لا يشعور به وعلم انه اذا اطلب لم يظفره لاضان عليه  
 لان المطلوب من اللين هو الحفظ وقد ضاع وهو طلبه فقد قصر في الحفظ فيض كذا في السراجية  
 والكبرى في البناء ولو استجاب دابة ليجي عليها شعير اخطى في احد الجوانب خطه وفي الاخر شعير انقطعت  
 قال الصحابي رحمه الله يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجر وفي النسيب سيل ابو بكر رحمه الله عن رجل ساج  
 دابة ليجي عليها خطه من مكان الى منزله يوم الى الليل وكان يحمل الحظ الى منزله فاذا اراد الزمان ثاب  
 فيركبها قال يضمن لانه استجاب بالحمل لا للركوب قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا هو الواقع في اللين  
 احتج ان الوقت جرى من النسيب تلك القصار كالاذن لانه وفي الكبرى استجاب حمار ليجي عليه  
 الى المدينة فحمل عليه وساق طريقه المدينة فحلفت على جبه بول او غلبا او حدثت مع غيره فذم الحمار قبله  
 وعطبت ان لم يتوار عنه اللين وان غاب عن بصره يضمن لانه مضى حنيفة وفيه ايضا وقع حمل الى الكمار  
 ليجد الى موضع معلوم ونظر عليه ان يسير ليل وكان حسب الحمار المكارى يسير ان ليل انقضت الدابة  
 مع الحمل ان كان الكماري فنجح ترك الحفظ ضمن لا خلاف ان حملت الدابة مع الحمل من غير تضعيق وقع  
 من الكماري لم يضمن في قول ابى حنيفة رحمه الله فاما وفيه ايضا مكارى حمل كرهيس رجل من بني ثعلبة  
 فطرح الكرهيس هرب بحماره ان كان لا يملكه القمل من الحمار والكهريس كان يعلم انه لو حمل احد وزلا

عثمان عليه السلام لم يترك الخط مع القدرة عليه وفي التوحيد والبر والبرية فليست المجازة جعلت سوتها  
 على المالك فيمنع له ان ليس عليه الرد ومكنت في الطريق فلا لها عليه لا غير معتد ولو ذهب المالك الى  
 بلدة اخرى وذهب هذا الرجل بالبداهة ليرد على المالك فمكنت في الطريق فعليه الضمان لايضا  
 بالانحراج من البدن فاصاب فيض من في القرية فاني من الجاهل فلو انزلني في رجل ساجد حالاً  
 ليحرق قاسم من فوض صاحب السن للحم للصغار على رأسه ففرق الرق وذهب في الضمان لايضا  
 لانه لم يفرغ اليه بعد ولو جعل ثم وضع في الطريق اذا زاد وضعه مستحقان رب الرق ليضوفا  
 فوضع وفرق فالحال ضامن ولو بلغ الى منزل صاحب الرق وانزل الى من راسه هو وحده  
 الرق فوقع من بين ايديها وفرق وذهب في الضمان على الحال لانه لم يسم الى صاحبه قال القتيبي  
 اتيسر ان يضمن النصف لاني كان في يد الحال فقد سقطت من فمها جميعا وبها خذ في سقط  
 القتيبي استبح قدر اللطخ فطخ وادخله في اليد كان فارتلق برصه فوقع فامسح به على الفم والرق  
 وقيل ينبغي ان لا يضمن كمن استباح ثوبا للباس ففرق من ليه قال سم وهو الصحيح كذا في مسند القتيبي  
 لا يضمن الاستقطط حال الشفاء به او في الخاصة ساج ترك الكبر في بيت المطر ففرق ان كان  
 بيت المطر حصين يسكن في مثل البيت وكان ارباب الكبراس رضوانه لك لا يضمن وان لم يرضوا  
 يضمن في الكبري ساج ترك كبراس رجل في بيت المطر ففرق ليدان كان المنزل الذي كان فيه  
 الكبراس محصن الشيا في مثل لم يضمن وان كان محصن الشيا في مثل رضى به رب الثوب  
 لم يضمن البقاء لا يضمن وفيه ايضا دفع الى ساج كبراس بعينه مشعوب وبعضه مشعوب ففرق عنده  
 فبيع قول من يضمن الاجير المشترك بما سلك في يده لا يضمن يضمن النسيج كل الثوب لان المشعوب  
 غير المشعوب كشي واحد وكذا نسيج الباقي برقيمة المشعوب فكان اجير المشعوب في الكل وفيه ايضا دفع الى  
 نسيج فولا يضمن كبراس فدفع النسيج الى اخر لينسجه ففرق من عند الاجير ان كان هذا الاجير اجير  
 الاول لم يضمن احد منها وان لم يكن اجيرا وكان اجيرا ضمن الاول على خلاف الاجير يضمن في قولها  
 خلافا لابي حنيفة رحمه الله كالمودع اذا ودع الوديعة بغير اذن المالك في منقط ولو نسي الى ك  
 الثوب ردوا معيوبان كان فاحتضنه لملك مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاعضه النقصان  
 وفي النسيه سيل ابو بكر رضى الله عن نسيج ثوب رجل وذهب به اليه وطلب منه ان يعقب الثوب

ويعطيه الاجر فقال صاحب التوب اذهب الى منزلك حتى اعطيت الاجر فذهب فاقدر من  
اليك قال ان كان الجاني دفع التوب الى صاحب بيت لوديب لا ينفوس في ذلك فان دفع اليك  
التوب اليه على وجه الرمن ملك التوب بالاجر ولو دفع اليه على وجه الودية ملك انية والاجر على  
وان كان في البداية لو اراد صاحب التوب ان يذهب بالتوب لم يكن الجاني تبعه ولذلك  
ترك صاحب غنمه فعد فخلع فيه العدا وقال بعضهم بعض وقال بعضهم لبعض ولو صطل على شيء كان  
وفي الكبرى دفع الى صانع ذهاب ليعخذ له السورة منسوبة والنسب لم يكن من عمله فاصح الذنب وطوله  
ودفعه الى من يسهل سرق من الثاني فان كان الصانع الاول دفعه الى الثاني فغير امره لكنه لم يكن  
اجرا ونميمة الا كان للمالك ان يرضى بها شرا في قولها وعند ما الى خيفة رحمه الله الصانع الاول  
خاص اما الاجر فان ذكر انه سرق بعد العمل لم يرضى لانه اذا فرغ من العمل صارت يده يروى  
اما دام في العمل فبده يد ضمان لانه تصرف في مال الغير فغير امره ومودع المودع انما لا يرضى عنه  
ابي حنيفة رحمه الله لم تصرف في الودية بغير امره لكنها وفي النسيئة سيل ابو بكر رحمه الله عن رجل ساء  
جو القايحي فيها شيئا ثم ان السلطان اخذ الجاني ليعمل عليه ما لا يشغل الجاني بذلك فسرق منه الجاني  
قال ان اشتغل بشغل لم يجز بداس ذلك لو ترك خاف العقوبة من السلطان فلا ضمان عليه  
وان كان غير ذلك فهو ضمان وفي الكبرى حال ساء جو القايحي فيها شيئا ثم ان السلطان اخذ الجاني  
ليعمل له فانه قد سب الحار وجعل الجاني يشغل بذلك فسرق الجاني من الجاني ليعمل ليعمل به  
يخاف بكرة العقوبة من السلطان فلا ضمان عليه لانه مضطرب فلم عليه الخطأ حينئذ وان كان اليه  
اشتغل به امر الله به فهو ضمان لانه غير معذور وفيه ايضا في موضع اخر استاء جو رجلا ودفع اليه حمارين  
ورعا ليدسب اليه بركة كذا او يسترى له شيئا فذهب المأمور فاخته السلطان حمارا فاداه فذهب  
الحمار في طلب حماره واستردوا من السلطان لم يذهب الاجر كان الذي فهموا في طلب الدواب منهم  
من وجدوا به ومنهم لم يجدوا ولم يكن بلانهم على من لم يذهب بالامر من ذهاب من المشقة والشد لا ضمان  
على الاجر لانه معذور في ترك الطلب وفيه استاء جو الجاني له دفع اليه من بها الاجر منهم قال  
بعض الناس لانه خالف دفعه اليه ومنهم من قال ان كان استاء جو الاجر او لا يرضى لانه لم يذهب  
له فوالله فوالله



كانت او سرق شي من ثيابا وصليتم بغير لباسا او اوجع في الفروق رجل فزعموا ان الحياضات ان  
 كان بمعنى هذا القيص فاقطعها قال لا يطعم قطعها فاذ لم يقطع بغير الحياضات ولو قال كيف هذا القيص فقال  
 لا يطعم فقال قطعها فاذ لم يقطع بغير الحياضات فاذ لم يقطع بغير الحياضات فاذ لم يقطع بغير الحياضات  
 فخرج التعديل لانه على القطع بشرط الكفاية فاذ لم يقطع بغير الحياضات فاذ لم يقطع بغير الحياضات  
 فخرج المشورة فلا ضمان على التور في التوريد والكبرى تصاحب برب الثوب ليدفعه فانه قد خرق  
 الثوب ولا يدري من اي الدق خرق ضمان كله على القصاص كذا روى ابن حبان عن محمد بن عبد الله بن  
 ابي يوسف رحمه الله ان علي بن القاص يصف القيمة بما قبل الاحوال وروى عنه قول ان الثوب في ضمان القصاص  
 بالقصاص في بيت فيه يكون معتمدا على الا ان يعلم انه من غيره وهذا يجب ان يكون على قوله خاصة باعلى  
 قول ابي حنيفة رحمه الله يعني ان لا يضمن القصاص اصله ما لم يعلم انه خرق من ذنبه بناء على ان يراه الجاهل المتكبر  
 يدانته عنده وعند ضمانه قال القاضي عياض رحمه الله الفتوى على انه لا يضمن الا النصف كما هو  
 قول ابي حنيفة رضي الله عنه في الثانية ولو شرط على القصاص العجز وجب الا يخرق شرطه لانه مقدر وروى  
 الكسبي في القصاص ثياب الناس لا اجزئتها في المقصورة ويحفظ قيم الاجرة ثم رفع بالثبوت بغير  
 منه خمس قطع ولا يدري كيف صارت ولا متى تمت قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله اذ لم يعلم انضج في  
 نوم فالضمان على القصاص دون الاجرة وان علم انضج في حال نوم فالضمان على الاجرة ترك الخطأ  
 عليه وان شارب الثياب ضمن القصاص في الوجهين جميعا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما قال  
 ان يضمن القصاص لانه كان ياتخذ في مسلة الاجرة المتكبر بقول ابي يوسف رحمه الله ومحمد بن عبد الله  
 ابي حنيفة رحمه الله لا ضمان على القصاص لان الهلاك لم يكن بعلمه به فاذ في التمسك القصاص اذا  
 التمسك على الجمل فخرقة حمولة مرت به فالضمان على سابق الدابة دون القصاص لان المشي الطريق عليه  
 بالسلامة وفي الثانية تمليك القصاص او اجرة الخاص اذا دخل في السراج ما به الاستاء فووقت منزلة  
 على ثوب القصاص او اصابه من السراج بغير الاستاء دون الاجرة لانه اذا دخل باذنه فيصاف فعل  
 الاجرة اليه فيها ايضا القصاص اذا وطئ ثوبا من القصاص وهو ثوب لا يوطأ فان تعسف او خرق ضمن  
 الاجرة لانه لم يوزن له ذلك لو كان الثوب مما يوطأ لانه ولو عثر عند القصاص ان كان ثوب القصاص يوطأ  
 منه يضمن القصاص دون الاجرة لانه اذا دخل في القصاص من الواقعة والجميع القصاص والقصاص

اذ ليس ثوب القصار ثم رزقهم ضاع لا يضر ذلك الا كفا اذا احدثها ليعمله فليس ضمان دام  
 لابل فانه ان رزقهم ضاع لا يضر كالوديعه وفيه الضمان وذكر ان القصار لو دفع الى صاحب الثوب  
 غيره على ان له كان ضمانا ولو كان صاحب الثوب بعث الى قصار جلاب خذ ثوبه القصار  
 ودفع القصار ثوبا غير ثوب المسلم فضع عند الرسول ذكر ان الثوب المدفوع لو كان للقصار  
 لم يضمن الرسول وان كان لغيره فصاحب الجلاب من اضر القصار وان اضره الرسول فان القصار  
 لا يرجع على الرسول وذكر صاحب المحيط في اجارات قناره رجل دفع ثوبا الى قصار ليعصره فجاءه  
 الثوب فقال له القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبا كان القصار ضمانا وفي النقطه  
 في مقالات الامام ان في كتاب الشتره احد قصارين بالثوب بكونه عن عالم القصار صورة  
 المسله قال ابو يوسف رحمه الله اذا اقر احد شتركي القصار بانها جميعا اقر الثوب فلان القصاره  
 وحده الاخذ اقراره عليها وقال محمد رحمه الله يغد على المقر خاصه في الفردق رجل دفع ثوبا  
 الى القصار ليعصره فجد القصار الثوب وحلف على ذلك ولم يكن له جوار القصار بالثوب المقصود  
 واقره بظان قصره قبل الجود كجب له الاجر وان قصره بعد الجود كجب له الاجر وذلك لانه لما جده  
 فقد دفع ضمانه فيجب عليه الضمان بخلاف ما لم يجد الضمان عليه فيجب له الاجر وفي القصار  
 الكبري دفع ثوبا الى النسيج ليعصره او ثوبا الى قصار ليعصره او صبيغ ليعصره في المدفع اليه القول  
 او الثوب وحلف على ذلك ثم اقره جوار صبيغا او صبيغا فان كان عمل قبل الجود فلا الاجر لانه عمل  
 حال قيام الاجرة وارتق الاجر وان كان عمل بعد الجود دفع النسيج الثوب للنسيج وهو ضامن لصاحب  
 الغزل مثل ذلك الغزل لانه الجود وصار غاصبا ومن غصب غزلا ونسيج يطلحق المالك عن الغزل  
 مثل الغزل لان الغزل متبع وفي القصار الثوب لصاحب ولا اجر له لانه ليس له في الثوب عين بل قائم وقد  
 عمل بعد بطلان الاجرة وفي الصبيغ يخرى برب الثوب ان شاء اخذ ثوبه واعطاه قيمه ما زاد الصبيغ بخلاف القصار  
 وان شترك عليه ثوبه وضمنه قيمته بضع في الغصب في الكبري رجل استوج طقط الخان فسرقت من  
 طاقن شي لاضمان عليه لانه يحرس الواب اما الاموال في في يد اربابها فلا يضمن الا بضياع منه ولم يوجد ثوبا  
 النقيبه الى جعفر رحمه الله وذكر بعد هذا عن احمد بن محمد القاضي حارس محرس الخوشت في السوق تنقب  
 حانوت مسروق من ثوبه لانه دفع منه الا انه لم يذكر المالك له ما حازت اعلاه من ثوبه

[illegible]

زيادة على قدر المعنى والمادون فيه فان شرط على مولا العمل السليم دون الباري لا يصح الشرط لا ليس  
 في وسهم ذلك ففيه ايضا وسيل صاحب الحيط من مضاجع واليه كلام وقال انصد في انصد فصد مقتدا  
 فانت من ذلك لسبب فان بعض قيمة العبد ويكون على حافة العضا ولا يخطا وكذلك الهبة  
 يجب انية على حافة العضا وفي النية سيل ابو بكر عن رجل دخل الحمام ودفع الثياب الى صاحب الحمام فشرط  
 عليه الضمان اذ اصاب من حنقه قال بعض بالاجماع وانما بعض عند الجحيف رحمه الله عند ابراهيم المشرقي لم  
 يشترط الضمان عليه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله الشرط مواءم لشرط الضمان عليه الا انه باطل  
 فانه لا يجمع وفي الفصول من فوايد صاحب الحيط الاجرة المقبوضة في الاجارة الفاسدة مضمونة  
 في يد الموجب وكذلك النفس المقبوض في البيع الفاسد مضمون في يد البائع والله اعلم بالصواب  
**باب المسفوفات في الفصول في المجلد الثاني** ذكر في بعض الفتاوى لوديع عينا الى ان لا يبيع  
 فرض الدلال على صاحب الدكان فذهب المتبع ذكر في فتاوى النيسابوري ان الضمان على الدلال هو  
 الصحيح لان هذا امر لا بد منه في البيع وفيه ايضا قال اللام في الدين رحمه الله وعندنا لا يضمن اذا دفع  
 الثوب لم يلقه فاما اذا فارق فانه بعض كالأودع الدلال عند الجحيف او ترك عند من يريته  
 وذكر في مجموع الفتاوى الصغرى لو عرض الدلال على صاحب الدكان فذهب المتبع يضمن الدلال  
 مودع ليس للمودع غيره وسياتي نحوه في كتاب الوكالة في باب من ابواب البشارة الله تعالى في حفظ  
 القنية دلال كدلال في كرم بيع السعوم حتى اورد بحسب لبقضا وادب غير قضاء لم يبرء ودفع الى الدلال  
 وفي التواخي من النظرية المغربية الدلال اذا اخذ دلايته بعد البيع ثم فسخ البيع بسبب الالباس  
 سلم فانه لا ياتي بالانحسار بل بالاجرة وفيه ايضا من نوع ازل الفتاوى سيل الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
 ودلال على ضيقه رجل بائدة فقال الامر ترك ان يتبع بغيره وقال الدلال لم يمت باجر قال ابو نصر رحمه الله  
 ان كان المودع مودعا لانه لا يصدق الامر وله الاجرة وفي الهداية في باب المضاربة البيع والسمار  
 بجران على التقاضي للمعاينة بوجه عادة كذا في كثره الدقائق وفي النية سيل ابو بكر رحمه الله وسبب  
 باع امره جميعا وامسك الثمن حنقه بامر صاحبه فسرقت قال الضمان عليه قيل له في قول ابو يوسف رحمه الله  
 رحمه الله من حجب الضمان عليه لم يزل الاجر المشترك قال اللام في اخذ الاجر لبيع الاملاك وهو ان يمسك  
 وكذا في مسند احمد بن حنبل في بيع الاملاك

عليه الاتفاق لانه ليس له حق الحبس في امره بالاسك صارت امانته في يده ولو كان هذا قصارا فانه  
باسمك منه بعد العمل فذلك فند على الاحتكام في منقط القينة اخذ الال التمس يد الى صاحبها وبك  
ليظهر صاحبها في يد اليه فبما يصالح منها الى النصف في الثانية تختلف الشئ رحم الله في الدلالة في  
النكاح من يكون لها الاجر قال الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله لا اجر لها لانه لا منفعة للزوج من كل ما يبيع  
لعقد وانما المنفعة للزوج بالعقد والعقد ما قام وقال غيره من الشيخ رحمه الله لها اجر منها لان منظم الامر  
يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقتضى يكون من الدلالة فكان لها اجر المنفعة من الدلالة في البيع  
فانه متى ما لاجر وان كان البيع من صاحب الشئ وفي الترخاوي المعلم اذا اخذ من الصبي شيئا  
من المأكولات او يد في الصبي في دار المعلم لا يحل خلاف فمن الحصر وفيه ايضا من النوازل والفتاوى  
معهم اخذ من الحصر من الصبيان ويصرف البعض في حواجز ويد في الحصر ليعمل به ما قال له ذلك اذا  
اخذ المعلم من الصبيان شيئا من المأكولات او اليد وما اخذ عليه وفي منقط القينة ويجوز بيع المعلم  
الى جارة ولو بعته الى احضار شريكه ينبغي ان يجوز اذا كان يعمل في انصاب الاحتساب من استأجر المعلم  
بأعطاه او يصيب كتب عليه في البيع الملك ليدكره بسط والعقد عليه استعماله ولو قطع حرف من حرف  
او حط على بعض الحروف حتى لا يبقى الكلمة مستقلة لا يسقط الكرامة لانه بقيت الحروف والحروف المفردة  
لان نظم التوان واجبار النبي عليه السلام بواسطة هذه الحروف فقدرى ان واحد من اليتامى ما يكون  
بهذا ولو على الهدف مكتوب ابو جهل لعنه الله فنعلم عن ذلك بوجه ثم وجههم قد محا اسم الله من  
وحملوا كانوا يرمون فقال انما نيتكم لاصل الحروف وفي المنقط الحروف المفردة بحرم لانها من الحروف  
الوراث اذا اخطأ في المنقط والتفسير قال ابو يوسف رحمه الله ان كان في كل ورقة فان  
الامر بالمجانة انت واخذها واعطاه اجرا مثل لاجي وزبه المسمى وانت ضمن قيمة البض وان فاق في  
البعض وخالف في البعض اعطاه المسمى فيها واقف واجه الشئ فيها خالف بالمصلحة في التجريد في كتاب  
الكرامة قال من سالت محمد رحمه الله عن كسب التايكة والمقنية قال كرم وقال ان كانت النكحة  
والمقنية قضت به وبين ان لم يكن لصاحب الدين لانه بمنزلة الغصب وانما في الغص فهو محرم الا  
من الضرورة ان اخذت ذلك من غير شرط البينة والفقهاء اربع رب الدين ان اخذه لانه لعل والفقهاء  
نشرط الاخذ وفي الثانية واما اخذ المعنى والقول والنكحة ان كان من غير شرط يحل لهم والا فلا وفي الشرع



في باب الكسب المطرب ياخذ المال غير شرط كان حلالا وفي خلاصة المفهرات من الكبرى راجع  
 المال هو كان مطربا مغنيا من مباح له ذلك المال ان كان من غير شرط مباح لانه اعطاه المال من  
 طوع وان كان الاخذ على غير طوع على اصحابه اذا عرفوا وان لم يعرفوا القصد قوا به وفيها ايضا من كسبه  
 راجع من كسبه من مباح الباق ان توع الورثة اخذ ذلك كان اولى به واصلها ان عرفوا  
 اربابها لانه يمكن فيه خبث وان لم يعرفوا القصد قوا بها لان سبيل الكسب الخبيث القصد في تقدير  
 الرد وكذلك الجواب فيما اخذ رشوة او طعن توع الورثة كان اولى به الذي يات منه الخبيث والقول  
 ان تحت فالامر للميراث ان فيه عطاء برضا من غير عقد وفيها ايضا راجع من فانه يعلم ان الميراث كان  
 من حيث لا يحل لكن لا يعلم ذلك بعينه ليرد عليه المال فالميراث حلال له في الحكم بوجود المطلق والعدم  
 بعينه وان تصدق كالتكليف تصدق بهتة خصها الله وفي الكبرى راجع ليس له مال ولا عيال ويحتاج  
 الى حسن حفظ الطريق والبدرة فان قدر على ان يعمل هذا العمل ولا يضيع بها كان افضل وان  
 لم يكن القيام به لم يعمل اولى فان قام بحفظ الطريق فاهى اليه فان لم يأخذ احب اليه والاحسن  
 بوجهه وكذا لو خرج يستعلم ويضع عياله او النظرية راجع من شئ فقال من دلت عليه فله كذا اخذ  
 علي بن ابي حمزة ان قال عيسى بن العموم ان قال من دلت عليه فله كذا اخذ  
 والاشارة ليس لعمل حتى به الاجر فلا يجب الاجر وان قال عيسى بن العموم ان قال راجع بعينه  
 بان قال ولتنتي عليه كذا ان شئ ودله يجب الاجر المشترط في الشئ لان ذلك عمل يستحق به الاجر  
 الا انه غير مقدور يجب اجر الشئ وان دلت من غير شئ فهذا الاول سواء وفي فتاوى اللاباة راجع  
 شيا فقال من دلت عليه فله كذا اخذ له انسان فله شئ عليه لو قال لاني لم عينه اذا دلتني عليه فله  
 كذا اخذ له شئ من دلت عليه فله كذا اخذ له انسان فله شئ عليه لو قال لاني لم عينه اذا دلتني عليه فله  
 حاكما فليس للذي في حجره ان يعيد اليه كذا لان غيره ذلك وفيها ايضا ولا بأس بان ترضع المسلم ولد  
 الكافر وفيها ايضا ولا بأس بان استجود المسلم انظر الكافرة او التي ولدت من الفجور وفي فتاوى  
 الرسول سبيل العكر من مسلمة ترضع ولد الكافر بالاجر قال لا بأس به واجتهدت على ابن ابي طالب  
 كرم الله وجهه انه اجاز من كافر قال الفقيه ابو الليث رحمه الله كان في كذا وفات ما جرح  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الفصول اوردت في هذا محله ان اذا ارادوا دفعه ثوبا الى راحله عليه

ان ما زاد على كذا اقول فلهذا الجارة فاسدة وهما من التوب ان ضاع وفيه الضامن المدة رجل  
فما الى خلاف ليصلح فلهذا في حنوت ليدل فسر في ان كان في الحانوت حافظا او هارس في السوق لا يضر في ذلك  
في الذخيرة وكان ظهير الدين رحمه الله غنيا في شئ بعد الضمان ان لم يكن فيه حافظ ولا حارس فقبل  
يعبر الوقت ان كان الوقت فحين ان من انهم يتركون الاشياء في الحانوت من غير حافظ ولا حارس في  
السوق لا يضر ان كان الوقت فلهذا يضر في الخلاصة اذا خرج الاستاجر في البيت تركه وحده  
المتاجر اخرجوا فيها ايضا عمارة الدار وتطينتها واصلاحها من اجلها على الاجرة وفي القرائن من توافي  
الخلاصة الاجرة فلهذا كالحا طوخة مؤنة الرد عليه على سبب التوب في مفيد يستفيد من توافي لمعودي كره  
ان يتاجر امرأة حرة امرأة ويخبر بها فان فعل ذلك فهو جائز في القضاء وفيه الضامن الظهيرة حرة اجاب  
نفسها من حصل في مال الاجارة حرة وكرهه ان يكلوها لانه يصير سببا للنقطة وفي سقط الغنية يتبين  
لما دلي ليس عند السنن يطهرها يجعل في اعمال البيت يجوز اذا كان يصلح ما يرفع اليها عوضا وفي الكفا  
كثرة اجارة اراضي مكة لقوله عليه السلام من اكل اجر ارض مكة فمكنا اكل الربوا وفي الذخيرة ذكر ان الذي  
رحمه الله في نوادره من ان ابي يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اجارة هوت مكة في ايام الموسم  
وارض فيها في غير ايام الموسم هكذا روي عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة رضي الله عنه وفي النسيب عن  
استاجر حانوتا ووقع اليه المقيح فلهذا المستاجر يفتح بابه فلم يقدر على التقدير من قبله وان كان ليكن  
فتجهز المقيح لا يجب اجرا مضى ان التحية لا يصح في الابداء وفيه الصائس عن رجل اجره مائة  
ان يملك فيه بمرأى ان يكون السرقين له قال السرقين صاحب البقرة وصاحب المارط لاجل  
محمول فندت الاجارة وجب اجرا من اجر المتش في الكبرى اهل بلدة تفتت عليهم سنوات العمل فاستاجر  
دار جلا بوجه معلومة ليندب ويرفع الى السلطان الاعظم ليخفف بعض الجحيف اخذ الاجرة من علمتهم عنهم  
فيقيم ذكره ان كان حاله لم يصب البلد المستطاع تهيلا لاصلاح الامر لولا ان يوسع حانوت الاجارة  
وان كان حاله لا يحصل ذلك لا يبدى معلومة فان توقوا الاجارة حرة والاجر كله وان لم توقوا  
فاسدة وله اوجه شدة والاجر عليهم على قدر تهمته ومن نعم ذلك قال القاضي حن رحمه الله بانه توسع و  
رفع التهمان اياها جواب الكتاب لا يجوز هذه الاجارة الاموتة وبه يفتي وهكذا ذكر السرخي رحمه الله في  
الرسالة من ادب القاضي لانه لا يدين التوقيت وان كان حرة لاصلاح الامر لولا ان يوسع في القرائن

من النواريل من اجل مدة يقل عليهم فوات السلطان فاستجروا رجلا باجوة معينة الى مرة معلومة  
 ليذهب ويخرجهم الى السلطان الاعظم ليعطف عنهم بعض اللون سلامهم ارجوا فاما اخذوا من عليهم  
 وبقيةهم ارايت لو فضل شي من نفقة من لطيب لداور عليهم قال ان كان حاله لو ذهب الى هذه السلطان  
 تيبا لاصلى الامر في يوم او يومين جازت الاجارة وان كان حاله لا يدفع الامر لا يدره فان قو  
 الاجارة جازته والاجر كله كذا في السراجية وفيه ايضا وان لم توفوا الاجارة وقت فالاجارة فاقرو  
 والاجر المشد الاج عليهم على قدر مروتهم ومن نفهم ما هو ذلك في الطريقة وعليه القوي وفي القصر نحو اني من السراجية  
 والحق صفة ان استاجوا باليمن المرسى لفظ الراس لم يجر في التمدد استاجوا الف درهم فيسرى بشيئا  
 ويرد عليهم لم يجر ولو استاجوا لثمن شيئا لم يجر في النصف من استاجوا عبد البغدادين صاحب اوصاف اذن  
 والده ليهدم جداره فانهم دامت في العبد بركة القيمة باله وفي الصبي بركة الدين على القاتلة وفيه ايضا  
 رجل امر عبد غيره ان يصعد على شجرة ويتقصض ثم يفسق دامت من بعض الامر قال فان قال حتى تاكل  
 لم يصعب وان قال اكل فاض القيمة وان قال حتى ياكل جميعا وجب عليه القيمة وتسقط البصة كذا في السراجية  
 كذا المزارعة في الخلاصة للزراعة فاسدة في قول الى رحمه الله وقال صاحبها انما خرجت  
 من السراجية والحقا على هذا الخلاف في القوي على قولها التعامل بالناس في جميع البلدان وفي المصنف  
 والقياس ترك التعامل كذا في الاستقصاء كذا في البداية وفي التمدد للزراعة فاسدة عند ابى حنيفة  
 رحمه الله ولو زرع عا فلا اجر منه خرج منه شي او لم يخرج وعند هاجرة وعليه القوي لعموم البدوي كذا في السراجية  
 وفي الرسمى من الطيوي والمصنف ثم الحيدلاني حنيفة رحمه الله في جواز المعاملة والمزارعة ان يستاجر العاقل  
 باجرة معلومة فاذا مضت تلك المدة يحب الاجور سواء حصل منك فراج او لم يحصل ثم تراخي على بعض  
 الخراج مكان الاجرة فخرج ذلك في الكبرى ثم لما علم ابو حنيفة رحمه الله ان اعمال الناس لا يكون الا على قولها  
 وفي تحقير القدوري وفي عند هاجرة اربعة اوجه ان كانت البذر لواحد والبقر لواحد جازت للمزارعة و  
 ان كانت الارض لواحد والعمل والبقر والبذر لواحد جاز وان كانت الارض والبقر والبذر لواحد والعمل  
 لا جاز وان كانت الارض والبقر لواحد والبذر والعمل لا جاز وفي السراجية واذا كانت الالبان وكلها  
 من جانب الاخر العمل فبها جاز وكذا لو كانت الالبان وكلها من احدى الارض مزارعة ومن الاخر الارض  
 لا جاز جاز وفيها ايضا لو كان العمل على احدى الارض والباقي على الاخر جاز

ومن جانب

ولو كان البذر على حطب الارض والبقر على العال جازت ولو كان من اصدقا البذر حطب البقي على الارض  
 لم يجر ولو جمع بين البذر والبقر لم يجر وفيها ايضا وسكان يذرع في الارض شرط في الفصول لان الارض بعض  
 الخاضع لغيرها فاعلم من البذر شرط لان بعضها ارضها الارض فاذ لم يكن ان كان البذر من قبل رب الارض  
 يجوز وان كان البذر من قبل العامل لا يجوز الا اذا علم بان قاطع ان يزرعها مبادا لك البذر الى وفيه ايضا  
 محبة الثاني في الطيوي المزارع اذا زرع خلاف الامر بصيرته لغيره فذلك الارض لم يجر بخلاف الاجابة  
 وفي السرقة اذا وقع ارض مزارعة ولم يكن وقت الفسوق على البذر في ثلاثين سنة وبعده ارض زرع  
 واحدة يعني كمن يزرع في جوامع الفقه بغير بيان الدية وان لم يذكر مدة جاز استحقاقه ويصرف في يذرع اول  
 مرة وفي العائنة الى ثمة اول سنة لا تمتنع وفي الفصول في الفصل الثالث والستين وذكر في  
 الفقه في الوصي اذا اضر ارض التيم مزارعة ان كان البذر من جهة التيم لا يجوز وان كان من جهة الوصي لم يجر لانه  
 لا جرم البذر لنفسه بل يجر استرجاع الارض التيم بعض الخرج واجابة الوصي ارض التيم من نفسه يجوز ولو جرم البذر  
 على التيم بغير بيان الفقه من التيم فانه لا يجوز وفي فوائده الى خفض الكبر رحمه الله سيل عن ابيهم لم يجر لانه  
 من الوصي ان يخذلهم مزارعة قال نعم ياخذ مزارعة كما ياخذ غيره وبشبهه عند المزارعة انه ياخذ مزارعة  
 وفي الخلية رجل دفع الى رجل ارض مزارعة سنة التيم مزارعة بغيره فذره تمام ذره بعد مضي سنة  
 بغير اذن صاحبه فلم يصحها بذلك قبل مضي الزرع او بعده قالوا ان كانت الاجارة في تلك القرية  
 انهم يذرعون مرة بعد اخرى من غير تجديد العقد جاز وكان الخراج بينهما ما شرط في العقد فيما مضى وفي  
 الابانة مزارع زرع ارض الغير بغير اذنه بغير عقد المزارعة بل لصاحب الارض ان يطالبه بحصة الارض  
 قال شيخ الاسلام ابو الحسن رحمه الله نعم اذا كان عرف تلك البدة انهم يذرعون ارض الغير على وجه  
 المزارعة من غير عقد واذن وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله ان الزرع في هذه الصورة للمزارع وعليه  
 نقصان الارض فانه نقصان بسبب الزراعة وعفت منها حتى رحمه الله على ان الارض اذا كانت موحدة للزراعة  
 ومنه ان المالك لا يذرعها بغير اذنه اصل ما يدعيها الى غيره مزارعة فمن زرعها من غير اذن المالك ممن  
 بغير عقد فهو على المزارعة الا اذا اذن المزارع على الغصب او المزارعة لنفسه في خلاصة المصيرت من التيم  
 عن زرع ارض الن ابن بغير اذنه اذن حطب الارض بغير عقد المزارعة بل لصاحب الارض ان يطالبه بحصة  
 الارض قال نعم ان كان له العرف جرى في تلك القرية انهم يذرعون ارض الغير بغير اذنه الخراج او يزرعها

اوستی من شایع بحسب ذلك المقدار المتعارف قبل من فيه رواية عن اصحابنا رحمه الله قال نعم انما في  
 كتاب المزارعة وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله بن الفقيه ابو جعفر رحمه الله عن رجل زرع ارض من رجل فبع  
 اذنيها فقصت الارض ثم زال النقصان قبل ان يرد عليه قال بى من النقصان وان زال بعد رد  
 لا يبرأ قال الفقيه وقد قال بعضهم انه يبرأ في الوهبين جميعا قاسم كما قال اصحابنا رحمه الله ضمن باع  
 عبد اوفى المشتري به عيب زال العيب قبل القبض او بعد القبض او انقطعت خصوصته المشتري و  
 ساقى نخوة في كتاب السوء وفيه ايضا وسيل ابو بكر رحمه الله كيف يكون نقصان الارض قال نظر  
 بكم تستأجر قبل ان يزرع وكم تستأجر بعد ما يزرع وقال ابو القاسم رحمه الله ينظر بكم ساج بعد زرع  
 وكم ساج زرع وكم ساج قبل ذلك فيعزم ما بين ذلك من النقصان في الزمى فزارعه ودرست  
 تاخر ساج شايع باشد ودر میان ایشان از برای تحقیق معنی شرکت پس اگر شریک باشد هر یک از ایشان  
 قفیزی چند سبی فزارعه باطل شود زیرا که بدین منقطع شود شرکت زیرا که شاید که از زمین سهم مقدار هر یک  
 اندک سهمی شده است و این جهالت که یکی از اراهم معدوده شرط کنند در مضاربه و همین حکم دارد  
 چون شرط کنند که اول صاحب تخم را برگیرد و باقی در میان ایشان باشد و همچنین اگر شرط کنند که  
 مرکبی را زرع و موضوعی معین و این منقضی است بوقف شرکت زیرا که شاید که چیزی فروید که هر دو آن موضع  
 در همچنین اگر شرط کنند مرکبی را که هر چه بیرون آید از جانب دیگر این نیز باطل باشد هم بدان دلیل که  
 بالا گفته شد و فيه ايضا و خارج و فزارعه فاسد و صاحب تخم را بود زیرا که غای ملک است و استحقاق نیز  
 بتسمیه بود و این فاشیه پس باقی اندک اکل هر صاحب تخم را بود از قبل صاحب زمین بود پس مراد علی  
 او مثل آید چنانکه تجاور کند از مقدار شریک و طریرا که او را ضعیف است بقوطر زیاده و این بقول ابی حنيفة رحمه الله  
 و ابی یوسف رحمه الله و بقول محمد رحمه الله اجماع هر چند که باشد و بدان مقدار که رسد  
 و اگر تخم از قبل حاصل است پس اجماع صاحب زمین را آید که انی البیع و فی الفصل و الاصل فی وجوب  
 اجماع المشتري المزارعة الفاسدة حديث اللوات وهو حديث معروف في كتاب المزارعة عن محمد بن  
 اشترط اربعة لعرضي محمد رسول الله عليه وسلم فقال احمد بن محمد بن عدي البذر وقال الاخر من عند العمل  
 قال الاخر من عند الفلان وهو اسم التبرع مع الالة وقال الرابع من عندی الارض فقص رسول الله  
 عليه السلام في ذلك بصاحب الفلان اجماع و صاحب العمل در هانی که بود لانه اجماع و الحق في البيع



باب في بذر البذر الذي لا يربو منه لم يجعل شيئا من الذرع بسبب الارض ولم يقض لشي  
 من الاجزاء لانه لم يكن حاضرا اليوم فلا شك انه يقضى له باجر مثل الارض وعلى هذا القياس كلام من  
 هذا اذا لم يكن لصاحب العمل اجر من عمل غيره او بعدله او اجاره او يقوم من استعان به لغيره لان علمهم  
 منقول اليه وهذا قول الكل في هذا الحديث يدل على ان المزارعة تعدل الشرايط الفاسدة فاجارة البقرة  
 ببعض الخارج واجارة البذر بعض الخارج باطلاق واغارة اجارة استيجار الارض ببعض الخارج او استيجار بعض  
 الخارج فان السنة ودوت فيها والحاجة تنس الى تجزئتها وهذا يدل على ان في المزارعة الفاسدة لمحق  
 الخارج لصاحب البذر لانه حاصل منه وفيه ايضا ولو وقع بذر الى صاحب الارض على ان يزرعه فخرج فهو  
 هذا نصان فندت المزارعة كما ذكرنا والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض وعمله اخرجت  
 الارض او لم تخرج وفيه ايضا ولو وقع بذر مزارعة على ان يخرج منها نصان فهذا فاسد عندنا  
 رحمه الله وكان ابو يوسف يقول اول هذا جائز واذا فندت يكون الخارج كله لصاحب البذر لانه غاء  
 مكة ولصاحب الارض اجارته واجره وفيه صلوته المستودى في باب الشرب كما سأل في بئر  
 زرعته كدبشت انك من سبت فغله يسير وبركفت اين زرعين اخضم بذرته انك  
 سزاو ان غله مطالب بشو اما اگر زرعين وير القضان كدبشت كنون نقصان زرعين لازم شود  
 اگر غله يسير سبت وليكن بر كفته اند بيمين حكم دارد سزاو غله لازم شود وفي الثانية وادي على  
 الجحون جميع فيها الما ايام الزرع ثم بزمب الما ولا يبقى فزرع فيه قوم فاوذك الذرع فجا قوم يدعون  
 الوادي والزرع قال اول القاسم رحمه الله الزرع لصاحب البذر للاحق بغيره وفيه حق القدر  
 واذا عقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يحبس عليه وان امتنع الذي ليس من بذر  
 البذر اجبره الى العمل في كثر الدقايق ومن الى عن المضى اجبر الارب البذر وفي حق القدر  
 واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة كذا في كثر الدقايق فاذا مضت المدة والزرع لم  
 يدرك فبقي المزارع اجر مثل ارضه حتى ادرك نفقة الزرع عليها بقدر حقوقها كاجر الحصاد والقد  
 والديسمة والتذرية فان شرطه على العمل فندت وفي السراجة شرط الحصاد والديس  
 والتذرية على المزارع فعند عن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز شرط الحصاد والجمع على العمل ولا يخذ  
 نصير من محي ابو الليث رحمه الله وفي التذرية في فضل المعاملة ولو مضت المدة والشرط و

الزراعة بقولنا انما حسب الارض ان يجهز الزرع بالنقل ليس ذلك الذي يجهزها والعامل عليها  
حتى لتخصيصه وعلى العامل اجر مثل نصف الارض وان اراد المزارع ان يبيع الزرع فالملك  
ان شاء اعطاه قيمته حصته وان شاء التفتى الزرع ورجع على العامل بما الفقه من حصته وفيه ايضا  
لو شرط على العامل الحصا والديكيس والتذرية فعند ابي يوسف رحمه الله يرجع عليه القنوى للعموم  
البدوي في السراجية وان شرط كرا والانهار والتقاء السرقين وبناء الخراب مغف وفيه ايضا  
وان شرط التبن للذي ليس البذر من قبله مغف وفيه ايضا ولو شرط ان يكون الحب والتبن  
بينهما او شرط الحب يتنازل عن التبن حقت المزارعة فلا يابى يوسف رحمه الله والتبن حصا  
البذر كذلك في التمدب وفيه ايضا في باب المتفرقات المزارع اذا شرط عليه الحصا فحقا على  
حصا وفي تلك ضمن الا ان يوزن خيرة قد يفعل الناس مثله وفي السراجية الا كما اذا ترك السقي فعند  
حتى تيسر الزرع ضمن وقت ما ترك السقي قيمة نبات في الارض فان لم يكن في الزرع قيمة توت  
الارض مزروعة وغير مزروعة فيفضل فضل بينهما في التجرية في باب العارية ولو ان كان ترك السقي مع  
المقدرة حتى تيسر من ترك السقي فانه يفضل قيمة الزرع ما تبا والمعتبر في ذلك التقدم حين صا الزرع كالخضرة  
ترك السقي فان لم يكن لزراع قيمة خضرة فانه يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيفضل فضل بينهما ان  
السقي من عمل المزارعة فالتحق عليه بتركه ليضيق فضل ما بين القمتين كالاخر اذا ترك الخبز في التور حتى  
اخرق فيفضل جهته ب الارض من ذلك ان كان فضلا ففضا وان اكثر او اقل فقدر ذلك في الفضل  
واذا شرط رب الارض ان يعين مع العامل عند رب الارض عيان يكون الخبز بينهما اثمانا جازك في كان  
سواء على العبد دين او لم يكن لان هذا استحقاق العامل بعض الخبز وقد وجدت التحلية بينه وبين الارض لان  
ما في يده فليس في يد المولى على اعرف فان كان البذر من جهة العامل لا يجوز لان هذا دفع العبد الارض  
وانه لا يجوز قال رحمه الله وذكر في الاصل ان شرط على عند رب الارض مع العامل كاستراط البقر عدية  
ذكرنا انه اذا شرط البقر على رب الارض ان كان البذر من جهة المزارع وان كان من جهة العامل لا يجوز وفيه ايضا  
ولو شرط رب الارض عمل نفسه مع العامل لم يجز سواء كان البذر من جهة او لم يكن على رب الارض او لم  
يعمل لان هذا شرط لا يحل بالتحلية والى ذلك كله لصاحب البذر وجب عليه اجر المثل لما جاز وان استعان  
المزارع برب الارض او بعبده لا يطل المزارعة وفي السراجية رب الارض قال كنت اجيرت ودرت

بذري والمزراع قال كنت اكارا لك في رعتي يندري القول للمزراع مذكورة في الفتاوى في المصنوع  
وستفتي شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله بزرع ارض غير ميعارة فقال مالك الارض لما ذكرته في  
ارض فقال المزراع اوقع الى يدي وتكون لك اكارا والذرع بينكما كما هو الرسم فذرع اليه من ذلك البذر  
واذكر الذرع يكون الكل بينهما ام يكون لاحدهما احب رحمه الله يكون الكل لصاحب الارض والمزراع اجم  
مشترى وفي السراج في سبل المتفرقة رجل لارض واراد ان يخذ بذرا من رجل حتى يزرعها ويكون ذلك بينهما  
قالوا بان يشتري نصف البذر ويبيع النصف ثم يقول لارضها بالبذر كله على ان الخارج يكون  
بيننا نصفين وفي خلاصة الفهم ان من الكبري رجل لارض واراد ان يخذ بذرا من رجل حتى يزرعها  
ويكون الخارج بينهما في الحيلة له في ذلك ان يشتري نصف البذر ويبيع النصف ثم يقول  
لارضها بالبذر كله على ان الخارج بيننا نصفان لان البذر اذا صار مشتركا بالخارج من رجل مشترك و  
بدون الشرط يكون بينهما فاذا شرط اولى في الفصول من فوائد حب المحيط اذ ابيع رب الارض  
البذر من قبل المزراع لا ينفذ البيع في حقه لان الارض مستأجرة وان كان البذر من قبل المالك ولكن  
المزراع قد زرع ولم يثبت بعد حتى يباع الارض لا ينفذ بيعه لانه متعلق بحقه وان لم يزرع ولكن كسب  
الارض وحدها فهو ذك في ظاهر الرواية ينفذ بيعه وقال بعض المشايخ رحمه الله لا ينفذ ولا يصح جواز  
الكتاب وفيه ايضا ولو باع الكرم لم ينفذ في العاقل سواء علف الكرم او لم يعمل هكذا ذكر في فوائد المحيط  
وفيها ايضا من يبيع العدة اذ ابيع ارضه فزارعه الفيل لا يجوز بدون اجازته قبل الفاء والبذر وبعده ان كان  
البذر من قبل رب الارض يباع بعد الفاء والبذر فكذلك وذكر في فتاوى طهية الدين اسحق في اوقع  
ارضه فزارعه فزارعه ثم يباع رب الارض فزارعه فلا تجوز اما ان يباعها برضا المزراع او بغير رضاه واما  
ان يثبت الزرع او لم يثبت من جهة العمل او من جهة رب الارض فان يباعها برضاه ولم يثبت  
والبذر من قبل المزراع وفيه ايضا لكنه رب الارض فلا يثبت للمزراع من الثمن لانه انما ثبت له حتى بعد  
البناء لما قبله وان كان البذر من قبل المزراع لكنه لم يثبت يباعها برضاه والمزراع حصته قيمة البذر  
في الارض لان ذلك مكره وان كان الزرع ثابتا فان اجاز المزراع يجوز نصيب المزراع فيه فاقم سواك  
البذر من جهة المزراع او من جهة رب الارض فان يباعها بغير رضاه فليزرع في هذه الصورة ان يطل  
البيع وفيه ايضا ذكر في فتاوى القاضي اللامع في الدرس رحمه الله في باب البيع الفاسد وهو دفع الرضا



٢٠٠  
 مزارعة ثم يجمع الارض بذرعه والزرع بقول ذكر في المستقل المزارع ان اجاز فهو جائز وان اجاز المزارع  
 على ان يكون نصيبه في الارض على المزارعة فهو فاسد انما في الاصل الى انه اذا باع الارض مع نصف  
 الزرع لا يجوز وفيه ايضا من جميع الفتاوى اذ باع الارض وفيها زرع والزرع لم ينبت والبذر من قبل  
 رب الارض ان باعها برضا المزارع فلا ينافي المزارع من الثمن وان كان البذر من قبل المزارع  
 فله المزارع حصته البذر يندور في الارض واما الكرم والنخل فان لم يكن خرج منه شيء لشيء لعل انما له  
 قيمة عمل وليس له فيه ملك وان باع مع نصيب نفسه من الزرع وقد نبت مخرج الزرع واجاز  
 فالباع جائز ونصيب المزارع فيه قائم وان باع بغير اذنه في هذا كله فلا مزارع ان يبطل البيع وفيه ايضا  
 من فتاوى سيد الدين رحمه الله اذ باع ارضا بعد ما بنت الزرع لا يجوز بغير رضا المزارع وقال تعينه  
 با بعد النبات وليس على المزارع البيع قبل النبات وفيه ايضا من زرع ارض غيره بغير اذنه المزارع  
 والزرع على ما هو معروف القوية وفيه ايضا من المزارع اذا اذن لرجل ان يزرع ارضه فزرعها ثم اراد ان  
 يخرج ليس له ذلك فتوقل انا اعطيتك نفعتك وبذلك واخرجك ان كان قبل خروج البيع لم يخرج وان  
 كان بعده او صلح على ذلك جاز وان زرع بغير اذنه اجرة رب الارض على القلة او البنت الا ان  
 يرضى المزارع ان يخرجه بذرعه من رب الارض وفيه ايضا في فتاوى القاضي اللام ظهير الدين رحمه الله  
 اراد رب الارض ان يحيط المزارع بذرعه فقصه وكبح الارض ورضى المزارع به فان المزارع لم يطلع من  
 الارض لا يجوز وان كان قد طلع جاز وفيه ايضا في البقاي اذا كانت الارض بين رجلين فزرعها احدهما  
 وبنت الزرع فتراضيا على ان يحيط الاخر لنصف البذر ويكون الزرع بينهما يجوز لا قبل ان ينبت وفي  
 فتاوى ابى الليث رحمه الله عن رجل فرع في ارضه شجرة اخرى فزرع عليه فطعمه بغير اذنه صاحب الشجرة فنبت  
 جميعا قال لا حق لصاحب الشجرة في الخارج وهو المزارع التي عليه ان يؤتم لصاحب الشجرة فاذا نشعر  
 في الارض باب المساقاة والموتعة في التذنب المعانة فاسدة وعندنا جازة في جميع الاشجار  
 والارطاب كالمزارعة من شجرة الخارج بينهما وعندنا في جميعها لا يجوز الا في النخل والكرام وفي السراة المعانة  
 في الاشجار والكرام يجوز ومن الغرة فاسدة عند ابى حنيفة رحمه الله وعندنا جازة اذا ذكره معلومة بخلافه  
 والفتوى على ان يجوز وان لم يكن المدة يكون له غرة واحدة في التذنب ولو حال تحيل بعد خروج الغرة جاز  
 وان تناهى فلا وفي كثر الله فالحق فان دفع تحيل في غرة مساقاة والشجرة تزيد بالعمى حتى وان انتهت لا